Document: EB 2013/110/R.12/Rev.1
Agenda: 7
Date: 11 December 2013
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Gary Howe
مدير شعبة التخطيط الاستراتيجي
رقم الهاتف: 2262 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: g.howe@ifad.org

Shyam Khadka
كبير مديري الحافظات
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.khadka@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العاشرة بعد المائة
روما، 10-12 ديسمبر/كانون الأول 2013

للاستعراض

المحتويات

الموجز التنفيذي والخلاصة **ii**

أولا – مقدمة **1**

ثانيا – الاتجاهات العالمية في الفقر والجوع والزراعة **2**

ثالثا – مساهمة الصندوق في النواتج الإنمائية والأثر **3**

رابعا – مساهمة الصندوق في مخرجات البرامج والمشروعات القطرية **7**

خامسا – الفعالية التشغيلية للبرامج والمشروعات القطرية **9**

سادس – الفعالية والكفاءة المؤسسية **13**

الملاحق

الملحق الأول – تقرير بشأن التزامات فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق 16

الملحق الثاني – التقرير السنوي عن سياسة الصندوق بشأن
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 27

الملحق الثالث – تنفيذ برنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نموا 48

الملحق الرابع – التقرير السنوي عن ضمان الجودة في مشروعات وبرامج الصندوق 52

الملحق الخامس – تقرير مرحلي عن برنامج
التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة 59

الموجز التنفيذي والخلاصة

1- هذا هو التقرير الأول عن الفعالية الإنمائية للصندوق في التجديد التاسع لموارد الصندوق (2013-2015). ويتمثل الغرض من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق في تقديم معلومات عن الأداء مقابل المؤشرات الواردة في إطار قياس النتائج 2013–2015، وتنفيذ التزامات التجديد التاسع لموارد الصندوق.[1] وقد أدخل إطار قياس النتائج مجموعة من التحسينات الهامة لتعزيز النواتج التي حققها الصندوق وإثباتها بشكل أكثر وضوحا، ووضع أهدافا طموحة بشأن الانتشار والأثر مع التركيز بشدة على القيمة مقابل المال – وهو في الواقع أول إطار لقياس النتائج لمنظمة إنمائية متعددة الأطراف يضع هدفا من حيث عدد الأشخاص الذين يخرجون من دائرة الفقر – 80 مليون شخص.[2] وفيما يتعلق بذلك، التزم الصندوق ببذل جهد كبير لإجراء 30 تقييما للأثر بحلول عام 2015.

2- وكان التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر والجوع جيدا ككل، ولكن هناك العديد من البلدان التي لا تزال بعيدة عن الطريق الصحيح لتحقيق تلك الأهداف، ولا سيما من بين الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. ولا يزال عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع (على أساس 1.25 دولار أمريكي في اليوم) ويعانون من الجوع الشديد مرتفعا للغاية حيث يبلغ 1.2 مليار و827 مليون نسمة على التوالي، ولا يزال معظمهم يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة لسبل عيشهم.

3- ولا يمكن أن تنجح أي خطة للقضاء على الفقر واستئصال الجوع ما لم يتم تكثيف الدعم المقدم إلى المجتمعات الريفية ليتناسب مع حجم التحديات التي تواجهها ويجهز المجتمعات للاستفادة من الفرص الجديدة الناشئة. ويعتبر الاستثمار في زراعة الحيازات الصغيرة هو الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة للبلدان النامية لمكافحة الفقر والجوع وحفز تنمية اقتصادية حيوية وشاملة في المناطق الريفية – ويرجع السبب في وجود الصندوق إلى تعبئة موارد لهذا الغرض، وضمان توجيهها بكفاءة من خلال برامج تنمية فعالة للغاية.

4- ووصلت التعهدات للتجديد التاسع لموارد الصندوق إلى مستوى قياسي من حيث القيمة المطلقة (1.39 مليار دولار أمريكي) وبالنسبة إلى الهدف البالغ 1.5 مليار دولار أمريكي (93 في المائة). وتشمل هذه المبالغ تعهدات قدرها 330 مليون دولار أمريكي لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحسين قدرة المشروعات التي يساندها الصندوق على التكيف مع تغير المناخ عن طريق توسيع نطاق النهج "المتعددة المنافع" لزيادة الإنتاج الزراعي وفي الوقت نفسه الحد من الهشاشة أمام المخاطر المتصلة بالمناخ. وفي عام 2013، حصل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة على مركز "منارة" الزخم من أجل التغيير للابتكار في مجال التمويل المرتبط بالمناخ خلال مؤتمر وارسو للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

---

[1] مصفوفة الالتزامات المتعلقة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق وإطار قياس النتائج للفترة 2013–2015 يردان في الملحقين الأول والثاني على التوالي من تقرير المشاورة المتعلقة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق (GC 35/L.4)، الموافق عليه في الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق المعقودة في فبراير/شباط 2012.

[2] سيتم الإبلاغ عن الأداء مقابل هذا الهدف في عام 2015.

5- ومن حيث تقديم مساعدة الصندوق، فقد أحرز تقدم مثير للإعجاب من حيث زيادة معدل المصروفات وسرعة تجهيز المصروفات. وزادت المصروفات بنسبة 17 في المائة عن العام الماضي، وانخفض الوقت اللازم لتجهيز طلبات السحب بأكثر من 40 في المائة، وانخفض أيضا الوقت من الموافقة على المشروع وحتى صرف الدفعة الأولى. وتعتبر هذه التغيرات مؤشرات قوية على نجاح الصندوق في زيادة الكفاءة التي يقدم بها الخدمات إلى البلدان المعنية.

6- وقد تحسن أداء الصندوق كشريك بشكل ملحوظ وفقا لمكتب التقييم المستقل في الصندوق. وتؤكد مسوح الشركاء بصفة عامة وجهة النظر هذه، وتسلط الضوء أيضا على مجالات أخرى للتحسين، يعالجها الصندوق بالفعل من خلال العمل المستمر على تحقيق اللامركزية والانخراط الأكثر انتظاما في حوار السياسات الوطني.

7- وارتفع عدد المستفيدين الذين يتلقون خدمات من المشروعات التي يمولها الصندوق بنسبة 33 في المائة، من 59.1 مليون شخص في عام 2011 إلى 78.7 مليون شخص في عام 2012، ليصل إلى 87 في المائة من الهدف البالغ 90 مليون شخص المحدد لعام 2015. ولا تزال نسبة النساء المستفيدات مرتفعة حيث تبلغ حوالي 50 في المائة، وهو ما يمثل مؤشرا رئيسيا على شمولية المشروعات التي يساندها الصندوق. وكانت مؤشرات قياس المستفيدين من منشآت الأعمال الصغرى وخدمات التسويق من بين المؤشرات التي حققت أعلى معدلات نمو بما يعكس الاهتمام المتزايد بربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق من خلال مشروعات سلاسل القيمة.

8- وقد تحسنت مساهمة الصندوق في تحقيق النتائج الإنمائية والأثر أيضا إلى حد كبير، واقتربت بالفعل بالنسبة لمؤشرات عديدة من أهداف إطار قياس النتائج لعام 2015 أو تجاوزتها. وسُجلت اتجاهات إيجابية كبيرة فيما يتعلق بما يلي: التكرار وتوسيع النطاق؛ والأثر على الفقر الريفي؛ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية؛ والتمايز بين الجنسين؛ وتنمية الأسواق؛ ورأس المال البشري والاجتماعي.[3] وتبين هذه النتائج بصفة عامة أن المشروعات التي يساندها الصندوق تستجيب بشكل متزايد لطلب المجتمع الدولي المتنامي، بما في ذلك في سياق مناقشات "ما بعد عام 2015"، المتعلق بإعداد نماذج تنمية أكثر شمولا واستدامة يمكن أن تعزز الرخاء المشترك للجيل الحالي وأجيال المستقبل.

9- وثبت أن أكبر الصعوبات تتعلق بكفاءة المشروعات والأداء الحكومي أساسا بالنظر إلى أن الوصول إلى الفقراء في المناطق النائية من المناطق الريفية صعب جدا ومكلف جدا، وهذان المجالان هما أيضا أكثر المجالات التي تكون فيها قدرات تقديم الخدمات الأضعف في كثير من الأحيان. وتُتخذ تدابير علاجية، بما في ذلك من خلال خطة العمل الموحدة التي أنجزت مؤخرا لتعزيز الكفاءة التشغيلية والمؤسسية،[4] والتي سوف تكمل وتدعم المجموعة الواسعة من الإصلاحات المتفق عليها لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق.

10- ولا تزال نسبة المشروعات المبلغ أنها في خطر عدم تحقيق أهداف التنمية دون تغيير. واستجابة لذلك سيبدأ الصندوق برنامجا مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يركز على التغلب على مشاكل التنفيذ في

[3] البرامج التي يساندها الصندوق موجهة بسياسات واستراتيجيات عن مجموعة واسعة من المواضيع، بما فيها: الاستهداف؛ والتمايز بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والشعوب الأصلية؛ والأراضي؛ وتغير المناخ؛ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية؛ والتعاون مع القطاع الخاص.

[4] الوثيقة EB 2013/109/R.12.

المشروعات ضعيفة الأداء، خصوصا تلك الموجودة في السياقات المؤسسية والاجتماعية الهشة حيث تكون مشاكل الأداء أشد. وفيما يتعلق بذلك، يتم الاضطلاع باستعراض أوسع للعمليات التي يمولها الصندوق في الدول الهشة من شأنه أن يسهم في تعزيز نموذج أعمال الصندوق في هذه البلدان. وسيستكمل هذا العمل ويسترشد بتقييم مؤسسي من المقرر أن يضطلع به مكتب التقييم المستقل بشأن الدول الهشة في عام 2014.

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

أولا – مقدمة

1- تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق هو الآلية الرئيسية لإبلاغ الهيئتين الرئيسيتين للصندوق بأداء الصندوق مقابل الالتزامات والأهداف المنصوص عليها في مصفوفة الالتزامات المتعلقة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق وإطار قياس النتائج 2013–2015. وترد معلومات عن التقدم المحرز نحو تحقيق مؤشرات إطار قياس النتائج في الأقسام ثانيا إلى سادسا أدناه، ويرد ملخص للتقدم المحرز في تحقيق التزامات التجديد التاسع لموارد الصندوق في الذيل الأول. وبما يتماشى مع طلبات المجلس التنفيذي لتبسيط الإبلاغ عن الأداء، ترد التقارير الأربعة التالية بوصفها الذيول 2–5 على التوالي: التقرير السنوي عن سياسة الصندوق بشأن التمايز بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا؛ والتقرير السنوي عن ضمان الجودة في مشروعات وبرامج الصندوق؛ والتقرير المرحلي عن برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

2- ويُنظم إطار قياس النتائج في خمسة مستويات. ويقوم كل مستوى بتقييم بُعد مختلف للأداء:

- **المستوى 1** يتابع التقدم العالمي في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في القضاء على الفقر والجوع، إلى جانب المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى القطاع الزراعي، والاستثمار العام والإنتاجية في هذا القطاع (الملحقان الأول والثاني)؛
- **مؤشرات المستوى 2**، التي تُناقش في القسم ثالثا، تتناول أداء المشروعات التي يساندها الصندوق بعد إنجازها. وهي تعتبر مؤشرات قوية نسبيا للأثر على الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويتم تقاسم المسؤولية عن النتائج التي تحققت مع الحكومات المعنية والشركاء الأخرين المسؤولين عن تنفيذ المشروعات والصندوق. وتستند هذه التقييمات إلى تقارير إنجاز المشروعات التي تعدها الحكومات المعنية، ويجري تصنيفها من خلال عملية استعراض داخلية في الصندوق. ومنذ عام 2011، يتم التحقق من جميع تقارير إنجاز المشروعات والتصنيفات ذات الصلة من قبل مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ويكون الفرق بين التصنيفات التي يتوصل إليها الصندوق ومكتب التقييم المستقل (المعروف أيضا باسم "الانفصال") صغيرا نسبيا، وخاصة بالنسبة للمقياس الحرج "الأثر على الفقر الريفي"؛
- **مؤشرات المستوى 3**، التي تُناقش في القسم رابعا، تقيس عدد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم والمخرجات الملموسة المقدمة من خلال مشروعات جارية. ويتم تقاسم المسؤولية عن الأداء في هذا المجال مع الحكومات المعنية والشركاء المنفذين الآخرين، وتقدم المشروعات معلومات عنها مباشرة من خلال نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق. وبالنظر إلى أن المخرجات الملموسة ستختلف وفقا لنوع المشروع، يتم متابعة معظم المؤشرات وليس استهدافها. وهناك استثناء بارز وهو عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم؛
- **مؤشرات المستويين 4 و5**، التي تُناقش في القسمين خامسا وسادسا، تنطوي على المتغيرات التي تكون تحت سيطرة الصندوق نفسه بدرجة أكبر وتعبر بصورة مباشرة عن أداء إدارته. وهي تتعلق

بالأعمال التي يقوم بها الصندوق لتعظيم نواتج وأثر البرامج ورفع القيمة مقابل المال، ليس من حيث النتائج فحسب، ولكن أيضا من حيث التكلفة والتوقيت واستخدام الموارد البشرية. وهناك عدة مؤشرات تبلغ عنها أطراف خارجية أو أطراف قريبة، مثل وحدة ضمان الجودة والمنح لجودة المشروع عند الإدراج ومن خلال مسوح العملاء لأداء البرامج القطرية.

ثانيا – الاتجاهات العالمية في الفقر والجوع والزراعة

3- يوجز الجدول 1 التقدم مقابل مؤشرات المستوى 1 من إطار قياس النتائج 2013–2015. وعلى المستوى العالمي، وبقيادة من الصين، تم تحقيق الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف قبل خمس سنوات من الموعد المحدد في عام 2015. وعلى الرغم من التقدم العام، تشير التقديرات إلى أن نحو 1.2 مليار شخص لا يزالون يعيشون بدخل ضعيف جدا، ويعيش معظمهم (ثلاثة من أصل أربعة) في مناطق ريفية. وهناك اختلافات واضحة بين المناطق وكثير من البلدان لا تزال بعيدة عن المسار الصحيح لتحقيق هدف القضاء على **الفقر** الوارد في الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فقد حققت جميع المناطق، أو هي قريبة من تحقيق الهدف باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء، حيث زاد عدد الفقراء المدقعين بشكل مطرد، من 290 مليون شخص في عام 1990 إلى 414 مليون شخص في عام 2010، ولم يزد متوسط دخل الأشد فقرا.

الجدول **1**

مؤشرات المستوى 1 من إطار قياس النتائج 2013–2015: الاتجاهات العالمية في الفقر والجوع والزراعة

المؤشرات	*خط الأساس (السنة)*	*النتائج (السنة)*	*المستوى المستهدف (السنة)*
1-1 نواتج الحد من الفقر العالمي والتغذية			
1-1-1 الهدف الإنمائي للألفية 1: السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم [أ]	%46.7 (1990)	%22 (2010)	%23.4 (2015)
2-1-1 الهدف الإنمائي للألفية 1: معدل انتشار نقص التغذية بين السكان [ب]	%23.2 (1992-1990)	%14.3 (2013-2011)	%11.6 (2015)
3-1-1 الهدف الإنمائي للألفية 1: الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص الوزن [أ]	%25 (1990)	%16 (2011)	يتابع
2-1 نواتج التنمية والاستثمارات الزراعية في العالم			
1-2-1 مؤشر إنتاج المحاصيل (2004-2006 = 100) [ج]	105.1 (2007)	118.2 (2011)	يتابع
2-2-1 القيمة الزراعية المضافة (نسبة النمو السنوي) [ج]	3.3 (2007)	3.9 (2011)	يتابع
3-2-1 مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة [د]	5.7 مليار دولار (2006)	10.7 مليار دولار (2011)	يتابع
4-2-1 نسبة البلدان الممتثلة لإعلان مابوتو المتعلق بتخصيص 10 في المائة من مجموع النفقات العامة للزراعة [هـ]	%19 (2005)	%24 (2010-2003)	يتابع

[أ] المصدر: الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، 2013.

[ب] المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2013.

[ج] المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية. مؤشر إنتاج المحاصيل المبلغ عنه للعالم. القيمة المضافة الزراعية المبلغ عنها للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

[د] المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. StatExtracts (التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية بدولارات الولايات المتحدة الثابتة بأسعار عام 2011، لقطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، حسب الجهة المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف).

[هـ] المصدر : النظام الإقليمي لدعم التحليل الإحصائي ودعم المعرفة.
http://www.resakss.org/sites/default/files/pdfs/ReSAKSS_AgExp_2013_website.pdf

4- وستكون هناك حاجة إلى مزيد من التقدم لتحقيق هدف القضاء على **الجوع** الوارد في الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى العالمي؛ حيث وصلت نسبة انتشار الجوع في البلدان النامية إلى 14.3 في المائة في الفترة 2011–2013، أي ما يعادل 827 مليون شخص. ومرة أخرى، هناك اختلافات واضحة من حيث التقدم بين مختلف المناطق. وأعلى نسبة من الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية موجودة في أفريقيا جنوب الصحراء، وشهدت غرب آسيا ارتفاعا في معدل انتشار نقص التغذية. ومن أجل تحقيق هدف القضاء على الجوع الوارد في الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية، سيتعين أيضا تسريع التقدم في خفض نسبة الأطفال دون سن 5 سنوات الذين يعانون من نقص الوزن. وبلغ نمو الإنتاج الزراعي العالمي أكثر من 2 في المائة سنويا على مدى العقود القليلة الماضية، غير أن التوقعات الأخيرة تشير إلى تباطؤ نمو المخرج إلى 1.5 في المائة في السنة في العقد المقبل. ومن المتوقع أن يؤدي عدد من العوامل إلى نمو الإنتاج بمعدل أقل مما كان عليه في الماضي: تغييرات جوهرية في ظروف الإنتاج، بما في ذلك ارتفاع أسعار النفط والطاقة وتزايدها؛ وتزايد القيود على الموارد (الأراضي والمياه على وجه الخصوص)؛ والصدمات والضغوط المتصلة بتغير المناخ، بما في ذلك الأحداث الجوية المتطرفة؛ وفي بعض الحالات، نقص الاستثمارات في الزراعة في الماضي، وعلى وجه الخصوص، في مجال البحث والتطوير. ومع ذلك، من المتوقع أن يستمر نمو الإنتاج الزراعي بسرعة أكبر في البلدان النامية على المدى الطويل. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة حصتها من الإنتاج الزراعي العالمي والتجارة، وينبغي أن يعزز الأمن الغذائي مع توزيعه لمخاطر الإنتاج العالمي وإدرار دخول أعلى وإنتاج محلي أعلى في العديد من البلدان المستوردة الصافية للأغذية. وسيكون استمرار الاستثمار لدعم زيادة الإنتاجية حاسما لتحقيق ذلك.

5- وبعد عدة سنوات من التراجع، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى قطاع الزراعة بشكل كبير بين عامي 2006 و2011 استجابة لارتفاع أسعار الأغذية في الفترة 2007–2008 و2011. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية تشهد تقلبات تعكس تحركات أسعار الأغذية، مما يثير شواغل إزاء إمكانية التنبؤ بالمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى هذا القطاع وآفاق نموها المستدام، ولا سيما في الفترات التي تكون فيها الأسواق العالمية للأغذية هادئة نسبيا.

6- ومنذ عام 2003 عندما اعتمد إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، زاد الإنفاق العام على الزراعة في أفريقيا ككل، ولكن بوتيرة أبطأ من نمو إجمالي النفقات: تجاوزت 13 بلدا الهدف المتمثل في تخصيص 10 في المائة من الميزانيات الوطنية للقطاع الزراعي في أي سنة، وتجاوزت 12 بلدا الهدف في أكثر من سنة واحدة. وتظهر أجزاء أخرى من العالم النامي اتجاها مماثلا من الإنفاق الحكومي المتزايد في مجال الزراعة، ومع ذلك فإن الإنفاق ينخفض كنسبة من إجمالي النفقات.

ثالثا – مساهمة الصندوق في النواتج الإنمائية والأثر

7- يوجز الجدول 2 التقدم مقابل مؤشرات المستوى 2 من إطار قياس النتائج 2013–2015. ويقترب الأداء في الفترة 2012–2013 (العمود دال) من أهداف 2015 (العمود هاء) لعدة مؤشرات (البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، والتكرار وتوسيع النطاق، واستدامة الفوائد، والملاءمة). وفي حالة التمايز بين الجنسين، فقد تم تجاوز هدف عام 2015، وهذا مهم بشكل خاص حيث إن زيادة الفرص المتاحة للمرأة في الزراعة يؤدي إلى

فوائد كبيرة من حيث زيادة الغلة في مزارعهن والتخفيف من حدة الجوع. ويظهر الأثر على الفقر الريفي تقدما مشجعا، سيحتاج إلى التمديد لتحقيق هدف إطار قياس النتائج لعام 2015.

8- وعند استخدام بيانات تغطي فترة زمنية أطول ولمجموعة أكبر حجما (العمودان باء وجيم اللذان يوفران أساسا أكثر حزما لتحديد الاتجاهات)، فإن العديد من المؤشرات المشار إليها أعلاه تظهر تحسنا ملحوظا، خاصة منذ نشر التقييم الخارجي المستقل للصندوق في عام 2005 (العمود ألف). وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أداء المؤشرات الفرعية للأثر على الفقر الريفي ورأس المال البشري والاجتماعي والأسواق. وعندما تؤخذ هذه النتائج جنبا إلى جنب مع النتائج المتعلقة بالبيئة وإدارة الموارد الطبيعية، فإنها تبين أن المشروعات التي يساندها الصندوق تستجيب بشكل متزايد لطلب المجتمع الدولي المتنامي المتعلق بنماذج تنمية أكثر شمولا، وتبني قدرات الفئات المحرومة والمستضعفين، وتكون في الوقت نفسه، قابلة للاستدامة من الناحية البيئية. وبما لا يقل أهمية، فقد تم تعزيز الأداء فيما يتعلق بالتكرار وتوسيع النطاق بصورة كبيرة.

9- وسلط مكتب التقييم المستقل في الطبعات الأخيرة من تقريره السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق الضوء على التحسينات المتعلقة بالأثر على الفقر الريفي والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية. كما أكدت آخر طبعتين من التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق الاتجاه التصاعدي لمؤشر آخر، ألا وهو أداء الصندوق كشريك (من مستوى مرض إلى حد ما أو أفضل بنسبة 47 في المائة لمشروعات مستكملة في الفترة 2004-2006، إلى 84 في المائة لمشروعات مستكملة في الفترة 2009-2011).

10- وقد أظهرت استدامة الفوائد، وهي إحدى المجالات الأكثر أهمية وتحديا بشكل عام وأضعف مؤشر في مجموعة 2006-2009، تقدما جيدا بفضل الجهود المبذولة لزيادة انخراط البلدان المعنية في التنمية الزراعية والريفية من خلال شراكات أقوى، وكذلك استراتيجيات خروج أفضل، والاهتمام بتعميم المؤسسات التي أنشئت حديثا في البرامج الحكومية. وعلى الرغم من أن 80 في المائة من المشروعات التي أنجزت تم تصنيفها بالفعل كمشروعات مرضية إلى حد ما أو أفضل من حيث الفعالية، فإن الصندوق يحتاج إلى بذل جهود إضافية لضمان تصميمات أكثر واقعية، وترتيبات مؤسسية واضحة، ونشر أفرقة إدارة المشروعات عالية الجودة في الوقت المناسب.

الجدول 2

مؤشرات المستوى 2 من إطار قياس النتائج 2013–2015: مساهمة الصندوق في النواتج الإنمائية والأثر

المؤشرات		ألف – التقييم الخارجي المستقل 2005	باء – النتائج 2006–2009	جيم – النتائج 2010–2013	دال – النتائج 2012–2013	هاء– المستوى المستهدف عام 2015
2-1	**مؤشرات النواتج (النسبة المئوية للمشروعات المصنَّفة بتقدير مُرضٍ إلى حد ما أو أفضل) عند الإنجاز**					
2-1-1	الملاءمة	100	91	97	97	100
2-1-2	الفعالية	67	80	80	80	90
2-1-3	الكفاءة	45	66	66	66	75
2-1-4	الأثر على الفقر الريفي	55	74	83	84	90
	الدخول والأصول الأسرية		*74*	*86*		
	الزراعة والأمن الغذائي		*73*	*81*		
	رأس المال البشري والاجتماعي		*69*	*89*		
	المؤسسات والسياسات		*77*	*84*		
	الأسواق		*56*	*75*		
2-1-5	التمايز بين الجنسين		90	91	91	90
2-1-6	استدامة الفوائد	40	64	72	72	75
2-1-7	الابتكار والتعلم	55	71	84	84	90
2-1-8	التكرار وتوسيع النطاق	55	66	86	86	90
2-1-9	البيئة وإدارة الموارد الطبيعية	–	68	87	87	90
2-1-10	تكيف ذوي الحيازات الصغيرة مع تغير المناخ [أ]	–			–	
2-1-11	الأداء الحكومي	–			71	80
2-2	**مؤشرات الأثر** [أ]					
2-2-1	مؤشر ملكية الأصول الأسرية	–				يتابع
2-2-2	مستوى سوء التغذية لدى الأطفال (3 مؤشرات فرعية –سوء التغذية الحاد والمزمن ونقص الوزن)، مصنفاً حسب الفتيات والفتيان	–				يتابع
2-2-3	مدة موسم الجوع	–				يتابع
2-3	**عدد الأشخاص الذين يخرجون من دائرة الفقر** [أ]					
2-3-1	عدد الأشخاص الذين يخرجون من دائرة الفقر	–				80 مليون

[أ] سيتم الإبلاغ عن المؤشرات في عام 2015.

11- ولا تزال هناك صعوبات في مجالين: الكفاءة والأداء الحكومي. ويجري اتخاذ تدابير لمعالجة هذين المجالين، بما في ذلك من خلال خطة العمل الموحدة للصندوق لتعزيز الكفاءة التشغيلية والمؤسسية [5] التي تم الانتهاء من إعدادها مؤخرا، والتي ستُكمل المجموعة الواسعة من الإصلاحات المتفق عليها لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق وتعمل كركيزة لها.

12- وعلى الرغم من أن الصندوق يبذل أفضل الجهود، من المهم أن ندرك أن الأداء مشروط ويتقيد إلى حد ما ببعض الحقائق السياقية الهامة. أولا، إن الوصول إلى الفقراء في المناطق النائية والمحرومة من المناطق الريفية صعب جدا ومكلف. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تعارض بين الجهود المبذولة لتحقيق أثر مستدام وزيادة كفاءة المشروع، وليس من المستبعد أن يتحقق في بعض الحالات تعزيز الأثر على حساب الكفاءة.

[5] الوثيقة EB 2013/108/R.12.

13- وثانيا، يكون أداء الحكومات المعنية والشركاء المنفذين عاملا حاسما في تحسين أداء المشروع وتحقيق اهداف إطار قياس النتائج. وتظهر بيانات كل من الصندوق ومكتب التقييم المستقل أن أداء الحكومات ككل ليس قويا للغاية ولم يتحسن على مدى العقد الماضي. وللأسف، فإن الواقع هو أن المناطق الريفية موطن لعدد كبير جدا من الفقراء، ومع ذلك تعاني الحكومات دون الوطنية الريفية من قيود مالية شديدة، بما في ذلك قواعد ضريبية ضيقة جدا تمنعها من تقديم مجموعة عالية الجودة من الخدمات إلى الفقراء.

14- وثالثا، هناك مشكلة الصرعات والهشاشة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأداء الحكومي. وحددت المشاورة المتعلقة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق هذه المشكلة كمسالة ذات أولوية، ودعت الصندوق إلى مراجعة نهجه في تصميم البرامج ودعم التنفيذ في الدول الهشة. وفي سياق عملية استعراض أوسع نطاقا، أجريت دراسة لتقييم أداء المشروعات في الدول الهشة.

15- ويبين الرسم البياني 1 أن المشروعات في الدول الهشة أقل أداء من تلك الموجودة في الدول غير الهشة في جميع مجالات الأداء الرئيسية، وخاصة في كفاءة المشروع. ويمثل التصميم المعقد للغاية للمشروعات وضعف المؤسسات المنفذة والسياق المتقلب والقضايا المتصلة بالأمن في الدول الهشة (ولكن أيضا المناطق الهشة داخل الدول غير الهشة) تحديات تعترض الإشراف على المشروعات ووظائف التنفيذ وتقوض استدامة فوائد المشروع.

الرسم البياني 1

الفرق في الأداء بين الدول الهشة والدول غير الهشة (2006–2013)

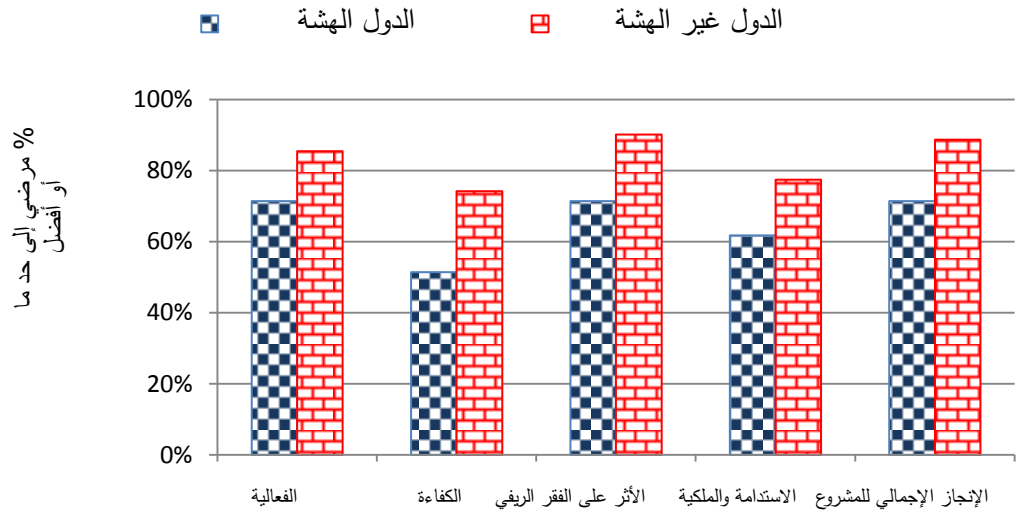

16- ويبين الرسم البياني 2 أيضا أن أداء المشروع ظل ثابتا في الدول الهشة مع مرور الوقت، إن لم يكن قد تدهور من بعض النواحي. وعلى النقيض من ذلك، تظهر المشروعات في الدول غير الهشة تحسنا، مما يعني اتساع الفرق الإنمائي بين الدول الهشة وغير الهشة.

الرسم البياني 2

اتجاهات الأداء في الدول الهشة

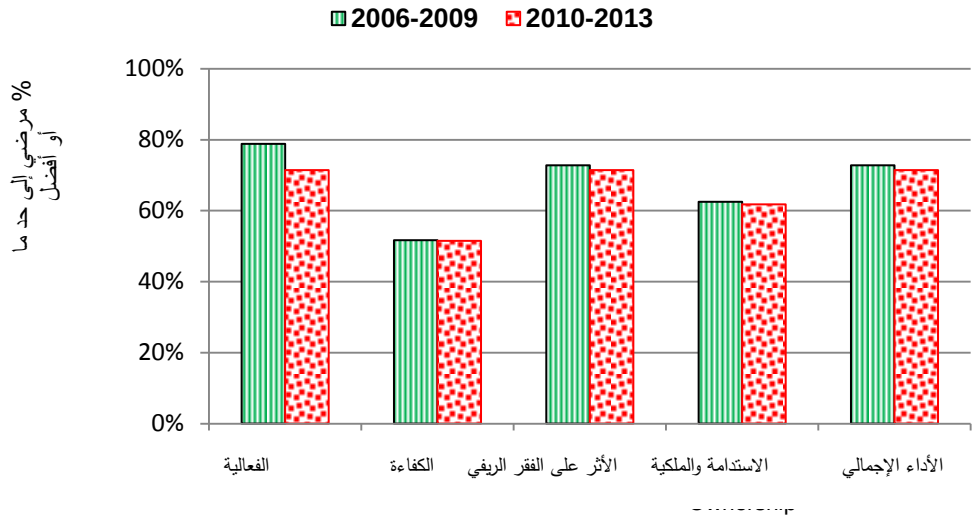

17- ويعزى ضعف أداء المشروعات في الدول الهشة بدرجة كبيرة إلى ضعف قدرات الحكومات. وينعكس ذلك في الجدول 3، الذي يبين اتساع الفرق بين الدول الهشة وغير الهشة فيما يتعلق بأداء الحكومة. ويؤكد ذلك من جديد ضرورة إيلاء اهتمام خاص بتعزيز الحوكمة والقدرات المؤسسية ضمن المشروعات المصممة حديثا في الدول الهشة. ويأتي التقييم المؤسسي الذي سيجريه مكتب التقييم المستقل في الدول الهشة في الوقت المناسب وسيكون ذو قيمة كبيرة للصندوق وهو يجدد نموذج أعماله للعمليات في هذه البلدان.

الجدول 3

الأداء الحكومي في الدول الهشة وغير الهشة

	تقديرات مُرضية إلى حد ما أو أفضل 2006–2009	*مرضية إلى حد ما أو أفضل 2010–2013*
الدول الهشة	%55	%54
الدول غير الهشة	%76	%81
الفرق بين الدول الهشة وغير الهشة	%21–	%27–

رابعا – مساهمة الصندوق في مخرجات البرامج والمشروعات القطرية

18- يعرض الجدول 4 نتائج مؤشرات المستوى 3 من إطار قياس النتائج 2013–2015. وتمثل هذه المؤشرات مجموعة فرعية من مجموعة أكبر من المؤشرات المستخدمة في نظام إدارة النتائج والأثر. وتستند النتائج الواردة في الجدول إلى بيانات من 253 مشروعا نشطا في عام 2012. وبلغ إجمالي المستفيدين الذين تم الوصول إليهم إلى 78.7 مليون شخص، وهو ما يمثل زيادة قدرها 33 في المائة مقارنة بعام 2011، ونسبة 87 في المائة من العدد المستهدف البالغ 90 مليون شخص في عام 2015.

19- وكان مجموع الالتزام المالي للحافظة النشطة في عام 2012 قدره 12.3 مليار دولار أمريكي، وكانت حصة الصندوق منه قدرها 5.4 مليار دولار أمريكي، أو 44 في المائة من المجموع؛ واستأثرت جهات التمويل

المحلية بما في ذلك المؤسسات المالية والحكومات بنسبة 32 في المائة (3.9 مليار دولار أمريكي)، وجهات التمويل المشترك بنسبة 24 في المائة (3 مليارات دولار أمريكي). ومن المشروعات العشرة الأكثر انتشارا، كانت خمسة منها من مشروعات التمويل الريفي، في بنغلاديش والهند ونيجيريا وباكستان وأوغندا. وتقدم هذه المشروعات معا خدمات إلى 16.4 مليون شخص. ومعظمها تتضمن مؤسسات ساعدتها البرامج التي يمولها الصندوق على أن تنمو إلى المستوى الوطني أو الإقليمي من خلال شراكات طويلة الأجل.

20- ومع دخول مشروعات جديدة إلى الحافظة وخروج مشروعات مستكملة منها، تتغير القطاعات التي تشكل المخرجات. ويؤدي التطور في نوع المشروعات التي يمولها الصندوق إلى تقديم مجموعة أكثر تنوعا من المخرجات، مما يؤدي إلى انخفاض طفيف في الصفة التمثيلية لمؤشرات مخرجات إطار قياس النتائج. وتشتمل أمثلة المؤشرات التي تقع خارج إطار قياس النتائج وتظهر نموا كبيرا في عام 2012 مقارنة بعام 2011 على ما يلي: الأسر التي تحصل على حيوانات (زيادة بنسبة 54 في المائة)، والأسر التي تتلقى خدمات صحية للحيوانات (زيادة بنسبة 14 في المائة)، وبناء/إعادة تأهيل مرافق التجهيز (زيادة بنسبة 33 في المائة)، وبناء/إعادة تأهيل مرافق السوق (زيادة بنسبة 23 في المائة). والزيادات في المؤشرين الأخيرين ومؤشرات التسويق ومنشآت الأعمال الصغرى في الجدول 4 ترجع إلى ارتفاع حصة مشروعات سلاسل القيمة في هذه الحافظة. كما أن الأداء القوي لمؤشرات السياسات والمؤسسات، جنبا إلى جنب مع استمرار ارتفاع النسبة العامة للنساء المستفيدات، يعكس التنفيذ الناجح لسياسات ونهج الصندوق لتعميم التمايز بين الجنسين، والاستهداف والتنمية الشاملة.

الجدول 4

مؤشرات المستوى 3 من إطار قياس النتائج 2013-2015: مساهمة الصندوق في مخرجات البرامج والمشروعات القطرية

المؤشرات	قيمة خط الأساس *	النتائج 2012
إدارة الموارد الطبيعية		
3-1 أراضي موارد الملكية المشتركة الخاضعة لممارسات الإدارة المحسَّنة (بالهكتار)	5.5 مليون	3.2 مليون
3-2 المساحة الخاضعة لنظم الري المبنية/المستصلحة (بالهكتار)	373 ألف	265 ألف
التكنولوجيات الزراعية		
3-3 الأشخاص المدربون على ممارسات/تكنولوجيات إنتاج المحاصيل	4.51 مليون	4.46 مليون
نسبة الذكور إلى الإناث	65:35	55:45
3-4 السكان المدربون على ممارسات/تكنولوجيات الإنتاج الحيواني	1.2 مليون	2.61 مليون
نسبة الذكور إلى الإناث (النسبة المئوية)	44:56	56:44
الخدمات المالية الريفية		
3-5 المدخرون الطوعيون	7.86 مليون	5.48 مليون
نسبة الذكور إلى الإناث	47:53	29:71
3-6 المقترضون الفعليون	2.70 مليون	2.46 مليون
نسبة الذكور إلى الإناث	43:57	26:74
3-7 قيمة الوفورات التي تم حشدها	495 مليون دولار أمريكي	262 مليون دولار أمريكي
3-8 قيمة الحافظة الإجمالية للقروض	338 مليون دولار أمريكي	338 مليون دولار أمريكي
التسويق		
3-9 الطرق المبنية/المستصلحة (بالكيلومتر)	17.6 ألف	15.3 ألف
3-10 المجموعات التسويقية المنشأة/المعززة	13.2 ألف	19.7 الف
منشآت الأعمال الصغرى		
3-11 السكان المدربون على الأعمال التجارية وريادة الأعمال	716 ألف	1 513 ألف
نسبة الذكور إلى الإناث (النسبة المئوية)	39:61	16:84
3-12 منشآت الأعمال التي تحصل على خدمات غير مالية ميسرة	57 ألف	110 ألف
السياسات والمؤسسات		
3-13 السكان المدربون على موضوعات إدارة المجتمع المحلي	2.13 مليون	2.66 مليون
نسبة الإناث إلى الذكور (النسبة المئوية)	33:67	16:84
3-14 إعداد خطط العمل للقرى/المجتمعات المحلية	28 الف	37 ألف
3-15 السكان الذين يحصلون على خدمات من المشروعات التي يساندها الصندوق (بالأعداد)	59.1 مليون (هدف 2015: 90 مليون)	78.7 مليون
نسبة الذكور الإناث إلى (النسبة المئوية)	52:48	51:49

المصدر: سجلات المكتب.

* جميع قيم الأساس حتى عام 2010 ما عدا الأشخاص الذين يحصلون على خدمات فهي لعام 2011.

خامسا - الفعالية التشغيلية للبرامج والمشروعات القطرية

21- يرد التقدم مقابل مؤشرات المستوى 4 من إطار قياس النتائج 2013-2015 في جداول متعددة (5-9) بما يعكس تيارات العمل المختلفة التي تنطوي عليها.

22- **إدارة البرنامج القطري.** يوجز الجدول 5 التقدم مقابل المؤشرات المتصلة بالبرنامج القطري. ولا تزال جودة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى نتائج عالية عند الإدراج. وتسلط نتائج مسوح البلدان المعنية (أجري مسح في 32 بلدا في عام 2013)، من الناحية الأخرى، الضوء على بعض المجالات التي

تتطلب الاهتمام. وسوف يتم تقييم الانخفاض في أداء الالتزام بجدول أعمال فعالية المعونة بشكل أوثق لتحديد الأسباب والإجراءات العلاجية. ويظهر الأداء في الانخراط في حوار السياسات الوطنية تحسنا. وكان مؤشر بناء الشراكات، وهو مؤشر قياس جديد استخدم لأول مرة في عام 2013، مرتفعا بما يشجع على المزيد من العمل. ومن المتوقع أن تسهم مواصلة الدفع المؤسسي للامركزية، والتعاون الأوثق مع الشركاء على المستوى الوطني والانخراط الأقوى في حوار السياسات الوطنية في تحسين أداء البرنامج القطري.

الجدول 5

مؤشرات المستوى 4 من إطار قياس النتائج 2013–2015: إدارة البرامج القطرية

المؤشرات	*السنة الأساس*	*القيمة الأساس*	*النتائج 2013*	*المستوى المستهدف 2015*
4–1 جودة البرامج القطرية عند الإدراج				
4–1–1 النسبة المئوية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج التي تصنَّف في المرتبة 4 أو أفضل	2010	100	100	100
4–2 النسبة المئوية للبرامج القطرية المصنَّفة في الرتبة 4 أو أفضل عند التنفيذ من حيث:				
4–2–1 الإسهام في زيادة الدخل وتحسين الأمن الغذائي وتمكين النساء والرجال الريفيين الفقراء	2011	78	81	90
4–2–2 الالتزام بجدول أعمال فعالية المعونة	2011	93	78	100
4–2–3 الانخراط في حوار السياسات الوطنية	2011	55	69	70
4–2–4 بناء الشراكات *	2013	88	88	90

* هذا المؤشر جديد وجرى قياسه لأول مرة في عام 2013. وقيمته الأساسية تعادل القيمة الفعلية في عام 2013 ووضع الهدف على هذا الأساس.

23- **جودة المشروع عند الإدراج.** يوجز الجدول 6 التقدم مقابل مؤشرات جودة المشروع عند الإدراج (يرد شرح كامل لجودة أداء الصندوق عند إدراج المشروعات في الذيل الرابع). وتعتبر جميع مؤشرات الجودة عند الإدراج من إطار قياس النتائج 2013–2015 جديدة أو معدلة إلى حد ما مقارنة بتلك التي تم تصنيفها في السنوات السابقة كجزء من التجديد الثامن لموارد الصندوق وإطار قياس النتائج 2010–2012؛ وعلاوة على ذلك، فإن عدد المشروعات التي تم استعراضها في عام 2013 أقل من السنوات العادية: ويتطلب ذلك الحذر في تفسير النتائج، وخاصة بالنسبة للأبعاد المحددة للتمايز بين الجنسين، والرصد والتقييم، وتوسيع النطاق. وعموما، كانت تصنيفات الجودة عند إدراج المشروع مرتفعة وتتحسن؛ وكانت تصنيفات المشروعات في الدول الهشة متساوية مع الهدف بصفة عامة. ونتيجة التغيرات في المعايير بين عامي 2012 و2013 لتصنيف التمايز بين الجنسين، فإن مقارنة النتائج بخط الأساس لهذا المؤشر ليست مفيدة. ولاحظت استعراضات ضمان الجودة في عام 2013 تحسنا كبيرا في معالجة مسألة تعقيد المشروع، وأقرت أيضا بالجهود الجارية لتعزيز الأداء فيما يتعلق بالأطر المنطقية وترتيبات التنفيذ والرصد والتقييم، ولكنها تلاحظ أنه لا تزال هناك أوجه ضعف في هذه المجالات.

الجدول 6

مؤشرات إطار قياس النتائج بشأن جودة المشروع عند الإدراج

المؤشرات		*سنة الأساس*	*القيمة الأساس*	*النتائج 2013*	*المستوى المستهدف 2015*
3-4	**النسبة المئوية للمشروعات التي تصنَّف في الرتبة 4 أو أفضل عند الإدراج/ متوسط التصنيف**				
1-3-4	التغطية الإجمالية	2011/2010	79	93/4.5	85
2-3-4	المتوسط الإجمالي للمشروعات في الدول الهشة فقط	2011/2010	لا ينطبق	80/4.5	80
3-3-4	التمايز بين الجنسين	2011/2010	86	78/4.0	90
4-3-4	الرصد والتقييم	2011/2010	70	85/4.2	80
5-3-4	النسبة المئوية للمشروعات التي تحصل على تقديرات إيجابية في توسيع النطاق	2011/2010	72	76/4.4	80

المصدر: سجلات المكتب.

ملحوظة: تشتمل بيانات عام 2013 على تصنيفات إطار قياس النتائج لمشروع واحد استعرض في ديسمبر/كانون الأول 2012.

24- **إدارة الحافظة.** يوجز الجدول 7 التقدم مقابل مؤشرات إدارة الحافظة. والنتائج في هذا المجال قوية جدا بصفة عامة – قريبة من الهدف أو تتجاوزه بالفعل في كثير من الحالات – وخاصة بالنسبة للمؤشرات التي تعبر عن الكفاءة في تقديم الخدمات إلى البلدان المعنية (على سبيل المثال، الفاصل الزمني بين الموافقة على المشروع وصرف الدفعة الأولى؛ وتجاوز المدة المحددة للمشروعات؛ والوقت المطلوب لتجهيز طلبات السحب، ومعدل الصرف). وزادت المصروفات بنسبة 17 في المائة عن العام الماضي، وكانت أكبر الزيادات في مشروعات منفذة في أفريقيا جنوب الصحراء. وتشير هذه النتائج إلى بداية تحقيق الكفاءات المتوقعة من بدء تنفيذ إطار ضمان يقوم على المخاطر.

25- وبما يتسق مع النتائج القوية بشأن التمايز بين الجنسين عند إنجاز المشروعات والمشار إليها في القسم ثالثا، فإن الأداء في مجال التمايز بين الجنسين مرتفعا باستمرار، ووصل بالفعل إلى المستوى المستهدف في عام 2015. وهناك اتجاه مماثل واضح للمؤشر المتعلق بأداء الصندوق كشريك.

26- ولا تزال نسبة المشروعات المعرضة للخطر ثابتة عند 18 في المائة من إجمالي الحافظة،[6] في حين انخفض فيها التفاعل الإيجابي بشكل طفيف. وأطلق الصندوق برنامجا مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة سيركز على معالجة مشاكل التنفيذ في المشروعات التي تحقق أداء ضعيفا، وخاصة تلك المنفذة في السياقات المؤسسية والاجتماعية الهشة، التي تكون فيها مشاكل الأداء أشد.

[6] في نهاية فترة الاستعراض، أي 30 يونيو/حزيران 2013، كانت حافظ الصندوق الاستثمارية (التي تشمل 267 مشروعا نشطا) تضم 48 مشروعا من المشروعات التي يعتبر أنها تواجه "مشكلة فعلية".

الجدول 7

مؤشرات المستوى 4 من إطار قياس النتائج 2013-2015: إدارة الحافظة

المؤشرات	*السنة الأساس*	*القيمة الأساس*	*النتائج 2013*	*المستوى المستهدف 2015*
4-4 إدارة الحافظة				
4-4-1 الفاصل الزمني بين الموافقة على المشروع وصرف الدفعة الأولى (بالشهور)	2011/2010	17	15.9	14
4-4-2 مؤشر التفاعل الإيجابي	2011/2010	50	46	75
4-4-3 المشروعات المعرضَّة للمخاطر	2011/2010	18	18	يتابع
4-4-4 تجاوز المدة المحددة للمشروعات (النسبة المئوية)	2011/2010	22	16.8	18
4-4-5 الوقت المطلوب لتجهيز طلبات السحب (بالأيام)	2010/2009	28	15.6	20
4-4-6 معدل نسبة المصروفات – الحافظة الإجمالية	منتصف 2011	15.7	17.7	18
4-4-7 النسبة المئوية لصرف الأموال في حال البلدان ذات الأوضاع الهشة [أ]	منتصف 2011	15	22	17
4-4-8 التركيز في التنفيذ على التمايز بين الجنسين	منتصف 2011	88	90	90
4-4-9 النسبة المئوية للمشروعات التي يصنَّف فيها أداء الصندوق بأنه مُرض إلى حد ما أو أفضل	2011/2010 [ب]	73	84	80

[أ] يمثل هذا الرقم المصروفات في قائمة الصندوق من الدول الهشة والتي تجمع قائمة منسقة وافقت عليها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وقائمة جمعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

[ب] الأرقام الأساسية زادت من 71 في المائة بما يتماشى مع المنهجية الجديدة لمكتب التقييم المستقل للإبلاغ عن الأداء، الذي يستند الآن إلى إكمال المجموعات.

27- **رصد المشروعات وتقييمها.** يوجز الجدول 8 التقدم مقابل مؤشرات رصد وتقييم المشروعات. وقد أدخلت هذه المؤشرات في إطار قياس النتائج 2013-2015 للمساعدة في معالجة ضعف الأداء المستمر لنظم رصد وتقييم المشروعات، التي تعتبر حاسمة لإدارة المشروعات على نحو فعال والنجاح في تحقيق النتائج. وتبين النتائج الواردة أدناه تحقيق تقدم جيد في جميع المؤشرات، وخاصة فيما يتعلق بتلبية المتطلبات لإجراء المسوح الأساسية.

28- وكجزء من التزامات التجديد التاسع لموارد الصندوق، هناك عدة مبادرات مختلفة جارية لتعزيز نظم رصد وتقييم المشروعات والقيام بالأعمال التحضيرية لإجراء 30 تقييما للأثر حسبما هو مقرر. وتم تنمية القدرات الداخلية بشأن الرصد والتقييم وتقييم الأثر وبدأت في إسداء مشورة الخبراء بشأن هذه المسائل إلى مشروعات مختارة في مراحل مختلفة من دورة المشروع. وقد وضعت مبادئ توجيهية بشأن تقييم الأثر وجرى التشديد على إدراج نظم رصد وتقييم المشروعات التي يساندها الصندوق في نظم الرصد والتقييم الوطنية الأوسع نطاقا.

الجدول 8

مؤشرات المستوى 4 من إطار قياس النتائج 2013-2015: رصد وتقييم المشروعات

المؤشرات		السنة الأساس	القيمة الأساس	النتائج 2013	المستوى المستهدف 2015
4-5	**رصد وتقييم المشروعات**				
4-5-1	النسبة المئوية للمشروعات التي توجد بيانات عنها في نظام إدارة النتائج والأثر أو المسوح الأساسية المماثلة (النسبة المئوية التراكمية)	منتصف 2011	23	64	40
4-5-2	النسبة المئوية للمشروعات التي تقدِّم إلى نظام إدارة النتائج والأثر دراسة استقصائية عن الأثر	منتصف 2011	70	78	95
4-5-3	جودة تقارير إنجاز المشروعات (النسبة المئوية التي تحصل على تقدير 4 أو أفضل)	2011-2010	80	88	90

29- **التمويل المشترك.** يعرض الجدول 9 معدل التمويل المشترك الذي يبلغ 1.45. وفي حين أن هذا أمر إيجابي للغاية، فإنه سيكون من الصعب الحفاظ عليه أو زيادته نظرا للاتجاهات في المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المحلي العام المخصص للزراعة المشار إليه في القسم ثانيا.

الجدول 9

مؤشرات المستوى 4 من إطار قياس النتائج 2013-2015: التمويل المشترك

المؤشر		السنة الأساس	القيمة الأساس	النتائج 2013	المستوى المستهدف 2015
4-6-1	نسبة التمويل المشترك	2010-2008	1.34	1.45	1.6

سادس - الفعالية والكفاءة المؤسسية

30- يعرض الجدول 10 نتائج مؤشرات المستوى 5 من إطار قياس النتائج 2013-2015. وحتى الآن، تم الوصول إلى نسبة كبيرة للغاية من الهدف المتعهد به للتجديد التاسع لموارد الصندوق وقدرها 93 في المائة (1.39 مليار دولار أمريكي من 1.5 مليار دولار أمريكي). ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى مساهمات أكثر من هدف التعهدات لبرنامج القروض والمنح وقدره 3 مليارات دولار أمريكي في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق، ويعزى ذلك إلى أن حصة كبيرة من المساهمات وردت لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، الذي يعمل على أساس المنح (ولذلك لا يؤدي إعادة تدفقات مستقبلية للصندوق). ولهذا السبب، يجري تعزيز قدرة الجهات المانحة على الوصول ويجري استكشاف نماذج مبتكرة لتعبئة الموارد.

31- واستمر تعميق إصلاحات إدارة الموارد البشرية خلال العام الماضي، واستُرشد أيضا بنتائج المسح العالمي للموظفين لعام 2012. ويعتبر استحداث مكافأة جديدة وإطار لتقدير الموظفين ذوي الأداء العالي من أهم المبادرات المتخذة، والتي سوف توفر حوافز إضافية للأداء المتفوق؛ وسيبدأ تنفيذها في عام 2014.

32- وتعطي أولوية عالية لتبسيط العمليات، بما في ذلك من خلال اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأكثر تطورا. وأجريت تقييمات في عدة مجالات، بما في ذلك السفر، والتوريد، وإدارة الموارد البشرية،

والمدفوعات، وإدارة السجلات. واتخذت مبادرات مختلفة، مثل استعراض عقود الخدمات الرئيسية في المقر، مما أدى إلى تحقيق وفورات تقدر بنسبة 5-7 في المائة؛ وتفويض السلطة في حالة التوريدات ذات القيمة المنخفضة وتبسيط المبادئ التوجيهية للتوريد المؤسسي، وتحسين كفاءة عمليات التوريد؛ وتكامل نظام السفر وتبسيط الإجراءات ذات الصلة، مما أدى إلى خفض أعباء المعاملات في عملية السفر بشكل كبير.

الجدول 10

مؤشرات المستوى 5 من إطار قياس النتائج 2013-2015: الفعالية والكفاءة المؤسسية

المؤشر	*خط أساس إطار قياس النتائج*	*النتائج 2013*	*المستوى المستهدف 2015*
5-1 **تحسين تعبئة الموارد وإدارتها**			
5-1-1 النسبة المئوية المحققة من تعهدات تجديد الموارد	غير منطبق	93	100
5-2 **تحسن إدارة الموارد البشرية**			
5-2-1 مؤشر انخراط الموظفين: نسبة الموظفين المنخرطين ايجابياً في أهداف الصندوق	70	75	75
5-2-2 نسبة العاملين من الدول الأعضاء المدرجة في القائمتين باء وجيم	40	40	يتابع
5-2-3 نسبة النساء برتبة ف-5 أو برتبة أعلى	28	29	35
5-2-4 الوقت الذي يستغرقه شغل الوظائف الفنية الشاغرة (بالأيام)	144	107	100
5-3 **تحسن إدارة المخاطر**			
5-3-1 عدد الإجراءات المتأخرة بشأن توصيات المراجعة الداخلية ذات الأولوية العالية	21	3	15
5-4 **تحسن الكفاءة الإدارية**			
5-4-1 نسبة الميزانية الإدارية إلى حجم برنامج القروض والمنح	14.1	14.1	يتابع
5-4-2 حصة موارد الميزانية المخصصة لكل من: (خط الأساس 2011)			
المجموعة 1	62	60	65
المجموعة 2	7	8.4	9
المجموعة 3	23	25.6	20
المجموعة 4	8	6	6
5-4-3 النسبة بين وظائف الموظفين المدرجة في الميزانية ومجموع الوظائف المدرجة في الميزانية في:			
المجموعة 1	57	58.1	61
المجموعة 2	7	9	9
المجموعة 3	25	26.3	22
المجموعة 4	11	6.6	8
5-4-4 نسبة الموظفين الممولين من الميزانية في مكاتب الصندوق إلى الموظفين الممولين في شعب المكاتب القطرية	38	39.3	45
5-4-5 النسبة بين النفقات الإدارية الفعلية (بما في ذلك النفقات الممولة من رسوم الإدارة) وبرنامج القروض والمِنح السنوي الممول من الصندوق بالإضافة إلى قيمة البرامج والمشروعات التي يديرها الصندوق بتمويل من وكالات أخرى	14.7	12.4	12.5
5-4-6 النسبة بين النفقات الإدارية الفعلية (بما في ذلك النفقات الممولة من رسوم الإدارة) مخصوماً منها النفقات الفعلية على "الدعم التقني" للأعضاء من الدول النامية وبرنامج العمل المتكامل	12.5	10.6	10.6
5-4-7 نسبة النفقات الإدارية الفعلية (بما في ذلك النفقات المموَّلة من رسوم الإدارة) إلى المبالغ السنوية المصروفة	22.1	19.9	18.8
5-4-8 نسبة التكاليف الفعلية لوظفي الخدمات العامة إلى مجموع تكاليف الموظفين	30	25	25

المصدر: سجلات المكتب.

33- وتبين مؤشرات الكفاءة اللاحقة التي تقوم على أساس الأرقام الفعلية (5-4-5 إلى 5-4-8) تحسنا كبيرا – تحقيق أهداف عام 2015 لجميع المؤشرات إلا مؤشر واحد – مما يعكس مزيجا من النجاح في زيادة التزامات برنامج القروض والمنح، وفي تعبئة موارد إضافية، وفي السنوات الأخيرة، تنفيذ تدابير الكفاءة، بما

في ذلك التدابير المنفذة لاحتواء تكاليف موظفي الوحدات. ويعتبر التقدم بشأن الكفاءة السابقة التي تقوم على أساس الميزانية (5-4-1 إلى 5-4-4) متواضعا نسبيا، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة النفقات المخطط لها في عام 2014 لتنفيذ خطة العمل الموحدة للصندوق من أجل تعزيز الكفاءة التشغيلية والمؤسسية،[7] والتي يتعلق جزء كبير منها بأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقع ضمن مجموعة النتائج 3، وتتماشى هذه النفقات مع الأعمال ذات الصلة بتبسيط العمليات المشار إليها أعلاه والتي من شأنها أن تسهم في تحقيق وفورات في المستقبل. ومع أنه يترتب على ذلك حصة أقل بقليل من مجموع النفقات المزمعة في المجموعة 1 في عام 2014 مقارنة بعام 2013، فإن النفقات المطلقة في المجموعة 1 المزمعة لعام 2014 تزيد فعليا بنسبة 3 في المائة. وتتحرك حصص النفقات المزمعة في المجموعتين 2 و 4 باتجاه ايجابي مقابل أهداف إطار قياس النتائج للعام 2015. كما تحسنت نسبة الوظائف المدرجة في الميزانية في المكاتب القطرية للصندوق إلى حد طفيف.

[7] الوثيقة EB 2013/109/R.10.

تقرير بشأن التزامات فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق

يورد هذا التقرير موجزا لحالة التقدم المحرز في تنفيذ التزامات فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق حسب الوضع في 30 سبتمبر/أيلول 2013، أي بعد تسعة أشهر فقط من ابتداء فترة التجديد التاسع. ويجري رصد التقدم المحرز مقابل هذه الالتزامات على أساس ربع سنوي من قبل إدارة الصندوق من أجل تحديد القضايا التي تواجه التنفيذ وعلاجها. وتعتبر الحالة الكلية للتنفيذ إيجابية. وتشير التقارير إلى أن كل الالتزامات إما في مسارها المقرر أو أنها تواجه قضايا محدودة في التنفيذ يجري علاجها من قبل الدوائر المسؤولة.

الجدول 1

موجز حالة تنفيذ التزامات الموارد لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق

المجال	*مجموع النتائج المتوخاة*	*في المسار المقرر (أخضر)*	*قضايا محدودة (أصفر)*	*قضايا رئيسية (أحمر)*
1- زيادة الفعالية التشغيلية للصندوق	**32**	16 (50%)	16 (50%)	0
2- زيادة الكفاءة والفعالية المؤسسية للصندوق	**10**	46 (60%)	4 (40%)	0
3- تعزيز الإدارة والقدرات المالية للصندوق	**7**	6 (86%)	1 (14%)	0
4- تعزيز نظام إدارة النتائج في الصندوق	**7**	7 (100%)	0	0
المجموع (في المائة من المجموع)	**56**	**35 (63%)**	**21 (37%)**	**0**

الجدول 2

التقرير المفصل بشأن تنفيذ التزامات الموارد لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية	المسؤوليات	الإطار الزمني	الإبلاغ	الحالة في الربع الثالث من 2013
فعالية المعونة	تعزيز القيادة والملكية القطريتين	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق التزامات بوسان	أصفر

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية	المسؤوليات	الإطار الزمني	الإبلاغ	الحالة في الربع الثالث من 2013
	تعزيز الاعتماد على النظم وهياكل التنفيذ القطرية وزيادته حيثما أمكن.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج وشعبة المراقب العام والخدمات المالية	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق التزامات بوسان	أخضر
	رفع مستوى التعاون التقني المنفذ من قبل الصندوق من خلال البرمج المنسقة.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق التزامات بوسان	أخضر
توسيع النطاق	تعزيز تجهيز البرامج القطرية، وعمليات الرصد والإدارة من أجل ضمان الاهتمام المنهجي بتوسيع النطاق، وبناء شراكات أوسع، وإجراء تحليل أدق للسياسات، والمشاركة بدور أنشط في حوار السياسات الوطنية بشأن الزراعة والتنمية الريفية.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج وشعبة التخطيط الاستراتيجي	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر
	تعزيز عمليات إدارة المعرفة لدعم قدرة الصندوق على اقتناص وتسخير أفضل للمعرفة المستندة إلى الدلائل لأغراض توسيع النطاق.	المسؤولية الكلية: دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة التنفيذ: مديرو شعبة التخطيط الاستراتيجي وشعبة الاتصالات ودائرة إدارة البرامج	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر
القطاع الخاص	زيادة الانخراط في حوار السياسات من أجل تهيئة بيئة عمل ريفية مواتي بدرجة أفضل تمكن أصحاب الحيازات الصغيرة والفقراء الريفيين من الوصول بشكل أفضل إلى الأسواق وسلاسل القيمة.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر
	إشراك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بصورة أكثر انتظاما في البرمجة القطرية والبرمجة على مستوى المشروعات لزيادة استثماراتها المستدامة لصالح الفقراء في المناطق الريفية.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر
	زيادة أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرامج التي يدعمها الصندوق.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية	المسؤوليات	الإطار الزمني	الإبلاغ	الحالة في الربع الثالث من 2013
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	تعزيز تحليل قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمليات الصندوق من أجل تحقيق أداء أقوى وأكثر توازنا في هذا الصدد، وتعزيز فرص اقتصادية أوسع أمام نساء الريف.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
	تعزيز المؤشرات الرامية إلى قياس النتائج والأثر فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مدير شعبة السياسات والمشورة التقنية	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
	تعزيز قدرة الصندوق على توثيق ونشر الخبرات الميدانية الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزيز جهوده في استقطاب الرأي في هذا المجال.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج وشعبة الاتصالات	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
تغير المناخ والإدارة المستدامة للموارد البيئية	تعزيز تحليل القضايا البيئية وقضايا تغير المناخ في عمليات الصندوق دعما للنهج الابتكارية للصمود في وجه تغير المناخ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
	مساعدة المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستفادة من التمويل المخصص لتغير المناخ وغيره من حوافز التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك من خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
	ضمان استخدام المساهمات التكميلية في دعم تنفيذ برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج وشعبة المراقب العام والخدمات المالية	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
	تعزيز قدرة الصندوق على إدارة المعرفة واستقطاب التأييد وإرساء الشراكات الخاصة بتغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج وشعبة الاتصالات	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر
كفاءة المشروعات	تعزيز تقديرات العوائد الاقتصادية على الاستثمار خلال تصميم المشروعات، مع	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق	اصفر

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية	المسؤوليات	الإطار الزمني	الإبلاغ	الحالة في الربع الثالث من 2013
	الاعتراف أيضا بالحاجة إلى ضمان تلبية الأهداف الاجتماعية والبيئية.	التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج شعبة الاحصائيات والدراسات الانمائية		عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	
	تنفيذ جدول أعمال توسيع النطاق.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج وشعبة التخطيط الاستراتيجي	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
	الحد من تأخر دورة المشروعات.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج وشعبة المراقب العام والخدمات المالية	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر
اللامركزية على المستوى القطري	فتح المزيد من المكاتب القطرية بما يتماشى مع سياسة واستراتيجية الحضور القطري للصندوق، وضمان التفويض الملائم للسلطات على المستوى القطري والفعالية التكاليفية في إنشاء وتشغيل المكاتب القطرية.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج ودائرة خدمات المنظمة التنفيذ: مجموعة تنسيق الحضور القطري التي يراسها بصورة مشتركة نائب الرئيس المساعد المشارك ورئيس دائرة خدمات المنظمة	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
	تعزيز إدارة المكاتب القطرية وتنسيقها، بما في ذلك استخدام الحوافز لتشجع انتداب الموظفين المعينين دوليا إليها وتفويضها صلاحيات كافية لاتخاذ القرارات التي تمكنها من العمل بفعالية وكفاءة.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج ودائرة خدمات المنظمة التنفيذ: مجموعة تنسيق الحضور القطري التي يراسها بصورة مشتركة نائب الرئيس المساعد المشارك ورئيس دائرة خدمات المنظمة	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
الدول الهشة	تبني نهج مرن لتصميم البرامج ودعم تنفيذها في الدول الهشة مع تركيز أقوى	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق	أصفر

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية	المسؤوليات	الإطار الزمني	الإبلاغ	الحالة في الربع الثالث من 2013
	على بناء قدرات المؤسسات المجتمعية والحكومية، بما في ذلك من خلال ترتيبات الحضور القطري الملائمة، والتعاون الوثيق مع الجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف.	التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج		عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	
	تعزيز جودة تصميم البرامج ودعم التنفيذ في الدول الهشة من خلال إجراء تحليل أكثر عمقا لأسباب الهشاشة.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر
	ضمان بساطة أهداف وأنشطة المشروعات في الدول الهشة.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر
	تعزيز تطبيق إدارة المخاطر في إطار برامج الدول الهشة، بما في ذلك أمن قوة العمل.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر
النظم الوطنية للرصد والتقييم	تعزيز نظم الرصد والتقييم الوطنية عن طريق تحسين قدرة موظفي إدارة المشروعات وشركاء التنفيذ، وخاصة عند الاستهلال والتنفيذ الأولي للمشروعات من خلال إشراك منتظم لخبراء الرصد والتقييم خلال بعثات التصميم والإشراف.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو شعبة الإحصائيات والدراسات الانمائية ودائرة إدارة البرامج	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر
التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	إيجاد وظيفة تنسيق مؤسسية مع تأمين ما يلزمها من موارد كافية لضمان السعي إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بأسلوب استراتيجي وتعميمه بصورة واسعة في جميع البرامج القطرية وتجذيره في قاعدة صلبة تستند إلى البراهين.	المسؤولية الكلية: دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج و شعبة التخطيط الاستراتيجي	2013	عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013 عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
	تطوير حوافز الموظفين للسعي بصورة استباقية لتحقيق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والترويج له.	المسؤولية الكلية: دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة التنفيذ: مديرو شعبة التخطيط الاستراتيجي ودائرة إدارة البرامج	2013	عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013 عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر
الشراكات واستقطاب	زيادة التركيز على الشراكات الاستراتيجية طويلة الأمد، وعلى وجه الخصوص مع	المسؤولية الكلية: دائرة الاستراتيجية	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق	أخضر

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية	المسؤوليات	الإطار الزمني	الإبلاغ	الحالة في الربع الثالث من 2013
التأييد	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي، بهدف المساهمة في ضمان نجاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، وتعزيز البرمجة القطرية، ورفع الكفاءة من خلال مبادرة التخديم المشتركة.	وإدارة المعرفة التنفيذ: مكتب الرئيس ونائب الرئيس ومديرو شعبة الإحصائيات والدراسات الانمائية ودائرة خدمات المنظمة ودائرة إدارة البرامج		عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	
	تعزيز الشراكات مع المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والوكالات الإنمائية الثنائية، والمنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، ورابطات المزارعين، والقطاع الخاص.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج ودائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة ومكتب الشراكات وتعبئة الموارد التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج ومكتب الشراكات وتعبئة الموارد	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
	تكثيف الانخراط في محافل صنع السياسات والمناصرة العالمية، من قبيل مجموعة العشرين، التي لها دور رئيسي في تشكيل البنيان الإنمائي الدولي.	المسؤولية الكلية: دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة التنفيذ: مديرو مكتب الرئيس ونائب الرئيس ودائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
	تكثيف تحديد المبادرات العالمية الجديدة ذات الصلة التي تنطوي على إمكانات كبيرة في استقطاب التأييد والانخراط فيها.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج ودائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة التنفيذ: مديرو دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة ودائرة إدارة البرامج ومكتب الرئيس ونائب الرئيس	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر
	دعم جهود توسيع منظور حوار السياسات العالمية والمحلية حول زراعة الحيازات الصغيرة، والأمن الغذائي والتغذوي، والحد من الفقر الريفي، لا سيما من منظور فقراء الريف ومنظمات المزارعين.	المسؤولية الكلية: دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة التنفيذ: مديرو دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة وشعبة السياسات	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية	المسؤوليات	الإطار الزمني	الإبلاغ	الحالة في الربع الثالث من 2013
		والمشورة التقنية			
الكفاءة المؤسسية	إدخال نظام ملائم للغرض ومتسم بالكفاءة في تسجيل وقت الموظفين لقياس التكاليف الكاملة لأداء الأنشطة وعمليات الأعمال الرئيسية.	المسؤولية الكلية: وحدة الميزانية وتطوير المنظمة ودائرة خدمات المنظمة التنفيذ: مديرو الصندوق	2013	عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013 عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر
	تطوير مؤشرات كفاءة عمليات الأعمال الرئيسية ومعاييرها المرجعية لتيسير تحديد الفرص الرامية إلى تبسيط العمليات وتوفير التكاليف.	المسؤولية الكلية: دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة التنفيذ: مدير شعبة التخطيط الاستراتيجي	2013	عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013 عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر
	العمل مع المجلس التنفيذي لتحري الفرص المتاحة لتقليص النفقات المتعلقة بعمليات الهيئات الرئاسية للصندوق.	المسؤولية الكلية: مكتب سكرتير الصندوق التنفيذ: سكرتير الصندوق	2013	عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013 عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
	إدراج توصيات التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق في جدول أعمال التغيير والإصلاح فيه، وتعزيز مؤشرات قياس الأداء فيما يتعلق بالكفاءة، بما يشمل معدلات الكفاءة بالصندوق تبعا لذلك.	المسؤولية الكلية: مكتب الرئيس ونائب الرئيس التنفيذ: مديرو الصندوق	2013	عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013 عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر
	تعميم عمليات الصندوق وتدفقات مسار العمل فيه عن طريق تبني تكنولوجيات معلومات واتصالات محسنة.	المسؤولية الكلية: دائرة خدمات المنظمة التنفيذ: مديرو الصندوق	2013	عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013 عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر
	تقدير القيمة المضافة لعمليات الأعمال وإمكانية تبين نماذج إيصال بديلة تتسم بقدر أكبر من فعالية التكاليف، بما في ذلك من خلال مبادرات التخديم المشتركة مع الوكالتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما.	المسؤولية الكلية: دائرة خدمات المنظمة التنفيذ: مديرو دائرة خدمات المنظمة ودائرة العمليات المالية	2013	عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013 عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية	المسؤوليات	الإطار الزمني	الإبلاغ	الحالة في الربع الثالث من 2013
	إبلاغ الهيئات الرئاسية في الصندوق عن التقدم المحرز على خلفية أهداف الكفاءة الموضوعة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق، بما في ذلك توفير التكاليف، من خلال التقرير السنوي عن الفعالية الإنمائية للصندوق.	المسؤولية الكلية: دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة التنفيذ: مدير شعبة التخطيط الاستراتيجي	2013 وما بعدها	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
إصلاح الموارد البشرية	تعزيز وتعميق الإصلاحات المستكملة في فترة التجديد الثامن للموارد.	المسؤولية الكلية: دائرة خدمات المنظمة التنفيذ: مدير شعبة الموارد البشرية	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
	تزويد الصندوق بالموارد والأدوات اللازمة للترويج للكفاءة والمساواة بين الجنسين في سياسته الخاصة بإدارة الموارد البشرية وتعزيز التوازن الجنساني والجغرافي في التوظيف.	المسؤولية الكلية: دائرة خدمات المنظمة التنفيذ: مدير دائرة الموارد البشرية	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
	في الوقت الذي يتم فيه الإبقاء على الاتساق مع النظام الموحد للأمم المتحدة، الاستمرار في تحري فرص المرونة في نظام الصندوق للتعويضات والمزايا لكل الموظفين بغرض ضمان تحديد المستويات الملائمة من التعويضات ووضع نظام الصندوق للتعويضات والمزايا لكل الموظفين بغرض ضمان تحديد المستويات الملائمة من التعويضات ووضع نظم للمكافآت المستندة إلى الأداء باعتبارها السبيل إلى تحقيق أهداف الكفاءة المؤسسية. ويشمل ذلك بذل جهود من قبيل المشاركة بدور نشط في لجنة مسح الرواتب التابعة للجنة الخدمة المدنية الدولية للفترة 2011–2012 فيما يتعلق بمرتبات موظفي فئة الخدمات العامة المحليين في روما، وحث لجنة الخدمة المدنية الدولية على ضمان مستويات التعويض الملائمة للموظفين الفنيين، وتجريب نموذج الدفع على أساس الأداء بالتعاون مع لجنة الخدمة المدنية الدولية.	المسؤولية الكلية: دائرة خدمات المنظمة التنفيذ: مدير شعبة الموارد البشرية	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
نموذج مالي للصندوق	إنشاء نموذج مالي معزز يستند إلى نهج التدفقات النقدية المستدامة بدءا من 1 يناير/كانون الثاني 2013، وابتغاء لتحقيق هذا الغرض، سيتم تعزيز قدرات	المسؤولية الكلية: دائرة العمليات المالية	2013	إلى لجنة مراجعة الحسابات عرض المقترح على المجلس التنفيذي في شهر	أخضر

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية	المسؤوليات	الإطار الزمني	الإبلاغ	الحالة في الربع الثالث من 2013
	شعبة خدمات الخزانة وإجراء استعراض لنموذج المالي الحالي لتحسين مرونته ومتانته ومواءمته لنماذج الإسقاطات المالية المستخدمة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.	التنفيذ: مديرو دائرة العمليات المالية		أبريل/نيسان 2013 عند استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	
	عرض مقترح على المجلس التنفيذي يتعلق بالاستخدام المستقبلي لسلطة الالتزام بالموارد مقدما ما إن يتم تنفيذ نهج التدفقات النقدية المستدامة بصورة كاملة. وحتى ذلك الحين، الاستمرار بالاستخدام الحالي لسلطة الالتزام بالموارد مقدما والإبلاغ عنها والمصادقة عليها.	المسؤولية الكلية: دائرة العمليات المالية التنفيذ: مديرو دائرة العمليات المالية	2013	عرض المقترح على لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي في 2013	أخضر
	عرض مقترح على المجلس التنفيذي عن كيفية تحديد المسؤولية عن تعويض المبالغ الضائعة نتيجة لتبين إطار القدرة على تحمل الديون بين الجهات المانحة بدءا من التجديد العاشر للموارد.	المسؤولية الكلية: دائرة العمليات المالية التنفيذ: مديرو دائرة العمليات المالية	2013	عرض المقترح على لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي في 2013	أخضر
تعبئة الموارد الداخلية	زيادة الموارد الداخلية المتاحة لدعم برنامج قروض ومنح الصندوق في فترة التجديد التاسع للموارد وفقا لقرار المجلس التنفيذي في دورته الرابعة بعد المائة بشأن إجراء استعراض شامل لسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق في عام 2012، والمواءمة قدر المستطاع بين شروط الإقراض المعمول بها في الصندوق وشرط الإقراض في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، مع مراعاة الطابع الخاص للصندوق حسبما ورد في اتفاقية إنشاء الصندوق.	المسؤولية الكلية: دائرة العمليات المالية التنفيذ: مديرو دائرة العمليات المالية ومكتب المستشار العام	2013 وما بعدها	عرض المقترح على المجلس التنفيذي في 2012	أخضر
	تعزيز الموارد الداخلية في الصندوق عن طريق التماس متأخرات القروض والمساهمات، وتحري إمكانية سداد القروض مع الدول الأعضاء المقترضة المهتمة.	المسؤولية الكلية: دائرة العمليات المالية التنفيذ: مديرو مكتب الشراكات وتعبئة الموارد ومكتب المستشار العام	مستمر	عرض المقترح على لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي عند الاقتضاء	أصفر
الجهات المانحة السيادية الجديدة وطرائق التمويل البديلة	تشجيع الدول غير الأعضاء وتجمعات الدول على المساهمة في الصندوق و/أو الانضمام إليه.	المسؤولية الكلية: مديرو مكتب الشراكات وتعبئة الموارد ومكتب المستشار العام التنفيذ: مدير مكتب الشراكات وتعبئة	مستمر	عرض المقترح على مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي عند الاقتضاء	أخضر

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية	المسؤوليات	الإطار الزمني	الإبلاغ	الحالة في الربع الثالث من 2013
		الموارد			
	تحري إمكانية زيادة التمويل من مصادر أخرى تعرض على المجلس التنفيذي، شريطة ألا يترتب على الاتفاقات ذات الصلة أي آثار على تسيير الصندوق.	المسؤولية الكلية: دائرة العمليات المالية ومكتب الشراكات وتعبئة الموارد التنفيذ: مديرو مكتب الشراكات وتعبئة الموارد ومكتب المستشار العام	مستمر	عرض المقترح على المجلس التنفيذي عند الاقتضاء	أخضر
تقييم الأثر	رفع مستوى الامتثال بالطلب من المشروعات إجراء مسح خط أساس بنهاية السنة الأولى من التنفيذ.	المسؤولية الكلية: دائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو دائرة إدارة البرامج شعبة الاحصائيات والدراسات الانمائية	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
	السعي بصورة نشطة لإرساء الشراكات مع المؤسسات المتخصصة في تقييم الأثر وتعبئة الموارد لتنمية القدرات الداخلية الملائمة لإجراء/إدارة أعمال تقييم الأثر.	المسؤولية الكلية: دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة ودائرة إدارة البرامج التنفيذ: مديرو شعبة الإحصائيات والدراسات الانمائية ودائرة إدارة البرامج	مستمر	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
	عرض وثيقة إعلامية على المجلس التنفيذي بشان المنهجيات التي سيستخدمها الصندوق في إجراء تقييمات الأثر وقياس المؤشرات الجديدة على مستوى الأثر في إطار قياس النتائج للفترة 2013–2015.	المسؤولية الكلية: دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة التنفيذ: مدير شعبة الإحصائيات والدراسات الانمائية	ديسمبر/كانون الأول 2012	عرض وثيقة على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2012	أخضر
	إجاره وصياغة والإبلاغ عن حوالي 30 مسحا من مسوحات الأثر على مدة فترة التجديد التاسع للموارد. وستستخدم ثلاثة إلى ستة مسوحات من هذه المسوحات	المسؤولية الكلية: دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة	2013 وما بعدها	عن طريق تقرير نواتج عمل الصندوق المقدم إلى المجلس التنفيذي اعتبارا من عام 2014 وما	أخضر

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية	المسؤوليات	الإطار الزمني	الإبلاغ	الحالة في الربع الثالث من 2013
	تجارب موجهة تستخدم عينات عشوائية أو غيرها من المنهجيات المشابهة المتينة وفقا لفرق تقاسم التكاليف المتاحة واهتمام وتوفر المؤسسات المتخصصة في تقييم الأثر لدعم هذا العمل.	التنفيذ: مدير شعبة الإحصائيات والدراسات الانمائية		بعده	
الإبلاغ عن النتائج	استعراض وتعزيز الآليات لأغراض الإبلاغ عن النتائج للهيئات الرئاسية الموجهة نحو شروحات أكثر غيجازا تركز على الأثر والمخرجات المتحققة.	المسؤولية الكلية: دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة التنفيذ: مدير شعبة التخطيط الاستراتيجي	April 2013	عرض المقترح على المجلس التنفيذي في شهر أبريل/نيسان 2013	أخضر
	إبلاغ المجلس التنفيذي ولجنة التقييم سنويا عن الأداء على خلفية مؤشرات وأهداف إطار قياس النتائج للفترة 2013–2015 من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.	المسؤولية الكلية: دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة التنفيذ: مديرو شعبة التخطيط الاستراتيجي ودائرة إدارة البرامج	2013 وما بعدها	سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر
	إبلاغ المجلس التنفيذي سنويا من خلال لجنة مراجعة الحسابات عن أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق. .	المسؤولية الكلية: نائب رئيس الصندوق التنفيذ: ضباط المخاطر	سنوي	– رفع تقرير إلى لجنة مراجعة الحسابات – تقرير سنوي عن أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية للصندوق إلى المجلس التنفيذي	أخضر

التقرير السنوي عن سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

1- هذا هو التقرير السنوي الثاني عن المساواة بين الجنسين في الصندوق، وهو يبلغ بالتقدم المحرز في تنفيذ سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

2- وتؤدي هذه السياسة دورا محوريا في تحقيق هدف الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011–2015 وتنفيذ التزامات التجديد التاسع لموارد الصندوق. ويتمثل الهدف العام لهذه السياسة في تعميق أثر المبادرات الإنمائية التي يدعمها الصندوق وتعزيز استدامتها، عن طريق زيادة أثر الصندوق على المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة في المناطق الريفية الفقيرة. وسوف تكون المنجزات على جدول أعمال المساواة بين الجنسين بالغة الأهمية للمناقشات بشأن التجديد العاشر لموارد الصندوق.

3- وتماشيا مع فترة الإبلاغ التي يغطيها تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، يغطي هذا التقرير الفترة من شهر يوليو/تموز 2012 إلى شهر يونيو/حزيران 2013. وهو يحذو في هيكله حذو التقرير الصادر في عام 2012 وذلك كما يلي: يركز الجزء الأول على الإنجازات التي تم تحقيقها على مستوى الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للسياسة؛ ويسلّط الجزء الثاني الضوء على الأنشطة والمخرجات الرئيسية ضمن مجالات العمل الخمسة المتعلقة بتنفيذ السياسة؛ أما الجزء الثالث فيحدد بعض الأنشطة الرئيسية للعام القادم.

ألف – النتائج التي تم تحقيقها على مستوى الأهداف الاستراتيجية

4- في عام 2012، استمر ازدياد تمثيل النساء بين متلقي الخدمات من المشروعات التي يدعمها الصندوق من الناحية العددية (إذ ارتفع من 28 مليون عام 2011 إلى 37 مليون في عام 2012) وأصبحت النساء يشكلن الآن ما يقرب من نصف مجموع المستفيدين (49 في المائة). ويرد في الجدول 1 عرض عام للوصول إلى المستفيدين من الصندوق من خلال أنشطة القروض التي يدعمها الصندوق. وتستمر النساء في الهيمنة على التدريب على الأعمال التجارية وريادة الأعمال (إذ يبلغ نصيبهن 84 في المائة ممن تلقوا التدريب) وعلى الخدمات المالية الريفية، حيث يبلغ نصيبهن أكثر من 70 في المائة من المدخرين والمقترضين على السواء. ولا تزال النساء تهيمن أيضا على التدريب على موضوعات الإدارة المجتمعية. وفي السنة الماضية، حدث نمو في عدد النساء المشاركات في التدريب على ممارسات وتكنولوجيات إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.

الجدول 1

عدد السكان الذين يحصلون على خدمات من المشروعات التي يدعمها الصندوق مقسما حسب نوع الجنس

النتائج التشغيلية		تدابير النجاح ومصدر التحقق من النتائج			
	المؤشر	القيمة الأساس (2008/2007)	تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق (2010)	تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق (2011)	تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق 2013 (2012)
السكان الذين يحصلون على خدمات من المشروعات التي يدعمها الصندوق	السكان الذين يحصلون على خدمات المشروعات التي يدعمها الصندوق	29.2 مليون دولار أمريكي	43.1 مليون دولار أمريكي	59.1 مليون دولار أمريكي	78.7 مليون دولار أمريكي
	الذكور: الإناث (بالنسبة المئوية)	57:43	54:45	52:48	51:49
الممارسات/التكنولوجيات الزراعية	الأشخاص المدربون على ممارسات/تكنولوجيات إنتاج المحاصيل	1.7 مليون دولار أمريكي	4.5 مليون دولار أمريكي	4.8 مليون دولار أمريكي	4.5 مليون دولار أمريكي
	الذكور: الإناث (بالنسبة المئوية)	50:50	65:35	64:36	55:45
	السكان المدربون على ممارسات/تكنولوجيات الإنتاج الحيواني	1.1 مليون دولار أمريكي	1.2 مليون دولار أمريكي	1.2 مليون دولار أمريكي	2.6 مليون دولار أمريكي
	الذكور: الإناث (بالنسبة المئوية)	35:65	44:56	55:45	56:44
الخدمات المالية الريفية	المقترضون الفعليون	4.4 مليون دولار أمريكي	2.7 مليون دولار أمريكي	4.3 مليون دولار أمريكي	2.5 مليون دولار أمريكي
	الذكور: الإناث (بالنسبة المئوية)	52:48	43:57	31:69	26:74
	المدخرون الطوعيون	5.4 مليون دولار أمريكي	7.9 مليون دولار أمريكي	5 ملايين دولار أمريكي	5.5 مليون دولار أمريكي
	الذكور: الإناث (بالنسبة المئوية)	51:49	47:53	32:68	29:71
المشروعات متناهية الصغر	السكان المدربون على الأعمال التجارية وريادة الأعمال	0.2 مليون دولار أمريكي	0.7 مليون دولار أمريكي	1.4 مليون دولار أمريكي	1.5 مليون دولار أمريكي
	الذكور: الإناث (بالنسبة المئوية)	53:47	39:61	25:75	16:84
السياسات والمؤسسات	السكان المدربون على موضوعات إدارة المجتمع المحلي	0.7 مليون دولار أمريكي	2.1 مليون دولار أمريكي	3.2 مليون دولار أمريكي	2.7 مليون دولار أمريكي
	الذكور: الإناث (بالنسبة المئوية)	38:62	33:67	25:75	16:84

المصدر: نظام إدارة النتائج والأثر.

5- يعرض النص الوارد أدناه أمثلة من أنشطة حافظة عمليات الصندوق الجارية التي تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة لسياسة المساواة بين الجنسين– ألا وهي التمكين الاقتصادي، والتمثيل وصنع القرارات، وتحقيق التوازن في أعباء العمل وتقاسم الفوائد – فضلا عن الموضوعين الشاملين وهما موضوع الشباب وموضوع تغير المناخ. وقد يساهم مشروع واحد في أكثر من هدف ولكنه يُعرض تحت الهدف الذي يسلط الضوء على أبرز سماته الابتكارية.

الهدف الاستراتيجي 1: تشجيع التمكين الاقتصادي لسكان الريف من النساء والرجال

6- يتمثل الزخم الرئيسي لغالبية القروض التي يقدمها الصندوق في تشجيع التمكين الاقتصادي من أجل تمكين سكان الريف من النساء والرجال من الحصول على فرصة متساوية للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية المربحة والاستفادة منها. وتنقسم المشروعات التي تبرهن على تلك المبادرات إلى خمس مجموعات مواضيعية.

الاستفادة من الخدمات المالية

7- شكل برنامج إدارة الموارد في غرب السودان مجموعات ادخار وائتمان مكتفية ذاتيا قائمة على التضامن في المجتمعات المحلية الريفية في السودان. وقد أرست تلك المجموعات ثقافة قوية بشأن الادخار بين النساء الريفيات، وبلغ نصيبها نسبة 93 في المائة من مجموع الأعضاء البالغ 11.700 عضو. وقد عززت هذه التجربة ثقة النساء في الاضطلاع بأنشطة اقتصادية جديدة ورفعت مكانة المرأة في المجتمع المحلي عن طريق إحلال أنشطة إنتاجية محل الوقت الذي كان يتصور أنه "عاطل".

8- وينقل مشروع التنمية الريفية والتحديث في الإقليم الشرقي من السلفادور الخدمات المالية إلى السكان الذين يعانون من الإقصاء في العادة، مع التركيز على النساء دون إقصاء الرجال. فالمجموعات المالية تصمم صندوق الإدارة الخاص بها، مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية على السواء. ويشمل التمييز الإيجابي الرامي إلى ردم فجوة المساواة بين الجنسين وتحسين نوعية حياة النساء ما يلي: حلقات محو الأمية؛ وحملات الصحة الجنسية للنساء والرجال والأزواج؛ والمواقد الموفرة للوقود، والتي تقلص الوقت التي تقضيه النساء في جمع الحطب. وتنخرط عملية تشكيل شبكة للمرأة، بما في ذلك المجموعات المالية للنساء، في حوار مع الحكومة (لا سيما البلديات) من أجل طلب الخدمات وإدارتها.

تنمية سلاسل القيمة والمشروعات

9- يوجه برنامج دعم أقطاب المشروعات الصغرى الريفية والاقتصادات الإقليمية في مدغشقر عمله إلى سلاسل القيمة المناصرة للفقراء التي تؤثر على الجماعات المعرضة للمخاطر، وخصوصا النساء والفتيات الصغار اللاتي تركن الدراسة. وتشمل سلاسل القيمة الحرف اليدوية وتصنيع الفواكه، في حال النساء والفتيات الصغيرات، إضافة إلى سلاسل القيمة المتعلقة بالبصل والذرة والبقول والفانيلا، والتي تمثل أهمية لدى النساء والرجال على السواء. وقد أنشئت منظمات مزارعين ومنتجين من بين النساء من أجل تيسير وصولهن إلى الاستثمارات الإنتاجية والتمويل الإنتاجي، وقد شهدت مهاراتهن التقنية والإنتاجية تحسنا من خلال خدمات تنمية الأعمال التجارية. وقد تعزز الوصول إلى الأسواق عن طريق خلق بنية تحتية للأسواق تديرها منظمات المرأة، وذلك بانخراط النساء في منتديات الحوار المتعلق بسلاسل قيمة معينة وضمان مشاركتها الحية في الحلقات التطبيقية المعنية بالمفاوضات التجارية. وإضافة إلى ذلك، فإن برنامج المنحة الموجه إلى القيادات النسائية الممول من النرويج دعم ظهور قيادات نسائية جديدة.

10- ويشتمل برنامج النمو الريفي في المناطق الشمالية في غانا على نوافذ أربع تتعلق بالسلع الأولية من أجل الترويج لتنمية سلاسل القيمة هي كما يلي: المحاصيل الصناعية، ومحاصيل النساء، والفواكه والخضروات، والموارد الحيوانية. وقد أدى إدراج نافذة محددة لمحاصيل النساء (من أجل زبدة الشيا) إلى تمكين النساء من الوصول إلى الأراضي وغيرها من موارد الإنتاج. وفي هذا الشأن تنظم النساء في مجموعات تتلقى التدريب على استقطاب التأييد والوصول إلى الأسواق. وهذه المجموعات مربوطة مباشرة بالشركات الدولية، وهو ما يكفل تحاشي عدة مستويات من الوسطاء. وقد وصل دخل النساء إلى ثلاثة أمثال نتيجة هذا التدخل. وزادت النساء أيضا من المشاركة في النوافذ الخاصة بالسلع الأولية الأخرى، وخصوصا المحاصيل الصناعية. وقد استقطب البرنامج التأييد للأطراف الفاعلة في سلاسل القيمة الخاصة بالمرأة من أجل تمثيلها في لجان سلاسل القيمة على مستوى المقاطعات. كما انخرط البرنامج مع رؤساء القبائل الكبرى الإقليميين من أجل

الترويج لتغيير السلوك، وهو ما حقق نتائج من حيث وصول النساء إلى الأراضي. وأصبحت النساء تمثل الآن ثلثي المشاركين في البرنامج.

11- يتيح برنامج وصول المزارعين إلى الأسواق في أرمينيا التمويل للمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة التي تبرهن على إمكانية النمو، كما يوفر الدعم لمساعدة النساء على بناء معارفهن، ومهاراتهن، وتعزيز الثقة لديهن. ويساهم البرنامج أيضا في تسهيل التمويل الريفي، وهو وحدة مستقلة دائمة أنشأتها الحكومة من أجل تمرير رأس المال إلى المؤسسات المالية ومن ثم تحسين وصول فقراء الريف إلى القروض. وتعطَى القروض إلى المشروعات العائلية ويشغل أفراد العائلة معظم الوظائف التي يتم إنشاؤها، وفي هذا السياق تعمل النساء كمؤسسين للمشروعات وموظفين وموردين. وحتى الآن، ولد أكثر من 300 مشروع حوالي 000 2 وظيفة دائمة (35 في المائة منها تشغلها النساء).

الوصول إلى الأراضي

12- تحقق تقدم كبير في أفريقيا من حيث الاعتراف بأهمية ملكية الأراضي والموارد الطبيعية للنساء، ولكن التحدي الحقيقي الماثل الآن هو وضع وتنفيذ السياسات والنهج والأدوات الملائمة من أجل ضمان هذه الحقوق. وقد سلطت الدراسات التي أجريت على حقوق المرأة في الأراضي في أثيوبيا وأوغندا، بدعم من موارد تكميلية قدمتها كندا، الضوء على الحاجة إلى الترويج لتمكين المرأة الريفية بما يعلو ويتجاوز صكوك ملكية الأراضي أو الإجراءات القانونية الفردية، وذلك من أجل تمكينها من المطالبة بحقوقها في الأراضي والدفاع عن تلك الحقوق وتعزيزها، ثم استكمال حقوقها المضمونة بطريقة أكثر فعالية من أجل كفالة سبل عيشها. وقد جرى تقاسم الأدوات والمبادئ التوجيهية والنُهج المعنية في اجتماع للممارسين عُقد في مدينة نيروبي في مايو/أيار 2013، وهو مبادرة تعاونية بين الصندوق والشبكة العالمية لأدوات الأراضي والائتلاف الدولي المعني بالأراضي.

13- تشمل الأمثلة على مستوى المشروعات مشروع الإدارة المجتمعية لمستجمعات المياه في كيريهي في رواندا، والذي يسر إصدار 000 140 صك لملكية الأراضي إلى مالكيها وتسجيل تلك الصكوك، حيثما كان ذلك قابلا للتطبيق، تسجيلا مشتركا باسم الزوج والزوجة؛ وضمان وصول المرأة إلى الأراضي المنتجة من أجل إنتاج الأرز والبستنة الموجهة إلى الأسواق في برنامج التنمية الريفية المستدامة في بوركينا فاسو؛ والتخصيص العادل للأراضي للنساء والشابات والشباب من أجل استغلال البذور الموردة في إطار مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية في السنغال.

تنمية البنية التحتية

14- يشكل مشروع الإدارة المجتمعية للموارد في سونامغانج في بنغلاديش جمعيات للتعاقد على العمالة لأغراض تنمية البنية التحتية، وإتاحة فرصة غالبا ما تكون فريدة للنساء من أجل كسب دخل نقدي. ويبلغ نصيب النساء 40 في المائة من عضوية تلك الجمعيات وقد أشرن في تقاريرهن إلى أن هذه الجمعيات تمثل فرصة مهمة لهن من أجل تحسين أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية. وتتساوى أجور النساء وساعات عملهن وما يحصلن عليه من فوائد مع زملائهن من الرجال. والعديد منهن يستثمر كسبه في أنشطة مولدة للدخل. والبعض منهن أيضا يقوم بصب قوالب الطوب لاستخدامها في رصف الطرق، وهو نشاط يمكنهن القيام به على مقربة من منازلهن وفي توقيتات مرنة، وهو ما يسمح لهن بمواصلة البستنة المنزلية، والعناية بأطفالهن وما إلى ذلك. وتسهم النساء بنسبة 75 في المائة من عضوية لجان رصد التنفيذ التي تتولى رصد أشغال البنية التحتية وقد أدى ذلك إلى تعزيز صوتهن في صنع القرارات على المستوى المجتمعي. وقد يسرت الطرق التنقل أيضا وجعلته أرخص وأكثر أمانا، وهو ما يمكن المرأة من السفر إلى المدن والأسواق القريبة من أجل شراء السلع والتردد على المستشفيات/الأطباء وزيارة أقاربهن. وإضافة إلى ذلك، ولدت صيانة الطرق توظيفا منتظما لأفقر النساء وأضعفهن وضعا.

الهدف الاستراتيجي 2: زيادة قدرة النساء على صنع القرار وزيادة تمثيلهن

15- تجري المبادرات الرامية إلى تمكين النساء والرجال من الحصول على صوت وتأثير متساو في المؤسسات والمنظمات الريفية في مجموعة متنوعة من السياقات، تتراوح بين المؤسسات ذات الصلة بالمشروعات على المستوى المجتمعي، ومنظمات المزارعين والمنتجين، وانتهاء بالمنتديات الوطنية والمحافل العالمية.

16- أثمر برنامج القيادات النسوية الريفية تنمية قدرات القيادات النسائية على مستوى القواعد في كل من مدغشقر ونيبال والفلبين والسنغال. وقد برهن هذا البرنامج البالغة مدته ثلاث سنوات– وتدعمه موارد تكميلية تقدمها حكومة النرويج– على أن هناك طلبا واضحا من النساء على مستوى القواعد للاستماع لأولوياتهن في منظمات المزارعين، وأنه يجب أن يكون هناك نهج شامل ينظر في إمكانية إنشاء تعاونيات غير رسمية وتعاونيات قاصرة على النساء إلى جانب المنظمات الرسمية والوطنية، وإنشاء أجنحة للمرأة فضلا عن تعميم قضايا المساواة بين الجنسين في الخدمات، وإنشاء قاعدة للعضوية تكون متوازنة بين الجنسين. وإلى جانب بناء قدرات النساء أنفسهن، يتعين دعم المؤسسات من أجل تغيير وتعديل التصور السائد عن قيادة وقيمة مساهمة المرأة. ومن المهم في العديد من السياقات العمل مع الرجال من أجل إرساء الفهم والتقبل (بل واستقطاب التأييد) للمساهمة الممكنة من قبل المرأة في منظمات المزارعين ومن خلال العمل الجماعي على السواء. وقد انتشرت بالفعل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من البرنامج إلى برامج أخرى؛ فعلى سبيل المثال، التجارب التي شهدتها السنغال، والتي نفذت من خلال شراكة مع كلية المرأة التابعة للمجلس الوطني للمجموعات الريفية، حدث تقاسم لها في كل من بنن وكوت ديفوار وغينيا وموريتانيا. وقد نتجت عن البرنامج مبادرتان تكميليتان ممولتان بمنح، وهما: مبادرة "بناء القدرات من أجل قيادة المرأة في منظمات منتجي المزارع في إقليم آسيا والمحيط الهادئ" ومبادرة "إدارة المعرفة والعلم بشأن تمكين مجموعات المنتجين الريفيين في مجال المساواة بين الجنسين في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي".

17- أسهم مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية بإقليم الحوز في المغرب في تحسين الأوضاع المعيشية للنساء الريفيات عن طريق تمكينهن من الاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية المجتمعية ومن أن يصبحن جزءا من عملية صنع القرارات في التعاونيات والرابطات المحلية. ففي الماضي، لم يكن مسموحا للمرأة بالحديث علنا أو العناية بالعمليات الإدارية، ولكن النُهج الابتكارية والتشاركية التي طبقها المشروع أسهمت في إحداث تغييرات مواتية في الاتجاهات والسلوك المتعلقين بالمرأة ودورها في المجتمعات المحلية. وقد أصبحت المرأة تشارك الآن مشاركة نشطة في عمليات صناع القرارات وتلقى مساهماتها تقديرا.

18- لم يقتصر مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية في السنغال على تنمية سلاسل القيمة بل إنه عزز أدوار الرجال والنساء على السواء في تسيير المؤسسات الريفية. وقد حدثت زيادة ملموسة في حضور المرأة كرئيس لمنظماتها، وأصبحت المرأة الآن تشكل حوالي 60 في المائة من قيادات المنظمات التي دخل المشروع معها في شراكات؛ وقد جرى انتخاب العديد من النساء لمناصب أخرى، كمنصب أمين الصندوق أو الأمين. وتساهم المرأة أيضا بنصف مناصب رؤساء الجمعيات العامة للمنتديات المهنية التي تضم معا ممثلي منظمات المنتجات ومصنعي الأغذية والتجار.

19- بدأ برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية في سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية العمل بشأن سلسلة القيمة الخاصة بالبن المزروع بالأساليب العضوية في عام 2010. وبعد عامين من بدء تنفيذ البرنامج، وصل نصيب المرأة إلى 51 في المائة من المستفيدين من سلسلة القيمة هذه. كما تشغل المرأة مناصب بارزة في المؤسسات المسؤولة عن تشغيل صناعة البن. وقد أنشئت بنية تحتية من أجل تخفيف عب العمل عن المرأة، وتتمثل هذه البنية التحتية في بناء منشآت التصنيع، ومرافق لإمدادات مياه الشرب مصحوبة بمرافق لغسل الملابس، ومواقد محسَنة. وتشغل المرأة

معظم المناصب القيادية في رابطة النساء المنتجات التي أنشئت حديثا، وهؤلاء النساء هم أعضاء في رابطات التجارة المنصفة في الكاكاو ورابطات الكاكاو عالي الجودة التي أنشأها البرنامج.

الهدف الاستراتيجي 3: تحقيق توازن منصف في أعباء العمل وتقاسم المنافع

20- يعمل كثير من المشروعات التي يدعمها الصندوق على تمكين النساء من النفاذ إلى البنية التحتية الأساسية، والخدمات الأساسية والتكنولوجيات الموفرة للعمالة من أجل خفض الأعباء المنزلية وتحقيق توازن أكثر إنصافا في أعباء العمل. وغالبا ما يمثل خفض الأعباء المنزلية السبيل لتمكين النساء من المشاركة بهمة كأصحاب مصلحة في تنفيذ المشروع.

21- يستخدم برنامج مساندة موارد الرزق على مستوى الأقسام في أوغندا منهجية إرشاد الأسر كآلية للإدماج الاجتماعي والترويج للمساواة بين الجنسين. وكل البالغين من أفراد الأسر الأفقر، أي رئيس الأسرة، والزوج والأبناء والبنات البالغين، يجري إرشادهم مجتمعين، وذلك على العكس من النّهج الأخرى التي تميل إلى التركيز على رئيس الأسرة. وقد أدى هذا إلى التمكين من المناقشة والتخطيط وصياغة الرؤى وتحديد الأولويات بصورة مشتركة بين أفراد العائلة، وذلك من أجل ضمان التعبير عن صوت مؤثر على القرارات على مستوى الأسرة ككل ليس فقط من قبل الرجال والنساء وإنما من قبل الأبناء والبنات أيضا. وتطرح عملية صياغة الرؤى قضية أعباء العمل طرحا واضحا، وكيفية إمكان إعادة توزيع العمل على نحو يضمن مشاركة كل أفراد الأسرة في التنمية. كما يشجع البرنامج النساء والرجال وأبناءهم وبناتهم أو ممثليهم على السعي إلى شمولهم في عملية تسجيل شهادات ملكية الأراضي – ويمثل هذا الإنجاز تحولا مهما في الثقافة السائدة. وقد شجع البرنامج الرجال على الانضمام إلى صفوف محو الأمية للبالغين عن طريق توسيع المحتوى كي يشمل جوانب تخطيط الأعمال التجارية. ومن خلال هذه الصفوف، استنار الرجال والنساء وتلقوا تمكينا من أجل الدفاع عن حقوقهم، والاضطلاع بالمسائل الاقتصادية في أسرهم، وتطورت بعض المجموعات إلى رابطات للادخار والائتمان.

22- استهدف برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير في إثيوبيا جوانب تخطيط الأعمال التجارية استهدافا مقصودا من خلال مجموعات النساء الخالصة. فقد قدم البرنامج الدعم من أجل إدخال مواقد محسنة عن طريق البيانات العملية وتدريب المدربين على بناء المواقد واستخدامها. وكانت الفوائد المتحققة ذات جوانب ثلاثة تمثلت في تقليص عبء المرأة في البحث عن الحطب، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المجتمع المحلي وخلق فرص مولدة للدخل.

23- ركز مشروع تعزيز الأسواق وتنويع موارد الرزق في المرتفعات الجنوبية في بيرو بصفة خاصة على تنمية الأعمال التجارية للمرأة لأنها تشكل أساس مدخرات الأسرة وإدارة أموال الأسرة، ولهذا انعكاسات مهمة على تربية الأطفال وتغذيتهم. وإضافة إلى طائفة متنوعة من الأنشطة الرامية إلى تيسير الإدماج في النظام المالي الرسمي ودعم مشاركة المرأة في المعارض التجارية والجولات الدراسية وقصص المنافسات الحياتية، مكن المشروع المرأة من المشاركة في قيادة عمليات صنع القرارات والتأثير عليها في الرابطات وفي المنظمات المجتمعية الريفية، وأدخل مفاهيم الحياة المشتركة والتأمين ضد المخاطر للزوج والزوجة معا.

24- أدار المشروع الثاني لإدارة الموارد الزراعية في مرتفعات كورديلييرا في الفلبين مشاورات مجتمعية مع كل من الرجال والنساء بصورة منفصلة، وذلك من أجل التمكن من إدراج الاحتياجات ووجهات النظر والشواغل

المحددة لنساء المجتمعات الأصلية الريفية في الخطط التشاركية لاستثمارات المشروع على مستوى المقاطعات. وكان هذا إنجازا رئيسيا في المجتمعات الأصلية الموغلة في الطابع التقليدي، حيث يميل الرجل إلى الهيمنة على مشاركة المرأة. وهناك دلائل على أن إسماع صوت المرأة أدى إلى نتائج مختلفة – ومن ذلك على سبيل المثال الاستثمار في إمدادات المياه المنزلية (التي كانت تمثل واحدة من الأولويات لدى المرأة) قبل عملية إعادة تأهيل نظام ري مجتمعي (وهي عملية كانت تمثل الأولوية لدى الرجال).

الموضوعات الشاملة

25- **الشباب.** يزداد وزن الشباب بصورة مستمرة كمورد مهم في التنمية الزراعية والريفية، إذ يشكل الشباب أكثر من 60 في المائة من سكان العالم. غير أن الشباب يواجهون تحديات معينة تعوق انخراطهم، وذلك من حيث محدودية الوصول إلى الموارد الإنتاجية، ونقص فرص التوظيف ومحدودية التعبير عن صوتهم. وفي إطار هذه الدينامية، من الأمور الجوهرية تحديد وعلاج مختلف التحديات والأولويات لدى كل من الشباب الريفي من الجنسين. ومؤخرا، تبنى الصندوق بصفة أساسية نهجين يرميان إلى الانخراط مع الشباب الريفي من السكان وهما كما يلي: (1) زيادة انخراطهم في القطاع الزراعي، وذلك مثلا من خلال التدريب الزراعي ودعم استخدام الآلات في المزارع (بوتسوانا وبوروندي ومدغشقر)؛ وضمان الحقوق في الأراضي وتحسين وصولهم إلى الأراضي (موزمبيق)؛ والانخراط مع نوادي المزارعين الشباب في مجال التدريب التقني (كمبوديا)؛ (2) الترويج لفرص التوظيف، وذلك مثلا من خلال تنمية المشروعات الصغرى والصغيرة وسلاسل القيمة (بوروندي وغانا والسنغال)؛ وإنشاء برامج للربط بالوظائف (فييت نام) ووضع برنامج لصغار المهنيين (أفغانستان)؛ ودعم التدريب المهني (الهند). وقد وضع مكتب الاستراتيجية وإدارة المعرفة في الصندوق مذكرة إرشادات ترمي إلى تمكين الممارسين العاملين في حقل التنمية وموظفي المشروعات من تعميم قضايا الشباب في برامج التنمية الريفية، ووضعت مذكرة سياسة ترمي إلى تزويد صانعي السياسات بمشورة عملية بشأن معالجة قضايا الشباب.

26- **تغيّر المناخ.** تولي المشروعات التي يدعمها برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وهو البرنامج الذي يدعمه الصندوق، تركيزا قويا على جوانب التعرض للمخاطر المتمايزة التي يواجهها كل من النساء والرجال من جراء الأخطار التي يستحثها المناخ، كما يعزز الاستفادة من دور المرأة كعنصر في تحقق التغير من أجل تقوية الأثر على صمود المجتمعات المحلية والنظم البيئية. وتشمل المبادرات في هذا الشأن ما يلي: توسيع قاعدة الأصول التي تملكها النساء ودعم تنويع سبل الرزق كاستراتيجية مهمة من أجل تعزيز صمودهن أمام الصدمات الخارجية، بما في ذلك تغير المناخ (دولة بوليفيا متعددة القوميات)؛ وإتاحة الفرص أمام نساء الأقليات العرقية لتمثيلهن في اللجان والمجموعات الرئيسية المتعلقة بإدارة مخاطر تغير المناخ المتزايدة باستمرار، ومن أجل التأثير على حوار السياسات في الأجل الأطول على المستويين الإقليمي والوطني (فييت نام)؛ وتخفيف عبء تغير المناخ من أعباء عمل المرأة في جمع الحطب عن طريق إدخال موارد طاقة مستمدة من الوقود الحيوي، وهي موارد تقلص الوقت الذي تنفقه المرأة في غير الأنشطة الإنتاجية وتكافح إزالة الغابات وتهيئ مصدرا للطاقة أنظف وأكثر أمانا (مالي).

ثانيا – النتائج التي تم تحقيقها على مستوى خطة التنفيذ

27- يجري تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين من خلال خمسة مجالات عمل. وتتعلق مجالات العمل من1 إلى 3 بالأنشطة الرئيسية للصندوق، بينما يتعلق مجالا العمل 4 و5 بالهياكل والموارد المؤسسية اللازمة لتنفيذ

السياسات. ويورد هذا القسم الأنشطة و**الإنجازات الرئيسية المتعلقة بمؤشرات المخرجات المحددة في كل مجال عمل.**

مجال العمل 1: البرامج والمشروعات القُطرية التي يدعمها الصندوق

28- يعمل الموظفون المختصون بمسائل المساواة بين الجنسين على مستوى المقر والمستوى الإقليمي بصفة منتظمة على توفير الدعم التقني أثناء عملية تصميم البرامج والمشروعات القطرية وتنفيذها من أجل تعزيز منظورات المساواة بين الجنسين واستهداف الفقر، وذلك عن طريق المشاركة في البعثات، أو كأعضاء في أفرقة إدارة البرامج القطرية وعن طريق توفير المدخلات في استعراض الوثائق.

29- وقد شملت الأنشطة الرامية إلى تقوية تصميم المشروعات في 2012–2013 ما يلي: وضع نظام لمؤشرات المساواة بين الجنسين من أجل التعبير عن مدى نضوج المشروع عند مختلف مراحل دورة المشروع من منظور المساواة بين الجنسين؛ وتقوية منظور المساواة بين الجنسين في نظام إدارة النتائج والأثر، وذلك بالتعاون مع دائرة إدارة البرامج، والمكتب الأمامي، ومكتب الاستراتيجية وإدارة المعرفة في الصندوق، عن طريق الاستفادة من العناصر الرئيسية في مؤشر تمكين المرأة في الزراعة؛ وتوفير مدخلات لموظفي الصندوق الذي يضطلعون بالتدريب الأولي والتدريب المباشر على تصميم المشروعات لموظفي الصندوق، وذلك إلى جانب توفير التدريب على المشروعات لموظفي مركز الاستثمارات التابع لمنظمة الأغذية والزراعة؛ والتقرير المواضيعي بشأن الثروة الحيوانية الصادر عن شعبة السياسات والمشورة التقنية الذي يتناول الأدوات اللازمة لتصميم المشروعات، مع التركيز بصفة خاصة على النساء والعاملين في مجال الرعي؛ ووضع دورة تدريبية في سياق التعلم الإلكتروني تتناول التحليل الاجتماعي لأغراض التنمية الزراعية والريفية بالتعاون مع مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

المؤشر11–: زيادة نسبة القروض والمنح المقدمة لتحقيق أهداف خاصة بكل من الجنسين على حدة والمدعمة بمخصصات واضحة من الميزانية

30- تمثل جميع التقارير المتعلقة بتصميم المشروعات عنصرا ضروريا لوصف المجموعة المستهدفة والسياق الخاص بمسائل المساواة بين الجنسين، ولتحديد الاستراتيجيات المتعلقة بتعزيز استفادة الفقراء وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، باعتبار ذلك جزءا أساسيا في تصميم المشروع.

31- وعلى مستوى الصندوق كمؤسسة، وضعت منهجية لإجراء تحليل على أساس المتحقق لمدى حساسية قضايا المساواة بين الجنسين لقيمة حافظة قروض الصندوق. وحُلِّلت كل العناصر الرئيسية والعناصر الفرعية في القروض من منظور التمايز بين الجنسين للوقوف على مدى مراعاة بعد التمايز بين الجنسين في تصميم الأنشطة وآليات التنفيذ. وقد أعطيت درجة تعكس مدى علاج قضايا المساواة بين الجنسين. ويعرض الشكل 1 النتائج المتعلقة بالقروض البالغ عددها 35 قرضا – والتي يبلغ مجموع قيمتها 825 مليون دولار أمريكي – التي وافق عليها المجلس التنفيذي بين شهر سبتمبر/أيلول 2012 وشهر أبريل/نيسان 2013 (وهي الفترة المتوافقة مع فترة الإبلاغ في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق). وتوضح هذه النتائج أن محتوى أكثر من 77 في المائة من قيمة القروض مصنف في فئة مرض بدرجة متوسطة أو أعلى من ذلك فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين.

"الشكل 1

توزيع قيمة القروض الإجمالية الموافق عليها بين سبتمبر/أيلول 2012 وأبريل/نيسان 2013 بحسب درجة معالجتها لقضايا المساواة بين الجنسين

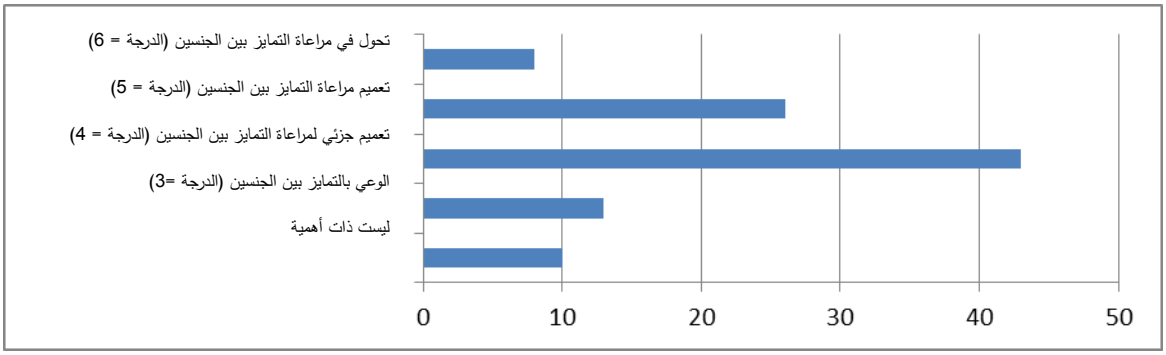

النسبة المئوية من القيمة الكلية"

32- وبوجه عام، يمكن تصنيف 26 في المائة من مجموع قيمة القروض باعتبارها تعمم قضايا المساواة بين الجنسين، حيث إن الالتزام بالمساواة بين الجنسين مدمج تماما ضمن أنشطة المكونات المعنية ومعبر عنه في تخصيص الموارد المالية والبشرية، وكذلك في التدابير والإجراءات التشغيلية. وهناك نسبة إضافية تبلغ 8 في المائة وُصفت بأنها في طور التحول إلى دمج قضايا المساواة بين الجنسين، حيث الأنشطة التي تتجاوز علاج أعراض عدم المساواة بين الجنسين كي تشمل معالجة الأعراف الاجتماعية والاتجاهات ومظاهر السلوك والأنظمة الاجتماعية التي تكمن فيها أسباب تلك الأعراض.

33- ويمكن وصف معظم قيمة القروض (43 في المائة) بأنها تعمم قضايا المساواة بين الجنسين جزئيا، حيث إن اعتبارات المساواة بين الجنسين قد عُممت في بعض جوانب تصميم المكونات المعنية ولكن مع تخصيص موارد محدودة لها. وهناك نسبة أخرى تبلغ 13 في المائة تسهم بطريقة أكثر محدودية في تحقيق المساواة بين الجنسين (هي فئة الوعي بقضايا المساواة بين الجنسين). ولم تُعتبر قضايا المساواة بين الجنسين ذات صلة لدى 10 في المائة من قيمة القروض عند مرحلة التصميم، ومن قبيل ذلك نظم الأرصاد الجوية وقياس الموارد المائية أو إصدار شهادات للبذور المنتقاة.

المؤشر 21- : التحسن في تصنيفات المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بتصميم القروض والمنح

34- يُجرى استعراض محايد من أجل ضمان الجودة قبل عرض أي مشروع على المجلس التنفيذي للموافقة عليه. وقد شهد دمج قضايا المساواة بين الجنسين تحسنا مطردا منذ عام 2008 (الجدول 2). ومن بين المشروعات التي صممت في 2013/2012، صنف 96 في المائة من المشروعات في فئة مرض إلى حد ما على الأقل فيما يتعلق بطريقة تناول قضايا المساواة بين الجنسين وتعميمها في التصميم.

الجدول 2

نسبة المشروعات الحائزة على درجة 4 أو أفضل عند التصميم بمعيار المساواة بين الجنسين

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المساواة بين الجنسين ومجموعات السكان المستهدفة	82	85	92	95	94	96

المصدر: وحدة ضمان الجودة والمنح

35- ووفق بين شهر يوليو/تموز 2012 وشهر يونيو/حزيران 2013 على 46 منحة في مجموعها. وقد اتسمت خمس منها بتركيز قوي على قضايا المساواة بين الجنسين واشتملت 31 منحة أخرى على بعد يتعلق بالمساواة بين الجنسين، بينما كان هناك 10 منح فقط لم تشر إلى هذا الموضوع. وكانت المنح الخمس التي أولت تركيزا قويا على قضايا المساواة بين الجنسين تتعلق بما يلي: إنشاء صندوق منح تنافسي من أجل تمكين صاحبات المبادرات الفردية من الارتقاء بمشروعاتهن الريفية وتوسيعها (شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي)؛ والعمل مع مؤسسة أغا خان من أجل إقامة مشروعات أعمال تجارية صغيرة مستقلة مستدامة موجهة نحو التصدير تقودها النساء في تصنيع الكاشمير والموهير والصوف في أفغانستان وقيرغيزستان وطاجيكستان (شعبة السياسات والمشورة التقنية)؛ وضمان وصول الفقراء من النساء والرجال إلى الأراضي بالتعاون مع الائتلاف الدولي المعني بالأراضي؛ والتمويل المشترك لبرنامج بحثي تعاوني مدته عامان مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن فهم محددات استخدام المدخلات و/أو تخصيص موارد الأسر التي يمكن أن تستتر وراء الفروق بين الجنسين في الإنتاجية الزراعية في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء (شعبة أفريقيا الغربية والوسطى)؛ ودعم المشاركين من المشروعات التي يدعمها الصندوق في الأقاليم الجبلية من أجل حضور مؤتمر بوتان +10 بشأن قضايا المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة للمناطق الجبلية (شعبة السياسات والمشورة التقنية/شعبة آسيا والمحيط الهادي).

مجال العمل 2: الصندوق باعتباره حافزا لاستقطاب التأييد وإرساء الشراكات وإدارة المعرفة

36- يعتبر الرباط بين الشراكات، وإدارة المعرفة، والاتصالات أمرا بالغ الأهمية لاستقطاب التأييد والوصول. وتشمل الأنشطة الجارية في هذا الصدد ما يلي: العمل مع الشعب الإقليمية وشعبة الاتصالات من أجل إعداد مذكرات إقليمية ودون إقليمية بشأن قضايا المساواة بين الجنسين من أجل الوصول إلى فهم أدق للتمايز الإقليمي في قضايا المساواة بين الجنسين وتشاطر بعض استجابات المشروعات؛ وتحديث الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة المعلومات الدولية المخصص لقضايا المساواة بين الجنسين – وهو مبادرة يقودها مكتب الاستراتيجية وإدارة المعرفة، وذلك بالتعاون مع شعبة الاتصالات، وتدعمها موارد تكميلية تقدمها فنلندا.

المؤشر 1-2: الزيادة في مدخلات الصندوق بشأن قضايا المساواة بين الجنسين في المحافل والمطبوعات الدولية

37- عقد الاجتماع العالمي الأول لمنتدى الشعوب الأصلية بمقر الصندوق يومي 11 و12 فبراير/شباط 2013. وكان هناك 34 مشاركا (أكثر من نصفهم بقليل من النساء)، يمثلون 27 بلدا من أقاليم آسيا والمحيط الهادي، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وكانت معالجة قضايا المساواة بين الجنسين هي الخيط المشترك خلال الحلقات التطبيقية الإقليمية الثلاث التي عقدت كجزء من التحضيرات لذلك المنتدى. وأثناء انعقاد المنتدى، جرى إثراء البعد الخاص بالمساواة بين الجنسين بثلاث شهادات أتت من أقاليم مختلفة أثناء جلسة تناولت الفرص المتزايدة أمام النساء في مجتمعات الشعوب الأصلية باعتبارهن أطرافا فاعلة رئيسية في رفاه الشعوب الأصلية. كما انعكس الالتزام بمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين في ملخص المداولات، والذي اشتمل على التوصية المحددة بدعوة الصندوق إلى "صياغة تدابير من أجل التمييز الإيجابي تستهدف الشعوب الأصلية، وعلى وجه الخصوص نساء الشعوب الأصلية وشبابها".

38- وفي منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2012، شارك وفد من الصندوق في المؤتمر الدولي الذي حمل عنوان بوتان +10 بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة للمناطق الجبلية في عالم متغير، الذي نظمه المركز الدولي للتنمية المتكاملة للمناطق الجبلية، ووزارة الزراعة والغابات في بوتان، واللجنة الوطنية للمرأة والطفل. وقد اختيرت عشر نساء وخمسة رجال من اقاليم آسيا والمحيط الهادي، وأفريقيا الشرقية والجنوبية، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وكان كثير منهم من مشروعات ممولة من الصندوق.

المؤشر 2-2: إدراج إحالات لمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في وثائق السياسات الرئيسية للصندوق ومنتجات المعرفة

39- يُبرز الصندوق بصفة منتظمة الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في التنمية الريفية من خلال موضوع إصدارات "أصوات من الميدان" على البوابة الإلكترونية المعنية بالفقر الريفي، والمقالات الموضوعة على موقع الإبلاغ الاجتماعي للصندوق، وخدمة القصاصات الصحفية اليومية التي يوفرها الصندوق، والمختصرات التي تعممها خدمات المكتبة، والمبادرات التي تقودها شعبة الاتصالات في الفعاليات الرئيسية. وخلال العام، يصدر عن الصندوق العديد من النشرات الإخبارية الإقليمية التي تتسم بتركيز معين على قضايا المساواة بين الجنسين، منها على سبيل المثال النشرات الإخبارية الإقليمية الصادرة عن رابطات الادخار والائتمان للمرأة الريفية في إثيوبيا، والاستثمار الموجه إلى المرأة الريفية من خلال التنمية الذكية في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأهمية كسر حلقة العنف ضد المرأة في هندوراس. والعديد من أفلام الفيديو الصادرة عن الصندوق يشتمل أيضا على بعد قوي يختص بقضايا المساواة بين الجنسين.

40- وتشمل منتجات المعرفة المحددة الموضوع الذي أعدته شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا بعنوان "التعلم من أجل التغير الريفي: 18 قصة من السودان"، والذي يسلط الضوء على خمس قصص لتمكين المرأة (مايو/أيار 2013) والموضوعين اللذين أعدتهما شعبة آسيا والمحيط الهادي بعنوان "بناء الطرق القروية على أيدي سكان القرى"؛ و"خلق الوظائف للنساء والرجال في سونامغانج في بنغلاديش"، وهما منشوران في إصدار بعنوان "قضايا المساواة بين الجنسين، والطرق والحركة في آسيا" (2012).

المؤشر 2-3: زيادة التركيز على قضايا المساواة بين الجنسين في حوار السياسات وتوسيع النطاق

41- شهد توسيع النطاق، الذي أضحى واحدا من أولويات الصندوق في السنوات الأخيرة، زخما جديدا مع الالتزام الوارد في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق بإخراج 80 مليون شخصا من براثن الفقر بحلول عام 2015. غير أن هناك شاغلا يتمثل في ضمان عدم تسبب توسيع النطاق في إضعاف وصول المشروعات التي يدعمها الصندوق – وخصوصا تنمية سلاسل القيمة – إلى فقراء الريف لا سيما المرأة. وقد وردت الإشارة إلى هذا الشاغل في التقرير الصادر عن معهد بروكينغز (2013) بعنوان "برامج توسيع النطاق الموجهة إلى فقراء الريف: تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والدروس المستفادة منها واحتمالاتها المستقبلية". وقد استكشف المكتب المعني بقضايا المساواة بين الجنسين هذه القضية عن طريق استلهام الدروس من خمس تجارب ناجحة للصندوق في مجالي الاستهداف وتوسيع نطاق قضايا المساواة بين الجنسين وتحديد السبل الكفيلة بمساعدة الصندوق على الاحتفاظ بتركيزه على قضايا الفقر والمساواة بين الجنسين وتعزيز ذلك التركيز في جدول أعمال توسيع النطاق.

المؤشر 4-2 زيادة المبادرات المشتركة بشأن الأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي تجرى مع الوكالات الإنمائية الأخرى

42- وضعت الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها (وهي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق وبرنامج الأغذية العالمي) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة برنامجا مشتركا مدته خمس سنوات من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات، على أن ينفذ في سبعة بلدان هي: إثيوبيا وغواتيمالا وقيرغيزستان وليبريا ونيبال والنيجر ورواندا. وقد أُطلق البرنامج – بدعم من الوكالات الأربع– في مدينة نيويورك في شهر سبتمبر/أيلول 2012 وفي مدينة روما في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2012. ويشارك الصندوق في قيادة الاستجابة على المستوى القطري في إثيوبيا وقد شارك ممثلوه في الحلقات التطبيقية لأصحاب الشأن. واستضاف الصندوق المعتكف السنوي الثاني يومي 23–24 مايو/أيار، وذلك بمشاركة 45 ممثلا من الوكالات الأربع (كان 10 في المائة منهم من الرجال) من مقارها ومكاتبها القطرية وعضو واحد من هيئة موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد استلهم ذلك المنتج الدروس من التحديثات القطرية، حيث تحقق الكثير في تحديد الفرص السانحة لتحقيق التكامل فيما بين العمليات المستمرة، وكذلك وضع خطط عمل محددة. وقد أجريت مناقشات بشأن حساب الأمانة متعدد الأطراف، والترتيبات الإدارية على المستوى الدولي والتنسيق على المستوى القطري، واستراتيجيات تعبئة الموارد والاتصالات، وإطار الرصد والتقييم.

43- وفي كينيا، نفذت الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها، بصورة مشتركة، مشروع "صوت واحد في مواجهة عدم المساواة بين الجنسين: معالجة عدم المساواة بين الجنسين في الحد من مخاطر الكوارث وبناء الصمود في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في كينيا". وقد وفر المشروع مدخلات زراعية (أهمها البذور)، وخزانات للمياه، وحوافظ إرشاد بشأن الري بالتنقيط، ودجاجا محليا؛ ودرب مجموعات النساء والأفراد على إنتاج الدواجن؛ وصمم أدوات للبحوث على المستوى المجتمعي.

44- سلط الموضوع الذي اختير عام 2013 لليوم الدولي للمرأة الضوء على الطبيعة المتفشية للعنف ضد المرأة وأثره المدمر على الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل العيش الريفية ونوعية حياة المرأة. وقد شارك الصندوق في فعاليات ثلاث بمناسبة اليوم الدولي للمرأة: الأولى استضافها برنامج الأغذية العالمي نيابة عن الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها؛ والثانية للطلاب الدوليين على مستوى الجامعي ومستوى الدراسات العليا المشاركين في نموذج الأمم المتحدة في روما؛ والثالثة نظمتها رابطة الأمم المتحدة للمرأة وعقد بمقر الصندوق.

45- والصندوق عضو في الشبكة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين، والشبكة المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة للجنة المساعدات الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة العمل المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين التابعة للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف، وشراكة المرأة في الزراعة، وهي جزء من المنتدى العالمي المعني بالبحوث الزراعية. وعلى المستوى القطري، يشارك الصندوق، في كينيا على سبيل المثال، في أفرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

مجال العمل 3: بناء قدرات الشركاء المنفذين والمؤسسات الحكومية

46- يشكل بناء القدرات القُطرية عاملا حيويا لتعزيز تهيئة البيئة المؤسسية التمكينية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولنجاح تنفيذ المشروعات. وتضمنت المبادرات التي أطلقت في 2012–2013 ما يلي:

- منتدى مدته ثلاثة أيام للتعلم وتقاسم المعرفة بشأن المساواة بين الجنسين من أجل تعزيز أثر المشروعات واستدامة التنمية نظمته شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية وشعبة السياسات والمشورة التقنية في مدينة نيروبي في المدة من 28 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وحضره 33 مشاركا (44 منهم من النساء) من 14 مشروعا في تسعة بلدان في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية، ومكاتب الصندوق القطرية، ومكتب الصندوق الإقليمي في نيروبي ووزارات الحكومات.
- حلقة تطبيقية مدتها خمسة أيام عن قضايا المساواة بين الجنسين وإدارة المعرفة نظمها المكتب القطري للصندوق في الهند وشعبة السياسات والمشورة التقنية في مدينة تشينياي، في المدة من 1 إلى 5 أكتوبر/تشرين الأول 2012، وحضرها 23 من الأشخاص المرجعيين المكلفين بقضايا المساواة بين الجنسين وإدارة المعرفة من البرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق في الهند والبالغ عددها 11 برنامجا ومشروعا (30 في المائة منهم من النساء).
- مساران للتعلم نظمهما البرنامج الإقليمي للتدريب في مجال التنمية الريفية ومنظمة "أوكسفام نوفيب"، بدعم من الصندوق، بشأن تعزيز مساهمة تنمية سلاسل القيمة في تحقيق الإنصاف بين الجنسين وخلق الثروة لصالح الفقراء عن طريق "نظام التعلم الموجه للعمل بشأن قضايا المساواة بين الجنسين". وقد جرت وقائع المسارين بصورة متزامنة في رواندا وأوغندا، في المدة من 24 سبتمبر/أيلول إلى 3 أكتوبر/تشرين الأول 2012، وحضرها 38 مشاركا (كان 61 في المائة منهم من النساء) من 16 بلدا وكان من بينهم عديد من موظفي المشروعات التي يدعمها الصندوق في أقاليم آسيا والمحيط الهادي، وأفريقيا الشرقية والجنوبية، وأفريقيا الغربية والوسطى.
- تظاهرة تعلم بشأن تنمية المهارات اللازمة لتوسيع نطاق "نظام التعلم الموجه للعمل بشأن قضايا المساواة بين الجنسين" نُظمت في مدينة كينيما في سيراليون، في المدة من 21 إلى 28 يناير/كانون الثاني 2013. وقد تفاعل ذلك التدريب التشاركي مع منهجية "نظام التعلم الموجه للعمل بشأن قضايا المساواة بين الجنسين" في مشروع إعادة التأهيل والحد من الفقر المجتمعي، وهو مشروع يموله الصندوق. وقد أتى موظفو المشروعات التي يدعمها الصندوق، والبالغ عددهم 32 موظفا (53 في المائة منهم من النساء) من ثمانية بلدان تغطي بلدان إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية الناطقة بالإنجليزية والفرنسية.
- وهناك شبكة مشتركة بين الصندوق وحكومة الفلبين معنية بقضايا المساواة بين الجنسين، وتضم في عضويتها بعض موظفي المشروعات التي يدعمها الصندوق، وهي مبادرة وطنية تدعم التنفيذ عن طريق تنظيم حلقات تطبيقية بشأن رصد وتقييم قضايا المساواة بين الجنسين، وتعميم قضايا المساواة بين الجنسين في أنشطة سلاسل القيمة، إلى جانب عقد اجتماعات عامة لتقاسم الخبرات، وذلك على سبيل المثال.

المؤشر 3-1: التحسن في تصنيفات المساواة بين الجنسين في تصميم القروض والمنح

47- ويتضمن ذلك تقدير مدى الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين خلال مرحلة تنفيذ المشروع، سواء كان المشروع مصمما خصيصا لتلبية احتياجات النساء، أو أسهم في تحسين وضع النساء بوجه عام. وكما يتضح في الجدول 3، يعتبر الأداء في هذا الصدد قويا.

الجدول 3

نسبة المشروعات المصنفة في الفئة 4 (مُرض إلى حد ما) أو أفضل عند مرحلة الإنجاز على معيار المساواة بين الجنسين

المؤشر	2010	2011	2012	2013
المساواة بين الجنسين	88	90	91	91

المصدر: درجات تقرير إنجاز المشروع/البرنامج بالنسبة للمشروعات التي أنجزت خلال السنة محل الاستعراض.

48- في التقرير السنوي العاشر عن نتائج وأثر عمليات الصندوق (2012)، كانت الدرجات التي أعطاها مكتب التقييم المستقل بشأن المساواة بين قضايا المساواة بين الجنسين في حال المشروعات البالغ عددها 24 مشروعا التي أجري لها تقييم في عام 2011 مشابهة بوجه عام للمراتب الواردة في تقرير إكمال المشروع، ولم يتعد الفرق في التصنيف −0.3. ومن اللافت للاهتمام أن نسبة المشروعات التي سجلت درجة مرض إلى حد ما على الأقل أو أعلى على قضايا المساواة بين الجنسين كانت أعلى في البلدان منخفضة الدخل (89 في المائة) منها في البلدان متوسطة الدخل (73 في المائة).

المؤشر3-2: زيادة عدد وجودة المبادرات الرامية إلى دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتي أجرتها المؤسسات الحكومية

49- ارتباطا بأنشطة البرنامج المشترك، سوف يوضع مؤشر لقياس التغيرات في مدى استجابة بيئة السياسات على المستوى القطري لقضايا المساواة بين الجنسين. ومن الأمثلة اللافتة للاهتمام على الانخراط في السياسات ما شوهد في بنغلاديش، عندما تم اختيار مدير مشروع إدارة الموارد المجتمعية في سونامغانج لقيادة فريق يتولى تحديث استراتيجية المساواة بين الجنسين التي تضعها دائرة الهندسة التابعة للحكومة المحلية، وذلك نتيجة لإنجازات المشروع. وتبعا لذلك، أصبحت السياسة والاستراتيجية الرئيسيتان اللتان وضعتهما تلك الدائرة بشأن قضايا المساواة بين الجنسين تشتمل على العديد من الدروس المستفادة من المشروع، ومن قبيل ذلك إدماج المرأة في المنظمات الريفية، وإتاحة فرص العمل بأجر وإدارة الموارد الطبيعية، ومعالجة قضايا العنف الموجه ضد المرأة.

مجال العمل 4: التوازن والتنوع بين الجنسين في الصندوق

50- بالتعاون مع شعبة الموارد البشرية، اكتسبت الأنشطة المندرجة ضمن هذا المجال خلال 2012−2013. وهناك دورة تعلم إلكتروني عن التوازن والتنوع بين الجنسين – وضعت بدعم من موارد تكميلية مقدمة من فنلندا – على وشك الإكمال. وسوف تغطي وحداتها التدريبية الثلاث ما يلي: أهمية المساواة والتنوع بين الجنسين في مكان العمل؛ ونهج الصندوق في الترويج للتوازن والتنوع بين الجنسين في مكان العمل عن طريق سياساته وثقافته المؤسسية؛ وضمان تهيئة بيئة عمل بناءة وإيجابية. وقد زكى رئيس الصندوق هذه المبادرة وسوف تكون ملزمة لكل الموظفين والاستشاريين.

المؤشر 4-1: زيادة عدد النساء الموظفات في الصندوق في الفئة المهنية ف-5 أو أعلى

51- كما ذكر رئيس الصندوق في كلمة ألقاها أمام مجلس المحافظين في عام 2013: "إن تحسين التوازن بين الجنسين يعتبر واحدا من الأهداف الجامعة التي يتوخاها الصندوق". غير أنه ثبت أنه من الصعوبة إحداث تغيير كبير في تكوين موظفي المنظمة من حيث نوع جنسهم وسوف تحدد خطة التعادل بين الجنسين التي تعكف دائرة الموارد البشرية الآن على وضعها سبيلا جديا للعمل في المستقبل في هذا الشأن.

52- واعتبارا من 1 أغسطس/آب 2013، عيّن الصندوق ما مجموعه 586 موظفا، بينهم 331 موظفا مهنيا و255[8] موظفا في فئة الخدمة العامة. فشكلت النساء 81 في المائة من موظفي الخدمة العامة في عام 2013؛ و60 في المائة في الفئات المهنية من ف-1 إلى ف-3، و39 في المائة في الفئة المهنية ف-4، و27 في المائة في الفئة المهنية ف-5، و32 في المائة في منصب المدير، و20 في المائة في الإدارة العليا (انظر الجدول 2 والشكل البياني 4). وبوجه عام، تشكل النساء 28 في المائة للموظفين المعينين في الدرجة المهنية ف-5 أو أعلى. وثمة توزيع مماثل فيما يتعلق بالموظفين الميدانيين للصندوق الذي يحصلون على أجورهم من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة: حيث تمثل النساء 71 في المائة من موظفي الخدمة العامة و23 في المائة من الموظفين المهنيين الوطنيين. وفيما يتعلق بأهداف خطة العمل على نطاق المنظومة التي وضعتها الأمم المتحدة، يتجاوز الصندوق الهدف المتعلق بالمساواة بين الجنسين بين موظفي الخدمة العامة (81 في المائة) وحقق مكاسب محدودة بالنسبة للدرجة الوظيفية ف-4 وأعلى (33 في المائة). وظل نصيب عدد الموظفين المدرجين في بلدان القائمتين باء وجيم مستقرا عند 40 في المائة في عام 2013.

الشكل 2

الشكل البياني 1عدد الموظفين حسب الفئة ونوع الجنس

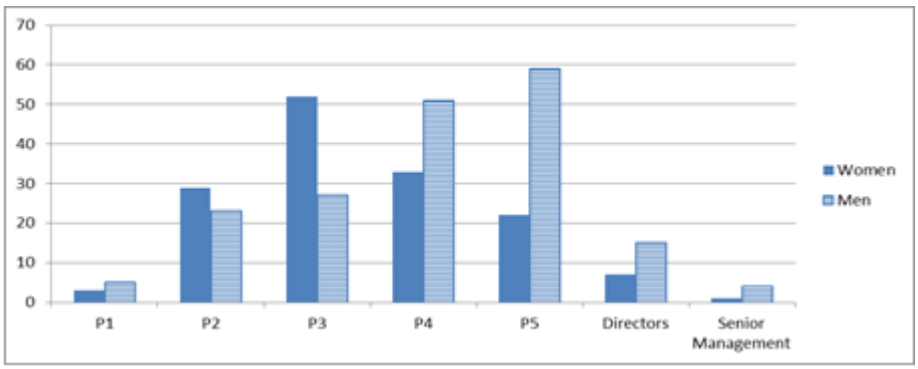

البيانات المتعلقة بموظفي فئة الخدمات العامة: 207 من النساء، و48 من الرجال.

[8] تشير البيانات إلى الصندوق بما في ذلك الكيانات المستضيفة (الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والائتلاف الدولي المعني بالأراضي، وفرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن أزمة الأمن الغذائي العالمية).

الجدول 4

عدد الموظفين

المؤشر	2011	2012	2013	*المستوى المستهدف.*
نسبة النساء المعيّنات في مناصب الدرجة المهنية ف-5 أو أعلى	28	30	29	35 (إطار قياس النتائج 2015)
نسبة النساء المعيّنات في مناصب الدرجة المهنية ف-4 أو أعلى	31	30	33	50* (خطة العمل على نطاق المنظومة)
نسبة النساء بين موظفي فئة الخدمة العامة	81	81	81	50* (خطة العمل على نطاق المنظومة)
نسبة القوى العاملة من الدول الأعضاء المدرجة في القائمتين باء وجيم	40	39	40	يتابع

* مؤشرات تقدير الأداء لخطة العمل على نطاق المنظومة.

المؤشر4-2: تحسن درجات الأسئلة الواردة في مسح الموظفين فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين لكل من النساء والرجال

53- تم تحليل نتائج المسح الشامل للموظفين لعام 2012، وهو المسح الذي يجري كل عامين، من منظور المساواة بين الجنسين وجاءت التوصيات متماشية مع التوصيات العامة التي وافقت عليها لجنة الإدارة التنفيذية. وقد استكمل المسح 329 موظفا، 57 في المائة منهم من الموظفين المهنيين و43 في المائة من موظفي الخدمات العامة، و56 في المائة منهم من النساء و44 في المائة من الرجال. وقد سجلت النساء درجات أقل من الرجال بوجه عام، لاسيما في حال الأسئلة المتعلقة بالتصورات الذهنية حول المعاملة المتساوية للنساء والرجال، والمساواة في فرص الترقي الوظيفي للنساء والرجال، وتعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، والشعور براحة أكبر عند الإبلاغ عن حالات التمييز أو التحرش. ومن اللافت للاهتمام أن فئة "التوازن بين الحياة العملية والاجتماعية"، التي ترتبط غالبا بفروق بارزة بين الجنسين، كانت في واقع الحال هي المجال الذي ظهرت فيه أقل الفروق بين الجنسين.

54- وبوجه عام، حدث تحسن بالنسبة للعمل في الصندوق منذ عام 2010، حيث لم تظهر فروق ذات دلالة بين النساء والرجال في هذه الإجابات. ففي عام 2012، أعرب 75 في المائة عن شعورهم بالرضا عن عملهم في الصندوق، واكتسب 80 في المائة شعورا بالرضا الشخصي عن عملهم. وارتفع مستوى الشعور بالفخر بالعمل في الصندوق من 68 في المائة في عام 2010 إلى 81 في المائة في عام 2012. وواصل مؤشر مشاركة الموظفين تسجيل تحسن مستمر وحقق هدف إطار قياس النتائج البالغ 75 في المائة (الجدول 5).

الجدول 5

الرضاء عن العمل

المؤشر	2010	2011	2012	2013
مؤشر مشاركة الموظفين*	70	71	75	75

*يورد هذا المؤشر بيانات عن مسح سنوي للموظفين يستند إلى مجموعة فرعية من ستة مؤشرات من مسح الموظفين الشامل.

مجال العمل 5: الموارد والرصد والمساءلة المهنية

55- لجنة إدارة العمليات هي آلية الإبلاغ المختصة بالأنشطة المتصلة بالتمايز بين الجنسين، وقد تم تعيين نائب الرئيس المساعد لشؤون البرامج كبيرا للضباط المكلفين بمسائل المساواة بين الجنسين على مستوى الإدارة العليا للصندوق.

المؤشر 5-1: زيادة الموارد البشرية والمالية من الميزانية الرئيسية للصندوق المستثمرة لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

56- استُبقي فريق الموظفين المخصص المعني بقضايا الجنسين في مقر الصندوق خلال 2012-2013، والذي يضم اثنين من الموظفين المهنيين (في الدرجة المهنية ف-5 وف-4) وموظفا من الخدمة العامة. وتواصل شعبتان نشر منسقين إقليميين متفرغين معنيين بقضايا المساواة بين الجنسين (شعبة أفريقيا الغربية والوسطى في داكار وشعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية في نيروبي) ويعزز حضورهم القدرة على تعميم قضايا المساواة بين الجنسين في كل مكونات حافظة الأنشطة، وتوفير الخبراء المتخصصين في قضايا المساواة بين الجنسين والمعنيين بتصميم وتنفيذ بعثات الدعم، إضافة إلى تحسين التركيز على المساواة بين الجنسين في مختلف حوافظهما الإقليمية.

57- تحقق تقدم في تقوية بنيان المساواة بين الجنسين في الصندوق، مع تحديد صلاحيات الأشخاص المرجعيين المختصين بقضايا التمايز بين الجنسين على مستوى كل شعبة وتعيين مناوبين لهم. وفي الوقت الراهن، يتألف الأشخاص المرجعيون المختصون بقضايا التمايز بين الجنسين ومناوبوهم في الشعب الإقليمية بمقر الصندوق من تسعة موظفين في الدرجة المهنية ف-5، وواحد في الدرجة المهنية ف-3، وواحد في درجة الخدمات العامة ع-6؛ ويتألفون في مجموعهم من سبع نساء وأربعة رجال. ويجري في الوقت الراهن وضع خريطة لشبكة الأشخاص المرجعيين على مستوى كل من المكاتب القطرية والبرامج والمشروعات.

58- كجزء من عملية إعداد الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2014، قامت وحدة الميزانية والتنمية المؤسسية بتعديل نظام الميزانية من أجل خلق خانات جديدة تسجل الأنشطة المتحققة المرتبطة بالمساواة بين الجنسين وأنشطة الدعم المعنية. وتشير النتائج المتحققة من هذه المبادرة التجريبية إلى أن حوالي 6 في المائة من مجموع تكاليف الموظفين تنفَق على أنشطة تتعلق بالمساواة بين الجنسين. وقد انقسمت النتائج على مستوى الشُعب إلى مجموعات ثلاث كما يلي: أكثر من 10 في المائة (مكتب الشؤون الأخلاقية وشعبة السياسات والمشورة التقنية)؛ وحوالي 10 في المائة (الشعب الإقليمية، وشعبة الاتصالات وشعبة الإحصاءات والدراسات الإنمائية)؛ و5 في المائة أو أقل (كل الشعب الأخرى). وبالنظر إلى أن المنهجية طبقت على سبيل التجربة في العام الحالي فقط، سوف يشرع الصندوق في إجراء عملية أكثر دقة في أوائل العام المقبل من أجل تحسين تسجيل بيانات الحساسية لقضايا المساواة بين الجنسين عن كل التكاليف.

59- وريثما تتم إعادة تصميم بنيان المساواة بين الجنسين في الصندوق، لا يزال الفريق المواضيعي المعني بالتمايز بين الجنسين يمثل موردا هاما لزيادة أنشطة الموظفين المعنيين بقضايا التمايز بين الجنسين والأشخاص المرجعيين المختصين بقضايا التمايز بين الجنسين. ويعكس عدد الأعضاء الذي يزيد على 69 موظفا (74 في المائة منهم من النساء)، من 23 شعبة، انتشار الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين في الصندوق. وحضر نحو ثلث الأعضاء بعضا من الاجتماعات الستة للفريق المواضيعي المعني بالمساواة

بين الجنسين/الفريق المرجعي المعني بالسياسات المعقودة خلال السنة. وجرى تنظيم اجتماعات خارجية مع كل من: (1) مستشار أقدم (مختص بقضايا المساواة بين الجنسين) من مصرف التنمية الآسيوي بشأن تعميم قضايا المساواة بين الجنسين في عمليات المصرف المذكور وبنيانه؛ (2) ثلاثة موظفين وأعضاء في رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص في الهند؛ (3) عالم أقدم من منظمة "وورلد فيش" بشأن نُهج التحول في قضايا المساواة بين الجنسين في القطاع الزراعي. وقد اجتذبت هذه الأنشطة زملاء من داخل المنظمة وكذلك من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي.

المؤشر5-2: زيادة عدد الإحالات الموضوعية إلى قضايا المساواة بين الجنسين في مجال التنمية الزراعية والريفية في المحافل العامة والوسائط الإعلامية

60- خلال الفترة من يوليو/تموز 2012 إلى يونيو/حزيران 2013، ألقى رئيس الصندوق 26 خطابا. وقد أشار الرئيس في أكثر من نصف خطاباته (58 في المائة) إلى جوانب التمايز بين الجنسين الملائمة للموضوع محل النقاش (وركز واحد من خطاباته تحديدا على المرأة، وهو الخطاب الذي ألقي في حفل الغداء الذي نظم في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما بمناسبة البرنامج المشترك بشأن يوم المرأة الريفية لعام 2012)؛ ويمثل ذلك زيادة مهمة في الضوء الذي يسلطه رئيس الصندوق على قضايا المساواة بين الجنسين في المحافل الدولية في السنة الماضية. كما أدل مسؤولو الإدارة العليا للصندوق ببيانات في مناسبات رئيسية أخرى بشأن قضايا المساواة بين الجنسين خلال العام الماضي، بما ذلك بيان مدير الخدمات المؤسسية في الصندوق في حفل الغداء الذي نظمه البرنامج المشترك في مدينة نيويورك وبيان نائب مدير وحدة تعبئة الموارد والشراكات في اليوم الدولي للمرأة.

61- اشتملت عدة فعاليات مؤسسية استضافها الصندوق على بعد قوي يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين، ومن قبيل ذلك الفعالية التي نظمتها الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بشأن التمويل الصغري مع الأميرة ماكسيما من هولندا (التي أصبحت الآن ملكة هولندا)؛ وتوسيع النطاق من منظور شركاء الصندوق مع ممثلين من الأرجنتين والهند وساو تومي وبرينسيب؛ والانخراط مع الشباب.

5-3 زيادة درجات الاستعراض السنوي لأداء الصندوق فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

62- توفر خطة العمل على نطاق المنظومة نظرة عامة على قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لمنظومة الأمم المتحدة، وسوف تسمح تلك الخطة بتتبع مسار التقدم المحرز في مجموعة من 15 مؤشرا للأداء لخطة العمل على نطاق المنظومة المشتركة التي يتألف منها الإطار الأساسي للمساءلة على نطاق المنظومة. واستنادا إلى جولة الإبلاغ الأولى في شهر فبراير/شباط 2013، كان الأداء الكلي للصندوق أفضل بصورة طفيفة من أداء وكالات الأمم المتحدة المجمعة تحت الصناديق والبرامج[9] (انظر الشكل 3). وقد علقت هيئة الأمم المتحدة بقولها "إن أداء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للعام الأول من الإبلاغ عن الأداء وفق خطة العمل على نطاق المنظومة يبعث على الإعجاب الشديد ويؤكد أن الصندوق قائد في

[9] الصناديق والبرامج المعنية هي كما يلي: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة مرض الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومتطوعو الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي.

العديد من المجالات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخصوصا ما يلي: استعراض البرامج؛ وسياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وإدارة الأداء؛ والرصد والإبلاغ؛ والثقافة المؤسسية". وقد شرع الصندوق بالفعل في أنشطة تعالج المجالات التي بدا فيها أضعف نسبيا، بما في ذلك بنيان المساواة بين الجنسين والتعادل في تشغيل الموظفين؛ وتتبع مسار الموارد المالية المخصصة للأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين داخل الصندوق كمؤسسة؛ وتقدير القدرات وتنمية مهارات الموظفين. ومن الضروري القيام بمزيد من الجهد لتلبية المتطلبات المتعلقة بإدارة الأداء المستجيبة لاعتبارات المساواة بين الجنسين، والمراجعة المستجيبة لاعتبارات المساواة بين الجنسين والتخصيص المحدد للموارد المالية من أجل دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد خلص اجتماع استضافه الصندوق مع وكالتي الأمم المتحدة اللتين تتخذان من روما مقرا لهما إلى تحديد عدد من المجالات المتاحة لزيادة التآزر والتنسيق في مجال الإبلاغ.

الشكل 3

المقارنة بين أداء الصندوق وبين أداء منظومة الأمم المتحدة وكل الصناديق والبرامج ككل: النسب المئوية للتصنيف بحسب نواع الكيان

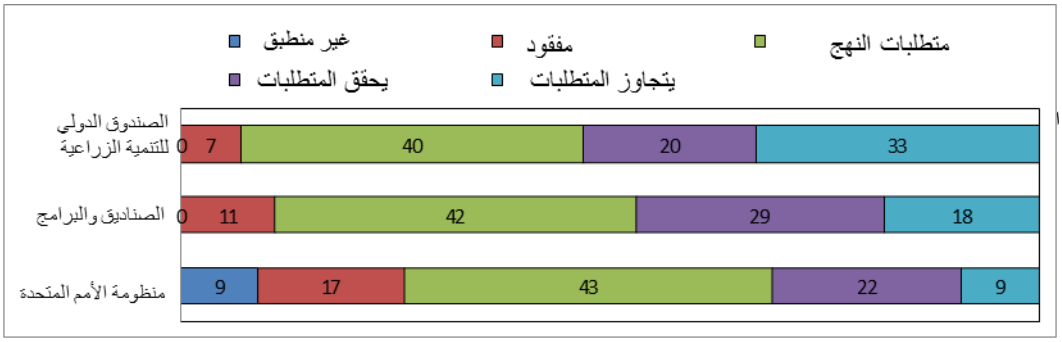

المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2013)

63- خلص التقدير الذي أجرته شبكة تقدير أداء المنظمات متعددة الأطراف لعام 2013[10] إلى أن الصندوق قد عمم بشكل متزايد أولويات شاملة من قبيل قضايا المساواة بين الجنسين، والبيئة، والأمن الغذائي والتغذية في استراتيجياته وسياساته وعملياته منذ عام 2010. وخلص تقدير الشبكة المذكورة إلى أن التحدي الرئيسي الماثل الآن هو ترجمة هذه السياسات إلى نتائج أقوى على المستوى التشغيلي.

جيم – الآفاق المستقبلية لعام 2013-2014

64- فيما يلي أبرز النقاط الرئيسية لعام 2013–2014، استكمالا لإنجازات عام 2012–2013:

- تعزيز بنيان المساواة بين الجنسين في الصندوق، بما في ذلك تنمية المجتمعات الثلاث المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الصندوق، ونظام الأشخاص المرجعيين المختصين بقضايا التمايز بين الجنسين؛

[10] شبكة تقدير أداء المنظمات متعددة الأطراف هي شبكة للبلدان المانحة التي تشترك في الاهتمام في تقدير الفعالية المؤسسية للمنظمات متعددة الأطراف وقياس تلك الفعالية والإبلاغ عن النتائج الإنمائية و/أو الإنسانية.

- بناء القدرات من خلال الفعاليات الإقليمية وشبه الإقليمية للتعلم والتقاسم في مجال التمايز بين الجنسين، وذلك لصالح موظفي الصندوق، والأشخاص المرجعيين المختصين بقضايا التمايز بين الجنسين، وموظفي المشروعات واستشارييها المنخرطين بصورة منتظمة في الدعم التشغيلي؛
- إعلان الفائزين بجوائز الصندوق للمساواة بين الجنسين، وهي الجوائز التي أطلقتها إدارة الصندوق اعترافا بأفضل المشروعات أداء في معالجة جوانب انعدام المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كل إقليم؛
- إطلاق النموذج المؤسسي للتعلم الإلكتروني بشأن المساواة والتنوع بين الجنسين؛
- صياغة مشروع خطة التعادل بين الجنسين من أجل تحسين التوازن بين الجنسين بين موظفي الصندوق، وخصوصا في الدرجة المهنية ف-5 وأعلى؛
- إدماج الالتزامات بتحقيق المساواة والتنوع بين الجنسين في صلب إطار الكفاءة الأساسي في الصندوق؛
- إطلاق وتحديث الموقع الإلكتروني المعدل بشأن قضايا المساواة بين الجنسين وأدوات الاتصالات الجديدة التي أعدها الصندوق؛
- تحسين جمع وتفسير البيانات المقسمة حسب نوع الجنس على مستويي النتيجة والأثر، وتصميم مؤشرات لتمكين المرأة؛
- الترويج لاستخدام منهجيات الأسر في سياق المبادرات التي يدعمها الصندوق من أجل تحقيق آثار التنمية المستدامة.

تنفيذ برنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نموا

ألف – الخلفية

1 - تمثل أقل البلدان نموا أفقر شرائح المجتمع الدولي وأضعفها. ويبلغ مجموع سكان هذه الشريحة 880 مليون نسمة (حوالي 12 في المائة من سكان العالم)، ولكنهم يسهمون بأقل من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ونحو 1 في المائة من التجارة العالمية في السلع (مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية 2013). وتتأثر اقتصادات هذه الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة بدورة تتسم بانخفاض الإنتاجية والاستثمارات. كما تعتمد على تصدير عدة سلع أولية كمصدر رئيسي لإيرادات التصدير والإيرادات المالية، مما يجعلها شديدة التأثر بالصدمات الخارجية لشروط التبادل التجاري. وهذه القيود مسؤولة عن عدم كفاية تعبئة الموارد المحلية، وانخفاض قدرات الإدارة الاقتصادية، وأوجه الضعف في تصميم البرامج وتنفيذها، والعجز الخارجي المزمن، وارتفاع أعباء الديون، وشدة الاعتماد على التمويل الخارجي الذي أبقى أقل البلدان نموا في شرك الفقر.

2 - ويُجري الصندوق عمليات في 45 بلدا من أصل 49 من أقل البلدان نموا. وفي حين لا تشكل أقل البلدان نموا فئة تشغيلية في الصندوق، فهي تمثل دائرة رئيسية من زبائنه. فمنذ أن بدأ الصندوق عملياته في عام 1978، دأب على تخصيص 43 في المائة من موارده لأقل البلدان نموا، وقد ازدادت هذه النسبة إلى 50% خلال السنوات الثلاث الماضية (الجدول 1).

الجدول 1

مخصصات الصندوق: 2010 – سبتمبر/أيلول 2013 (تمويل المشروعات الموافق عليه)

	بملايين الدولارات الأمريكية
مجموع البرامج (بما في ذلك أقل البلدان نموا)	2 757
أقل البلدان نموا	1 379
النسبة المئوية لمخصصات الصندوق الموجهة لأشد البلدان فقرا	%50

المصدر: نظام إدارة حافظة المشروعات

3 - وتتلقى أقل البلدان نموا التمويل بشروط أكثر تيسيرية لصالح المشروعات والبرامج، بما في ذلك المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، وقروض تيسيرية للغاية مقترنة بمنح مقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، وقروض تيسيرية للغاية (الجدول 2).

الجدول 2

شروط تمويل الصندوق لأقل البلدان نموا (2010-2013)

شروط التمويل	*بملايين الدولارات الأمريكية*	*القروض والمنح التكميلية*
منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون	440	19
منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون/قروض بشروط تيسيرية للغاية	376	12
قروض بشروط تيسيرية للغاية	563	17
المجموع	**1 379**	**48**

المصدر: نظام إدارة حافظة المشروعات

باء – برنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نموا

4 - عُقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا في إسطنبول، تركيا، في مايو/أيار 2011. ووافقت الدول الأعضاء على برنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نموا للعقد الممتد من 2011 إلى 2020، ويتمثل أهم أهدافه في التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجه أقل البلدان نموا، واستئصال الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وتمكين نصف أقل البلدان نموا البالغ عددها 49 بلدا من الخروج من هذه الشريحة بحلول عام 2020.

5 - وصادق مجلس محافظي الصندوق على برنامج عمل إسطنبول خلال دورته الخامسة والثلاثين التي عقدت عام 2012 (GC 35/L.11 القرار 170/د35). ومنذ ذلك الحين، بدأ الصندوق في المساهمة بنشاط في تنفيذ برنامج العمل، من خلال الفريق العامل المعني بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية بصورة أساسية. ويتألف هذا الفريق من مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها (الصندوق، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)، مع إمكانية مشاركة الوكالات الأخرى ذات الصلة. ويسعى الفريق العامل إلى إعداد نهج إنمائي يلائم أقل البلدان نموا تحديدا، ودعم جهودها الرامية إلى خفض الجوع وسوء التغذية وزيادة دخل السكان الفقراء على نحو مستدام. وفضلا عن ذلك، يضطلع الفريق بمهمة المساعدة في تنفيذ خطة عمل إسطنبول في إطار هذه المجموعة.

6 - وقد قام مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (بالتعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) بتنظيم حدث جانبي في يوليو/تموز 2013 على هامش المؤتمر الثامن والثلاثين لمنظمة الأغذية والزراعة، بغية توجيه الانتباه إلى الأهمية المحورية لزيادة الإنتاجية الزراعية والريفية باعتبارها محركا رئيسيا لاستئصال الفقر وتحقيق التنمية ذاتية الاستدامة طويلة الأجل. وكان عنوان الحدث "الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة والتحول الهيكلي في أقل البلدان نموا؟" وضمت ممثلين رفيعي المستوى من أقل البلدان نموا وشركائهم الإنمائيين، ومن الصندوق ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وخلال هذا الاجتماع، شدد الصندوق على ضرورة وضع الزراعة والتنمية الريفية في صدارة المداولات الجارية بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد 2015.

7 - وعُقد الاجتماع الثامن للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول في جنيف في يوليو/تموز 2013. وتمثل الغرض من هذا الاجتماع في تقييم التقدم المحرز ورسم الخطوات المقبلة لفرق العمل التابعة للفريق الاستشاري، والتصدي لأولويات أقل البلدان نموا المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال التنمية لما بعد 2015. وخلال هذا الاجتماع، قدم الصندوق تقريرا بشأن التقدم الذي أحرزه فريقه العامل وأبلغ المشاركين أنه تم اختيار مؤشرات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية – التي تكمّل المؤشرات الواردة في خطة عمل إسطنبول –على أساس موثوقية البيانات، وإمكانية مقارنتها بمرور الزمن وعبر البلدان، وسهولة جمعها وتفسيرها. وتضم المؤشرات المقترحة ما يلي: مؤشر الإنفاق العام على قطاع الزراعة، ومؤشر الاستهلاك الغذائي الأسري، ومؤشر نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي.

8 - وأعاد الفريق العامل التأكيد على التزامه بالتعاون مع أقل البلدان نموا وشركائهم الإنمائيين لتحديد أوجه القصور في سياساتها وتدخلاتها الجارية، وإعداد تدابير وإجراءات تصحيحية مستنيرة وتنفيذها. ومن شأن العمل على المؤشرات أن ييسر الوقوف على الإنجازات والتحديات والتدابير التصحيحية في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية.

التقرير السنوي عن ضمان الجودة في مشروعات وبرامج الصندوق

ألف – موجز لنتائج عملية استعراض ضمان الجودة لعام 2013

1 - في عام 2013 أُجريت 27 عملية استعراض لضمان جودة تصميم المشروعات الجديدة،[11] وبلغ إجمالي تكلفة المشروعات 1.66 مليار دولار أمريكي وبلغ إجمالي استثمارات الصندوق فيها ما يربو على 830 مليون دولار أمريكي (الشكل 1). وبوجه عام، تهدف الأنشطة الممولة من المشروعات المستعرضة إلى توفير الدعم لأكثر من 4.3 مليون أسرة مستفيدة في 25 بلدا.

الشكل 1

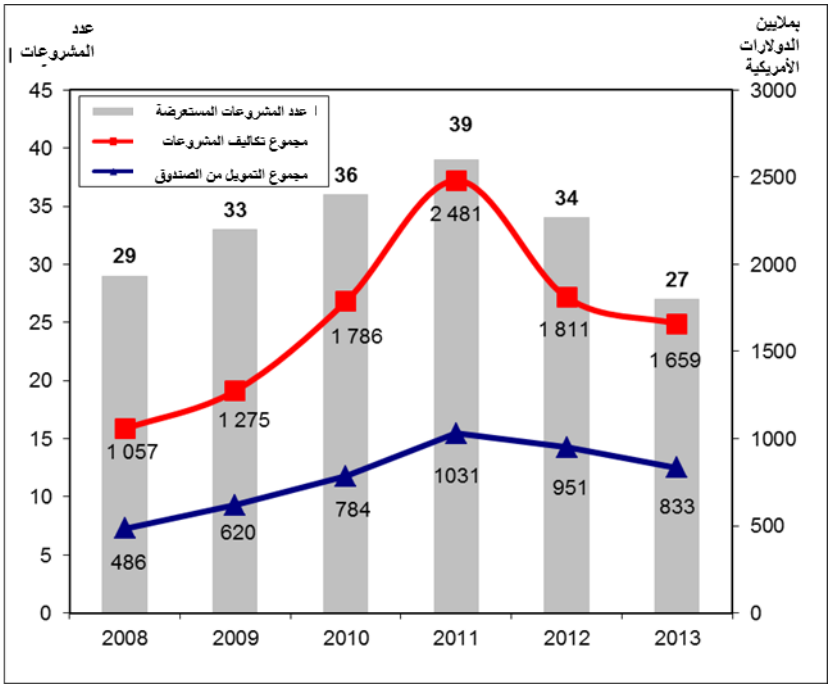

2 - وتشير نتائج عملية استعراض ضمان الجودة لعام 2013 إلى استمرار الأداء القوي لجودة مشروعات الصندوق عند الدخول: فعلى مدار السنة، وافق استعراض ضمان الجودة على 63 في المائة من المشروعات مع إدخال تغييرات طفيفة أو دون أي تغييرات، في حين أوصى بإجراء مزيد من التحسينات في النسبة المتبقية من المشروعات في أثناء التنفيذ (الجدول 1). وفضلا عن ذلك، رأى القائمون باستعراض ضمان الجودة ما يلي: (أ) 100 في المائة من تصاميم المشروعات المستعرضة عام 2013 ستكون جاهزة للتنفيذ بعد موافقة المجلس عليها مباشرة؛ (ب) 100 في المائة من التصاميم نجحت بمواءمة عدد مكونات المشروعات وطبيعتها مع السياق القطري في البلد المضيف بصورة كافية. وفي ضوء ذلك، رأوا أنه من المرجح أن تحقق معظم تصاميم المشروعات (89 في المائة) أهدافها الإنمائية المرجوة.

[11] إضافة إلى ذلك، استعرضت أمانة ضمان الجودة ثلاث خطط للتمويل التكميلي في نبرامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في عام 2013، ولكن لم يسجل القائمون باستعراض ضمان الجودة درجات لها نظرا لارتباطها بتصاميم المشروعات التي سبق استعراضها وهي حاليا قيد التنفيذ.

الجدول 1

نتائج استعراض ضمان الجودة للفترة 2008–2013

فئات المشروعات النهائية	*2008*	*2009*	*2010*	*2011*	*2012*	*2013*
عدد المشروعات المستعرضة	29	33	36	40	35	27
مشروعات جاهزة للاستهلال بعد إدخال تعديلات طفيفة عليها (النسبة المئوية)	30	30	42	38	60	63
المشروعات جاهزة للاستهلال شريطة توفير ضمانات إضافية خلال مفاوضات القرض و/أو إجراء تعديلات/استعراضات أخرى خلال التنفيذ (بالنسبة المئوية)	60	67	58	60	37	37
مشروعات تتطلب تغييرات جوهرية قد يترتب عليها تأخير عرضها على المجلس التنفيذي (بالنسبة المئوية)	10	0	0	3	3	0
مشروعات مشطوبة من برنامج الإقراض (بالنسبة مئوية)	0	3	0	0	0	0

ملاحظات: تتضمن مجموعتين من البيانات لمشروعين تم استعراضهما مرتين – مرة عام 2011 ومرة أخرى عام 2012.
قد لا تصل القيم إلى مائة بالمائة بسبب تقريب الأرقام.

3 - وكما أشير في التقرير السنوي لضمان الجودة لعام 2012، فإن استمرار هذه النتائج الإيجابية في جودة المشروعات عند الدخول تنبع إلى حد بعيد من تقارب الجهود التي تركز على تحسين دورة تصميم مشروعات الصندوق، التي تشمل عملية تعزيز الجودة، والإشراف المباشر على المشروعات، واستعراض ضمان الجودة. وقد وصلت هذه العمليات التي بدأ تنفيذها قبل حوالي خمس سنوات تقريبا إلى مرحلة نضج كافية بحيث أضحت تكمّل بعضها بعضا. وثمة عامل آخر أسهم في ذلك يتمثل في زيادة عدد المشروعات الجديدة التي تعمل إما على متابعة عمليات جارية أو توسيع نطاقها.

4 - وفي عام 2013، عمدت عملية ضمان الجودة إلى تصنيف مؤشرات جودة المشروعات عند الدخول في إطار قياس النتائج خلال فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق 2013–2015، وكانت جميعها جديدة أو معدلة إلى حد ما مقارنة بالمؤشرات المصنفة في السنوات السابقة ضمن إطار قياس النتائج خلال فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق 2010–2012. وعليه لا تتطابق بيانات خط الأساس وبيانات النتائج تطابقا تاما، حيث إن بيانات خط الأساس الخاصة بمؤشرات إطار قياس النتائج 2013–2015 (الصادرة في 2011 عندما تم إعداد إطار قياس النتائج للفترة 2013–2015) كانت إما تقريبية أو استخدمت منهجية مختلفة عن تلك التي تم إعدادها في وقت لاحق واستخدامها فعليا في تصنيفات ضمان الجودة؛ وهذا هو ما حدث بشكل خاص مع مؤشر التمايز بين الجنسين. وترد هذه النتائج في الجدول 2.

الجدول 2

مؤشرات جودة المشروعات عند الدخول بموجب إطار قياس النتائج[أ]

المؤشرات	سنة خط الأساس	قيمة خط الأساس	النتائج 2013	المستوى المستهدف لعام 2015
4-3-1 نسبة المشروعات الحائزة على تصنيف 4 أو أفضل عند نقطة الدخول/متوسط التصنيف				
4-3-1 المتوسط الإجمالي	2011/2010	79	93 / 4.5	85
4-3-2 المتوسط الإجمالي للمشروعات في الدول الهشة فقط (جديد)[ب]	2011/2010	غير متاح	80 / 4.5	80
4-3-3 قضايا التمايز بين الجنسين[ج]	2011/2010	86	78 / 4.0	90
4-3-4 الرصد والتقييم	2011/2010	70	85 / 4.2	80
4-3-5 النسبة المئوية للمشروعات الحاصلة على	2011/2010	72	76 / 4.4	80

المؤشرات	سنة خط الأساس	قيمة خط الأساس	النتائج 2013	المستوى المستهدف لعام 2015
تصنيفات إيجابية على مؤشر توسيع النطاق[د]				

(أ) تستند تقديرات الجودة عند الدخول بالمشروعات إلى مقياس من 1 إلى 6 درجات، حيث تمثّل الدرجة 1 تصنيف "غير مُرضٍ للغاية"، و6 "مُرضٍ للغاية". وتشير النسبة المئوية إلى عدد المشروعات التي حصلت على تصنيف 4 أو أفضل من إجمالي عدد المشروعات.

(ب) في عام 2013، جاءت 10 من المشروعات التي خضعت للاستعراض (37 في المائة) في الدول الهشة. وتعكس التصنيفات المعروضة المشروعات المنفذة في تلك الدول فقط.

(ج) تختلف تصنيفات ضمان الجودة لمؤشر قضايا التمايز بين الجنسين عن تلك الواردة في الملحق الثاني المتعلق بقضايا التمايز بين الجنسين وذلك لسببين: (أ) اختلاف فترات الإبلاغ (1 يوليو/تموز – 30 يونيو/حزيران بالنسبة لتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق وملحق قضايا التمايز بين الجنسين، والفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 30 أكتوبر/تشرين الأول بالنسبة لملحق ضمان الجودة)، (ب) وتغير معايير تصنيف قضايا التمايز بين الجنسين من عام 2012 إلى عام 2013، مع إدراج مجموعة جديدة من أسئلة المسح تركز على مدى عرض الجوانب المختلفة المتعلقة بقضايا التمايز بين الجنسين في تصميم المشروعات عرضا ملائما في تقرير تصميم المشروعات الحالي.

(د) تستند تصنيفات توسيع النطاق إلى 18 مشروعا تعرف نفسها كأنشطة "لتوسيع النطاق".

ملحوظة: تشمل بيانات عام 2013 تصنيفات إطار قياس النتائج لمشروع واحد تم استعراضه في ديسمبر/كانون الأول 2012.

المصدر: سجلات مكتبية.

5 - ومن بين المشروعات البالغ عددها 27 مشروعا التي سُجلت تصنيفاتها في عام 2013، جاء 93 في المائة منها في تصنيف "مرض" (مع حصول 80 في المائة من التصاميم في الدول الهشة على تصنيف مُرض)؛ واعتبر أن 78 في المائة من المشروعات قد حددت بصورة كافية تفاصيل التدخلات المزمع إجراؤها بشأن قضايا التمايز بين الجنسين في التقرير المتعلق بالتصميم؛ وأن 85 في المائة من المشروعات حددت بصورة كافية أنشطة الرصد والتقييم؛ في حين أن 76 في المائة من مشروعات توسيع النطاق أثبتت وبصورة كافية مسوغات توسيع التصاميم السابقة.

6 - وفي ضوء صغر حجم العينة لعام 2013 – التي ضمت أقل من 30 مشروعا، وهو ما يقل عن السنوات العادية بمقدار الربع إلى الثلث – والقضايا المنهجية المشار إليها أعلاه، والمتعلقة بالانتقال ما بين مؤشرات إطار قياس النتائج للتجديدين الثامن والتاسع لموارد الصندوق المتعلقة بالجودة عند الدخول، ينبغي استنباط استنتاجات طفيفة من هذه البيانات الجديدة لإطار قياس النتائج. ومن المتوقع أن تتوفر بيانات تاريخية كافية في السنوات القادمة (2014 و2015) وحجم عينة أكبر لاستخلاص استنتاجات أكثر جدوى (على مستوى حوافظ المشروعات).

7 - وعلى الرغم من استمرار الأداء المرضي على النحو الوارد في الفقرة 2 والجدول 1، لا يزال هناك عدد من الموضوعات التي تمثل نقاط ضعف في التصميم الكلي لمشروعات الصندوق، لا سيما في بعض المجالات وهي: التحليل الاقتصادي والمالي، وترتيبات التنفيذ، والأطر المنطقية، والرصد والتقييم (الجدول 3). وبالنسبة لتحسن جودة التصميم في عام 2013 –لأول مرة منذ ست سنوات– لم يُشر إلى "تعقيد" المشروعات باعتبارها مسألة خطيرة من المحتمل أن تعوق تنفيذ المشروع أو تعرّض نتائج وأهداف المشروع للخطر.

الجدول 3

التوصيات العشر الأهم (النسبة المئوية للمشروعات)

الموضوع	*2013*	*2012*	*2012-2008*
الإطار المنطقي	42	60	33
التحليل الاقتصادي	37	46	30
التمويل الريفي	26	11	18
ترتيبات التنفيذ	24	34	44
أخرى	17	11	7
الرصد والتقييم	15	20	33
البيئة والتأقلم مع تغير المناخ	15	11	8
مفهوم المشروع	11		2
قضايا المياه	9	14	10
الدروس المستفادة	9		2

8 - وقد تم تحديد التوصيات التالية المتعلقة بتصميم المشروعات في عدة مشروعات في عام 2013؛ ويشير رمز النجمة بجوار الموضوع إلى تسليط الضوء على هذا الجانب في التقريرين السنويين لعامي 2011 و2012. وتحث أمانة ضمان الجودة إدارة الصندوق على إيلاء مزيد من الاهتمام للتدابير اللازمة لمعالجة هذه القضايا وحلها.

9 - **استخدام التحليل الاقتصادي والمالي (والحاجة إليه) وارتباطه بالإطار المنطقي.** على مدار عام 2013، استمر استخدام العديد من المشروعات في إظهار ضعف ثابت في جودة المبررات والافتراضات الاقتصادية، والواقعية وفائدة مؤشرات الإطار المنطقي، والأهم، الصلة المباشرة بين هاتين الأداتين، وصلتهما بتقرير التصميم. ويحتاج الصندوق كمؤسسة إلى تحديد الإجراءات الإضافية التي ينبغي اتخاذها لضمان استخدام هذه الأدوات الضرورية تقليديا لتصميم المشروعات بصورة متسقة وموحدة. ويرد فيما يلي المزيد من التفاصيل عن كل من هذه الأدوات وبصورة موجزة.

10 - **الإطار المنطقي.** برغم التحسن المحقق في تصميم الأطر المنطقية واستخدامها على مدار السنوات القليلة الماضية، حسبما يرى القائمون باستعراض ضمان الجودة، لم يتم اعتمادها بعد بصورة شاملة كأداة للمساعدة في تصميم المشروعات والإشراف عليها. وفي عام 2013، واصل القائمون باستعراض ضمان الجودة إثارة التساؤلات عن عدد من ممارسات الإطار المنطقي، بما في ذلك فرط المؤشرات (مما يضع عبئا محتملا على نظم الرصد والتقييم)؛ واستخدام مؤشرات قائمة على النسب المئوية وليس على الأرقام (النسب المئوية لا تعطي سوى مؤشرات نسبية، وليست مطلقة، عن التحسن)؛ وعدم الدقة عن النص على أهداف المشروع.

11 - **التحليل الاقتصادي والمالي.** لا يزال استخدام التحليل الاقتصادي والمالي، كأداة مساعدة في تصميم المشروعات غير متسق. فخلال عام 2013، تم تجاهل جوانب رئيسية في التحليل الاقتصادي لعدة حالات (تكلفة العمالة والارتفاع المفرط في معدلات العائد)، أو التعامل معها على نحو غير مناسب في الفترة بين استعراضي تحسين الجودة وضمان الجودة. وكما كان الحال في عام 2012، أكد القائمون باستعراض ضمان الجودة أن إدراج بيان موجز ترد فيه الافتراضات الأساسية التي طُرحت أثناء إجراء التحليل (أي

المنطقة المزروعة، الكثافة المحصولية، المردودات، تكاليف الإنتاج، الأسعار على باب المزرعة على أساس المساواة مع أسعار الواردات، إلخ) من شأنه أن يوضح التحليل، ويوفر أيضا رابطا منطقيا ضروريا للغاية بين معدل العائد الاقتصادي والمؤشرات الجاري استخدامها في الإطار المنطقي وتحليل المخاطر.

12 - **ترتيبات التنفيذ**. تشكل تكاليف إدارة وتخفيف المخاطر المرتبطة بترتيبات التنفيذ إحدى تكاليف مزاولة الأعمال في الصندوق. فعلى خلاف العديد من المؤسسات الإقراضية المتعددة الأطراف الأخرى، يعتمد الصندوق بصورة كبيرة في تنفيذ مشروعاته على مقدمي الخدمات (سواء كانوا من المنظمات غير الحكومية أو من المنظمات الدولية الأخرى أو من القطاع الخاص). وفي حين أن هذا النهج يضمن سلامة التنفيذ بوجه عام، تبقى المخاطر قائمة دائما لأن الحكومة (والصندوق) لا يمتلكان دوما القدرة على الرصد الوثيق والتأثير على أسلوب مقدمي الخدمات في الاضطلاع بمسؤولياتهم.

13 - **الرصد والتقييم**. في ضوء أهداف الصندوق المتعلقة بتوسيع النطاق وتقدير الأثر، يمثل الرصد المستمر والدقيق لنواتج المشروعات الرئيسية مجالا يعتزم الصندوق زيادة التركيز عليه في الأجل القريب – ولهذا السبب، يواصل القائمون باستعراض ضمان الجودة إيلاء الكثير من الاهتمام لعمليتي الرصد والتقييم. ففي عام 2013، رأى القائمون بالاستعراض أن 85 في المائة من التصاميم التي خضعت للاستعراض أوردت بصورة مرضية ترتيبات الرصد والتقييم المقرر استخدامها في المشروع. غير أنهم أعربوا عن قلقهم بشأن قدرة الوكالات المنفذة على إدارة هذه النظم. وفضلا عن ذلك، صادف القائمون باستعراض ضمان الجودة خلال عام 2013 عدة حالات حيث كان المشروع المستعرض يمثل خامس أو سادس مشروع يدعمه الصندوق في البلد المعني وكان الهدف منه إما توسيع نطاق عمليات سابقة أو أنه يحتوي على مكونات مماثلة. وفي تلك الحالات، كان ينبغي توفر قدر كبير من المعلومات المستخلصة من المشاريع السابقة للاسترشاد بها في تصميم المشروعات الجديدة، غير أنه برغم إشارة تقارير التصميم إلى التوصل إلى نتائج ناجحة في إطار المشروعات السابقة – وبرغم وجود نظام للرصد والتقييم معمول به في هذه المشروعات – لم يتوفر قدر كاف من البيانات الرقمية الموثوقة لدعم تلك المعلومة.

14 - **الدروس المستفادة**. من المنتظر وبصورة متزايدة أن تعمل مشروعات الصندوق على تكرار النتائج الجيدة (غالبا على نطاق واسع) التي حققتها التدخلات السابقة في بلد ما أو قطاع فرعي محدد. وعلى الرغم من ذلك، فقد أبدى الكثير من القائمين بالاستعراض خلال هذه الدورة قلقهم بشأن مدى عرض الأدلة الدامغة على التوسع في استخدام المكونات "الناجحة" – أو الحجج القوية المستقاة من تقارير الإنجاز – في وثائق تصميم المشروعات. ومع إدراج توسيع النطاق الآن كبند صريح على جدول أعمال الصندوق، يتوجب على الصندوق تبرير قرارته بشأن تصميم المشروعات بأدلة قوية وواضحة تستند إلى نظم رصد وتقييم فعالة.

15 - **بروتوكولات التقييم البيئي**. في ضوء زيادة تركيز الصندوق على قضايا التغير البيئي والمناخي والتأقلم معه (وهو ما يأتي في جانب منه استجابة لمرفق برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة)، تمثلت إحدى توصيات ضمان الجودة الصادرة عام 2013 في ضرورة استعراض برتوكول الصندوق المتعلق بالتقدير البيئي للفئة باء أو المشروعات ذات التوجه البيئي، بغية توفير توجيهات بشأن إجراء دراسات خط الأساس وتحليل الآثار على الخدمات الايكولوجية، وذلك لصوغ الإجراءات/الاستراتيجيات الكفيلة بالتصدي للأسباب الجذرية للمشكلات البيئية، بما في ذلك إجراءات تخفيف الأثر البيئي وإجراءات الإدارة البيئية الأخرى.

باء- فعالية نظام ضمان الجودة في الصندوق

16 - أجرت أمانة ضمان الجودة خلال عام 2013، بالإضافة إلى عمليات استعراض تصاميم المشروعات الجديدة عند الدخول، عدة مبادرة أخرى ترمي إلى تحسين إجراء العملية المتعلقة بمراقبة جودة تصاميم المشروعات في الصندوق على النحو التالي: (أ) إجراء استعراض مقارن للمسائل المثارة خلال مراحل استعراضي تعزيز الجودة وضمان الجودة؛ (ب) وتحليل دقة التنبؤات الصادرة عن القائمين باستعراض ضمان الجودة فيما يتعلق بتصاميم المشروعات التي جرى استعراضها في وقت سابق؛ (ج) وإجراء استعراض مكتبي للامتثال لتوصيات ضمان الجودة؛ (د) وتطبيق الإصلاحات في عملية ضمان الجودة ذاتها.

17 - **الاستعراض المقارن بين عمليات تعزيز الجودة وضمان الجودة.** أُجري استعراض مكتبي لتصاميم المشروعات المستعرضة في وقت سابق والبالغ عددها 45 تصميما للنظر في القيمة المضافة للعملية المنقحة لتعزيز الجودة مقابل عملية ضمان الجودة وكفاءتهما.

18 - وتبين وجود ارتباط قوي بين القضايا الرئيسية التي أثارتها كلتا العمليتين في عدة حالات، مع وجود اختلاف جوهري وهو أن توصيات عملية تعزيز الجودة صيغت كمقترحات دون أي إشارة واضحة، في بعض الأحيان، إلى ما ينبغي عمله بالضبط، وهو ما أعطى لمدراء المشروعات القُطرية حرية كبيرة في تفسير التوصيات بأفضل طريقة تناسب استعدادهم لإجراء أعمال إضافية. وفي المقابل، يتعين أن تخرج عملية ضمان الجودة بتوصيات محددة للغاية، وفي كل حالة تشمل العملية فحصا لاحقا لمدى اعتماد التوصيات.

19 - وتشير نتائج الاستعراض الحالي إلى استخدام نُهج مختلفة في كلا الاستعراضين. إذ يولي استعراض تعزيز الجودة تركيزا كبيرا لكيفية تحسين تصميم السياسات والجوانب التقنية خلال مهمة التصميم القادمة. أما استعراض ضمان الجودة فيركز على النقاط التالية: هل سيحقق المشروع أهدافه الإنمائية المحددة؛ وهل هناك مؤشرات للنتائج تسمح بتقييم النتائج بصورة قاطعة؛ وهل اعتمد المشروع أكثر النهج ملاءمة لتعظيم العوائد لصالح المستفيدين؟ وفي ضوء اختلاف مجال التركيز كما سلف ذكره، فليس غريبا أن تتباين القضايا التي حددها كلا الاستعراضين وطريقة مواجهة مدراء البرامج القطرية لها تباينا تاما.

20 - ومع وجود أهداف واضحة في كلا الاستعراضين، يبقى السؤال المطروح في عام 2014 هو مدى إمكانية توسيع نهج تعزيز الجودة بحيث يتناول القضايا المتعلقة بالخلاصات وقياس النتائج. ومبدئيا، ستجرى دراسة تجريبية لتوفير فرصة للقائمين باستعراض ضمان الجودة للمشاركة في استعراضات تعزيز الجودة أيضا.

21 - **دقة التنبؤ في توصيات ضمان الجودة.** استعرضت أمانة ضمان الجودة خلال عام 2013 المشروعات التي: (أ) صنفت على أنه من "غير مرجح أن تحقق أهدافها الإنمائية" في استعراض ضمان الجودة؛ (ب) ومضى على تنفيذها عام واحد على الأقل. ومن بين المشروعات المستعرضة البالغ عددها 19 مشروعا، أشارت نتائج التحليل أن تنبؤات الاستعراض أخطأت في ثلاث حالات، ولكنها جاءت دقيقة في العديد من الحالات الأخرى (مثلا تم إلغاء أو تعليق أو سحب 6 مشروعات من أصل 19 مشروعا منذ ذلك الحين). وبالمضي قدما، ستواصل أمانة ضمان الجودة استعراض حافظة المشروعات النشطة وتحديث ومراجعة هذا التحليل بغية تزويد الصندوق بدلائل أفضل للقيمة التنبؤية لعمليات استعراض ضمان الجودة. كما سيجري توسيع نطاق العملية (على سبيل المثال، من خلال النظر في المشروعات ذات الأداء الضعيف وعلى الرغم من تنبؤات ضمان الجودة بأنه من المحتمل أن تحقق أهدافها الإنمائية).

22 - **الامتثال لتوصيات ضمان الجودة.** أجري استعراض في عام 2013 لنحو 20 مذكرة بشأن التقدم المحرز في ضمان الجودة (التي طلب فيها من مدراء البرامج القُطرية تقديم معلومات تفصيلية عن كيفية دمج توصيات ضمان الجودة في مشروعاتهم) وكشف عن تباين ضخم في درجات الامتثال. وقد أبرز الاستعراض أيضا التأخر المستمر في تنفيذ المشروعات بسبب طائفة من القضايا، يرتبط كثير منها ارتباطا مباشرا بالشواغل المثارة خلال استعراضات ضمان الجودة. وينبغي لإدارة الصندوق أن تتناول هذه القضايا على محمل الأولوية، مع النظر في ما يمكن اتخاذه من إجراءات لضمان عدم متابعة توصيات ضمان الجودة باعتبارها عملية بيروقراطية، بل من أجل تحقيق غرضها المنشود وهو تحسين احتمالات نجاح المشروع.

23 - **إصلاح عملية ضمان الجودة.** أجريت ثلاث إصلاحات واسعة النطاق في عملية ضمان الجودة خلال عام 2013. أولا، بدأ القائمون على الاستعراض في التعليق على مذاكرات المفاهيم الخاصة بالمشروعات، أملا في أن يتمكنوا من تقديم آراء/إرشادات بشأن جوانب التصميم في وقت مبكر من عملية التصميم. وثانيا، تم الاتفاق على تجريب إشراك القائمين باستعراض ضمان الجودة في عملية تعزيز الجودة على مدار عام 2014 للتعرف على ما إذا أفضت هذه المشاركة إلى تحسين جودة التصاميم عند الدخول. وثالثا، تم إطلاق النظام الإلكتروني الجديد لإدارة المعرفة من أجل إدارة عملية ضمان الجودة وتخزين بيانات استعراض الجودة؛ وسيتم إدخال مزيد من التحسينات على هذا النظام في عام 2014.

تقرير مرحلي عن برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

وضع تمويل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

1- يرد وضع تمويل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في الجدول 1. ويجري حاليا تقييم المساهمات الإضافية المقدمة من أربع جهات مانحة محتملة. واعتبارا من 30 سبتمبر/أيلول 2013، تم تخصيص مبلغ 102.9 مليون دولار أمريكي لإجراء مبادرات مدعومة من البرنامج على المستوى القُطري. وتم الالتزام بمبلغ إضافي مقداره 2.1 مليون دولار أمريكي لدعم التصميم في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتحليل الهشاشة، وإدارة المعرفة، وأنشطة الإتصالات.

الجدول 1

وضع تمويل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

البلد المانح	*العملة*	*التعهدات*	*المعادل بالدولار الأمريكي*
بلجيكا	يورو	6 000 000	8 583 691
كندا	دولار كندي	19 849 000	20 347 514
هولندا	يورو	40 000 000	57 224 607
السويد	كرونة سويدية	30 000 000	4 729 027
المملكة المتحدة (المساهمة الفعلية)	جنيه إسترليني	100 000 000	162 000 000
المملكة المتحدة (المستندة إلى الأداء)	جنيه إسترليني	47 500 000	76 950 000
المجموع			**329 834 839**

وضع البرمجة في برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

2- بدأ برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة عملياته في 20 سبتمبر/أيلول 2012 بعد موافقة المجلس التنفيذي في الصندوق على المشروع الأول الذي يدعمه البرنامج. وأُطلقت أنشطة تصميم البرامج الجديدة لدى تلقي الالتزامات التمويلية الجديدة من الأطراف المانحة الثنائية. وترد في الجدول 2 المراحل الرئيسية لدورة المشروعات المدعومة من البرنامج والتي عُرضت على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في 2013. ويوجز الجدول 3 إجراءات التأقلم المقترح تمويلها من البرنامج في إطار ذخيرة المشروعات للفترة 2012–2013. وترد توقعات النتائج حتى تاريخه في الجدول 4.

إدارة المعرفة في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

3- ساعد البرنامج الصندوق على تحديد استراتيجية لإدارة المعرفة لأغراض التأقلم مع تغير المناخ تضمنت توفير التدريب للموظفين ومنتجات معرفية وإرساء لشراكات معرفية.

تدريب الموظفين

4- على مدار عام 2012، قام الصندوق بتدريب 112 عضوا في فرق تصميم المشروعات وموظفين من الشُعب الإقليمية، وشُعبة السياسات والمشورة التقنية، ودائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، ومكتب الشراكات وتعبئة الموارد، بشأن أساسيات التأقلم مع تغير المناخ ووضع أنشطة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وعُقدت جلسات منتظمة لاستقاء الآراء على مستوى الإدارة العليا (فريق دائرة إدارة البرامج، ولجنة إدارة العمليات، ومكتب الرئيس ونائب الرئيس) من أجل تحديث المعلومات المتعلقة بالبرمجة في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة

أصحاب الحيازات الصغيرة وتبادل الدروس المستفادة خلال البرمجة المرتبطة ببرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

5- وأدرجت أنشطة تدريب مرتبطة ببرامج تمويل أنشطة المناخ والأنشطة البيئية في حافظة الصندوق الخاصة بالدورات التدريبية المقدمة لموظفي الصندوق. وتحتوي الدورة التدريبية لتصميم المشروعات التي يقدمها الصندوق حاليا على دراسة حالة بتمويل من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

المنتجات المعرفية المرتبطة ببرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

العنوان	*النوع*
برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة	نشرة مطوية
التقرير المشروح لتصميم المشروعات الممولة في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة	نموذج الصندوق
إطار الرصد والتقييم لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة	قائمة مرجعية للصندوق
القائمة المرجعية لاجتماعات فريق إدارة البرنامج القُطري حول المشروعات المدعومة في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة	قائمة مرجعية للصندوق
اختيار مؤشرات الأطر المنطقية في المشروعات المدعومة في إطار برنامج التأقلم – إرشادات لتصميم المشروعات	مذكرة الداخلية للصندوق "طريقة العمل"
زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذكية بيئيا: ما هو المختلف؟ الورقة العرضية رقم 3 الصادرة عن الصندوق	الوثائق العرضية للصندوق
"الصمود إزاء تغير المناخ يستلزم اعتماد نُهج جديدة إزاء التنمية الزراعية"، كانايو نوانزي 2012، مؤتمر الأطراف 18 – *World News – Climate Change: The New Economy، الصفحتان 62-63*	مقال في صحيفة
رامي أبو سلمان 2012، "تطبيق استجابات السياسات لزيادة القدرة على مواجهة تغير المناخ". في مجموعة المقالات المحررة *"التأقلم مع تكيف المناخ في البلدان العربية: حالة لإدارة التأقلم في بناء القدرة على مواجهة تغير المناخ"* تقرير تنمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. التقرير الرئيسي لبلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط. رقم .Washington, DC: World Bank.64635	مقال في صحيفة
رامي أبو سلمان 2012، تعرض سبل العيش الريفية والأمن الغذائي للضغوط في مناخ متغير في مجموعة المقالات المحررة *"التأقلم مع تكيف المناخ في البلدان العربية: حالة لإدارة التأقلم في بناء القدرة على مواجهة تغير المناخ"* تقرير تنمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. التقرير الرئيسي لبلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط. رقم Washington, DC: World Bank.64635	
تغير المناخ وسلاسل القيمة: مذكرة "طريقة العمل" صادرة عن الصندوق	مذكرة داخلية للصندوق "طريقة العمل"
ميزة التأقلم: الفوائد الاقتصادية لإعداد مزارعي الحيازات الصغيرة لمواجهة تغير المناخ	مجموعة دراسات حالة
المبادئ التوجيهية لدمج خيارات التأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في المصايد السمكية وتربية الأحياء المائية في تصميم المشروعات	مذكرة داخلية للصندوق "طريقة العمل"
التأقلم عمليا، المجلد 1: زيادة قدرات التأقلم من خلال وضع الخرائط التشاركي	مجموعة دراسات حالة
الإجراءات المدعومة في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الرامية إلى تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين (2013)	مجموعة دراسات حالة
ما هي المجالات الجاري إنفاق موارد برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة عليها؟	تحليل دراسات الحالة

الشراكات الاستراتيجية التي أرساها الصندوق لإعمال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

المؤسسة	*مجال تركيز التعاون*	*نوع العمل*
المركز العالمي للحراجة الزراعية	رصد الأرض والاستشعار عن بعد لأغراض تحليل خط الأساس ورصد الأثر في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة	عقد مؤسسي
برنامج تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي التابع للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية	إحالة الخبراء التقنيين من برنامج تغير المناخ التابع للجماعة الاستشارية المعنية بالبحوث الزراعية الدولية إلى عملية تصميم الاستثمارات في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة؛ واستخدام أدوات الجماعة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية المتعلقة ببرمجة التأقلم؛ ودعم تصميم البحوث على أساس تشاركي في المشروعات المدعومة في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وتطوير المنتجات المعرفية الخاصة بتصميم الاستثمارات في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة؛ والتمويل المشترك لأنشطة إدارة المعرفة في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة	منحة زمالة لموظفي برنامج تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ بعثات ميدانية مشتركة
برنامج الأغذية العالمي	تبادل معلومات رصد الأرض والهشاشة لأغراض تصميم الاستثمارات في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة	تعاون بين الأقران (لم يأخذ الطابع الرسمي بعد) التعاون بين الأقران (لم يأخذ الطابع الرسمي بعد)
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	دعم تصميم المشروعات المدعومة في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في تشاد، وكوت ديفوار، وكينيا، وقيرغيزستان، ومالي	عقود خدمة، على أساس مذكرة التفاهم المبرمة بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الإتصالات واستقطاب التأييد في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

نوع النشاط	*الإنجازات الرئيسية في مجال استقطاب التأييد والاتصالات فيما يتصل ببرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة*
التغطية الإعلامية والمؤتمرات (في مجموعة متنوعة من المطبوعات الدولية/الوطنية)	• بيان صحفي مشترك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/الصندوق– أصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي والبيئة • بيان صحفي – يوم البيئة العالمي • شريط فيديو "باء" للمذيعين الدوليين/اليوم العالمي للبيئة • شريط فيديو "باء" للمذيعين الدوليين/عرض برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في بوركينا فاسو • لقاء استشاري صحفي – تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ • بيان صحفي مشترك – الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يحصل على جائزة "الزخم من أجل التغيير" عن برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة • بيان صحفي افتتاحي – اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف 19) • بيان صحفي دولي – تقرير ميزة التأقلم (مؤتمر الأطراف 19) • مؤتمر صحفي في مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ – تقرير ميزة التأقلم (مؤتمر الأطراف 19)
منتجات فيديو تبث على شبكة الويب والتلفزيون والإذاعة	• رسوم متحركة عن برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة للتعريف بمفهوم التأقلم لصالح الحيازات الصغيرة

	• شريط فيديو "باء" من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في دولة بوليفيا (المتعددة القوميات)، وبوركينا فاسو، وموزامبيق • لقاء مع إلوين غرينغر جونز في اليوم العالمي للبيئة • فيديو عن آثار تغير المناخ – أصوات أصحاب الحيازات الصغيرة من المشروعات المدعومة في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة/الصندوق (بوركينا فاسو وموزامبيق) • فيديو رسالة إلى وراسو – صوت أصحاب الحيازات الصغيرة من المشروعات المدعومة في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة/الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (بوركينا فاسو وموزامبيق) • فيديو أنشطة منظمة لايتهاوس 2013 في إطار مبادرة الزخم من أجل التغيير (مؤتمر الأطراف 19) • إنتاج مشترك للبرنامج التلفزيوني Shamba Shape–Up، الذي يبث إلى 13 مليون مشاهد، 70 في المائة منهم من المزارعين في كينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وعرض التكنولوجيا المُروجة في برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في صيغة عرض محسنة (اللغة الإنجليزية/السواحيلية) • مسابقة جوائز الرسوم المتحركة لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة – جامعة بورنموث للفنون تشارك في مسابقة لإنتاج أفلام رسوم متحركة قصيرة تتعلق ببرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة
الحضور على شبكة الويب	• ترقية قاعدة البيانات لمشروعات برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة (نموذج موحد، تحديثات منتظمة) • عرض سلسلة مقالات على شبكة الإنترنت وتدوينات إلكترونية بعد البعثات الميدانية للمشروعات المدعومة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في دولة بوليفيا (المتعددة القوميات)، وبوركينا فاسو، وموزامبيق • عرض صور على قاعدة بيانات الصور الإلكترونية للصندوق بعد البعثات الميدانية
وسائط الإعلام الاجتماعية	• إجراء تحديثات منتظمة لوسائط الإعلام الاجتماعية على تويتر وفيس بوك مع كل مؤتمر أو مقالة ذات صلة ببرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة • إصدار تحديثين على الأقل لوسائط الإعلام الاجتماعية كل أسبوع • عقد فعاليات حية – البث الدفقي الشبكي للمحاضرات المتعلقة بالمناخ وغيرها من الفعاليات الحية، مصحوبة بنشرات لوسائط الإعلام الاجتماعية
الفعاليات المنظَّمة	• عقد جلسة بشأن تغير المناخ في المنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية، لاهاي (مع السير غوردون كونواي) • عقد ثلاث فعاليات في إطار سلسلة محاضرات عن قضايا المناخ – السير غوردون كونواي (جامعة إمبيريال كوليدج لندن)، والسيد جان كيس فيس (مؤسسة يونيليفر)، والسيد وارن إيفانز (البنك الدولي) • اليوم العالمي للبيئة – يوم إعلامي لموظفي للصندوق وزائريه • سفارة جنوب أفريقيا/مؤسسة آر بي إيه – مناقشة وحفل استقبال حول الزراعة والأمن الغذائي وتغير المناخ • ندوة غير رسمية للمجلس التنفيذي للصندوق حول برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة
فعاليات حضر فيها متحدثون (لعرض برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة)	• مؤتمر الزراعة الذكية مناخيا، جامعة كاليفورنيا، دافيس • مؤتمر المعهد الدولي للبيئة والتنمية حول التأقلم المجتمعي (CBA7)، المعهد الدولي

للبيئة والتنمية (المملكة المتحدة)، بنغلاديش

- مباحثات المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، فعالية جانبية لمنظمة الأغذية والزراعة، بون
- مؤتمر تغير المناخ والتنمية من أجل أفريقيا (CCDAIII)، أديس أبابا
- عرض برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في المقصورة الإعلامية للصندوق (لجنة الأمن الغذائي العالمي 14 (منظمة الأغذية والزراعة)، مؤتمر الأطراف 19)
- فعالية جانبية بتنظيم مشترك – كيف يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى تغيير طريقة إدارتنا للأمن الغذائي؟ (CFS40)
- فعالية جانبية بتنظيم مشترك – الزراعة الذكية مناخيا (مؤتمر الأطراف 19)
- منتدى نقاش بتنظيم مشترك – الأمن الغذائي – الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية (مؤتمر الأطراف 19)
- منتدى نقاش بتنظيم مشترك – دمج الزراعة والأشجار والغابات – المنتدى العالمي لتصميم المناظر الطبيعية (مؤتمر الأطراف 19)
- فعالية جانبية بتنظيم مشترك – التنبؤات/المعلومات المناخية (مؤتمر الأطراف 19)

الجدول 2

دورة تصميم البرامج للمشروعات المدعومة في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والمعروضة على المجلس التنفيذي للصندوق في 2013

البلد	مخصصات برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بملايين الدولارات الأمريكية	المنحة المختلطة المتعددة الأطراف بملايين الدولارات الأمريكية	توقيت عرضها على المجلس التنفيذي	القرض المرتبط بالصندوق	مجال التركيز المواضيعي
بنغلاديش	**15**	0	13 سبتمبر/أيلول	مشروع تحسين سبل العيش والبنية الأساسية في هاور	حماية القرى لمنع الأضرار الناجمة عن الفيضانات؛ تنويع الإنتاج الغذائي ونظم إدرار الدخل؛ بناء القدرات فيما يتعلق بإدارة مخاطر تغير المناخ؛ نظام الإنذار المبكر ضد الفيضانات.
فييت نام	**12**	0	13 ديسمبر/كانون الأول	التأقلم مع تغير المناخ في منطقة ميكونغ	نظم زراعة الأرز/تربية الأحياء المائية المشتركة، ورصد وإدارة الملوحة في التربة والمياه الجوفية؛ تربية أسماك السلور التي تتحمل الملوحة، وتنمية القدرات المؤسسية
موزامبيق	**4.91**	0	12 سبتمبر/أيلول	مشروع تنمية سلاسل القيمة المناصرة للفقراء في ممرات مابوتو وليمبوبو (PROSUL)	التأقلم مع تغير المناخ في سلاسل قيمة البستنة المروية والكاسافا واللحوم الحمراء؛ تحسين إدارة المياه وتحسين الري؛ تعزيز شبكة محطات التنبؤ بالطقس؛ خطط إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية؛ رصد الآفات والأمراض
رواندا	**7**	0	13 ديسمبر/كانون الأول	مشروع دعم أنشطة الأعمال الزراعية ما بعد الحصاد	التجهيز والتخزين ما بعد الحصاد المقاوم لتغير المناخ لأغراض سلاسل قيمة الذرة الصفراء والكاسافا والفول والبطاطس؛ تحسين خدمات المعلومات المناخية وشفرات المخازن.
دولة بوليفيا (المتعددة القوميات)	**10**	0	13 ديسمبر/كانون الأول	برنامج الإدماج الاقتصادي للأسر والمجتمعات الريفية في أراضي دولة بوليفيا المتعددة القوميات	جرد معارف الشعوب الأصلية المتعلقة بالتأقلم؛ إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية على صعيد المناظر الطبيعية؛ إدارة معلومات المناخ؛ مسابقات التأقلم المجتمعي مع تغير المناخ
نيكاراغوا	**8**	0	13 ديسمبر/كانون الاول	التأقلم مع التغيرات في الأسواق وآثار تغير المناخ (NICADAPTA)	الإدارة المستدامة لموارد المياه، والتنويع الزراعي، وتعزيز خدمات الرصد الجوي في سلاسل قيمة القهوة والكاكاو.

البلد	مخصصات برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بملايين الدولارات الأمريكية	المنحة المختلطة المتعددة الأطراف بملايين الدولارات الأمريكية	توقيت عرضها على المجلس التنفيذي	القرض المرتبط بالصندوق	مجال التركيز المواضيعي
اليمن	**10**	10 (الصندوق الخاص بأقل البلدان نموا)	13 ديسمبر/كانون الأول	برنامج النمو الريفي	إدارة مستجمعات المياه؛ حفظ المياه في المناطق المعرضة للجفاف؛ إصلاح الطرق الجانبية الريفية وتحسينها؛ تنويع نظم الطاقة في المناطق الريفية
جيبوتي	**6**	0	13 ديسمبر/كانون الأول	برنامج الحد من أوجه الهشاشة في مناطق صيد الأسماك الساحلية	الحد من مخاطر تغير المناخ في سلاسل قيمة المصايد السمكية؛ الإدارة التشاركية للموارد الساحلية؛ حماية البنية التحتية الساحلية؛ تحسين التبريد والتخزين في مرحلة ما بعد الحصاد؛ تحسين الوصول إلى المياه العذبة في سلاسل قيمة المصايد السمكية؛ حماية النظم الإيكولوجية الساحلية للمانغروف والشُعب المرجانية
قيرغيزستان	**10**	0	13 ديسمبر/كانون الأول	مشروع الثروة الحيوانية ومرونة الأسواق	حماية الثروة الحيوانية من الكوارث والأمراض المرتبطة بتغير المناخ؛ الإدارة والاستصلاح المجتمعيين للمراعي والمروج المتدهورة؛ سلسلة قيمة منتجات الألبان المقاومة لتغير المناخ؛ نظم الإنذار المبكر
نيجيريا	**15**	0	13 ديسمبر/كانون الأول	النمو الشامل لصالح مزارعي الحيازات الصغيرة في مناطق تجهيز المحاصيل الرئيسية في نيجيريا	دمج إدارة مخاطر تغير المناخ في سلاسل قيمة أنشطة الأعمال الزراعية الريفية؛ تحسين الطرق الريفية من أجل حصاد مياه الجريان السطحي الفائضة ومنع الأضرار الناجمة عن الفيضانات؛ تحسين الوصول إلى موارد الطاقة المنوعة والمتجددة
مالي	**10**	0	13 ديسمبر/كانون الأول	مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية	زيادة مرونة النظم الإيكولوجية وقطاع زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال وصول المزارعين إلى تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتنويع الأنشطة الزراعية وتوفير الخدمات المالية الابتكارية

الجدول 3

أنشطة التأقلم المقترحة في المشاريع المدعومة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الزراعية في عامي 2012 و2013

نوع استثمارات التأقلم مع تغير المناخ	*البلدان المُطبق فيها أنشطة استثمارات مقابلة في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة*
الإنتاج الزراعي	
نشر وخفض المخاطر المرتبطة بالمناخ من خلال استراتيجيات *التنويع* الزراعي	
• تنويع المحاصيل الزراعية (مثل نظم المحاصيل الرئيسية/البستنة المختلطة، نظم المحاصيل النقدية/الزراعة الحرجية المختلطة، إلخ)	موزامبيق، نيبال، نيكاراغوا
• التوسع في نظم الإنتاج الزراعي القائمة على المحاصيل ذات الخيارات الإضافية لإدرار الدخل (مثل، نظم المحاصيل/تربية الأحياء المالية المختلطة، نظم المحاصيل/الإنتاج الحيواني المختلطة)	بنغلاديش، تشاد، قيرغيزستان، موزامبيق، نيبال، فييت نام، اليمن
• اختبار واعتماد المحاصيل المتحملة للحرارة/الملوحة/الغمر أو نوعيات الماشية المختلفة	بنغلاديش، فييت نام
تجنب خسائر الإنتاج الناجمة عن *الآفات والأمراض* المرتبطة بالمناخ	
• إنشاء نظم الإنذار المبكر للكشف عن الآفات والأمراض المرتبطة بالمناخ	موزامبيق، نيكاراغوا
• حماية المحاصيل من الآفات والأمراض المرتبطة بالمناخ (مثلا من خلال طريقة الدفع والجذب، والإدارة المتكاملة للآفات)	موزامبيق
• حماية الثروة الحيوانية من الآفات والأمراض المرتبطة بالمناخ (مثلا من خلال اللقاحات الإضافية، والاختبار، وتحسين المعلومات المناخية)	قيرغيزستان، ليسوتو، موزامبيق
إصلاح التربة وحمايتها من تزايد إجهاد المياه وانجراف التربة	
• الزراعة المراعية لحفظ الموارد	غانا، موزامبيق
• اعتماد ممارسات الزراعة الحرجية من أجل تحسين جودة التربة (مثلا من خلال استغلال الأشجار المخصِّبة، ومصدات الرياح، والأسيجة الشجرية)	غانا، نيبال
• تحسين إدارة الثروة الحيوانية لتحقيق تجديد التربة	قيرغيزستان، ليسوتو، موزامبيق
• تجديد الأراضي المتدهورة من خلال تحسين مكافحة الانجراف (الحواجز الكنتورية، المصاطب، منع انزلاق المنحدرات، وما إلى ذلك)	ليسوتو، مالي، نيجيريا، نيبال، اليمن
حماية الأراضي والمرافق المنتجة من الظواهر المناخية المتطرفة	
• إنشاء مناطق عازلة لحماية الأراضي الزراعية والبنية التحتية للإنتاج الزراعي من الظواهر المتطرفة (مثلا من خلال الأراضي الرطبة، الأحزمة الخضراء، نظم انحسار الفيضانات)	جيبوتي، غانا
• تحسين البنية التحتية لحماية الإنتاج الزراعي من الظواهر المتطرفة (مثل إنشاء ملاذات آمنة للماشية، الدفيئات الزجاجية المرتفعة، الإسطبلات المسلحة، وما إلى ذلك)	قيرغيزستان، ليسوتو، نيجيريا
***تحسين إدارة موارد المياه* لمكافحة تزايد مخاطر نقص المياه**	
• تعزيز انتشار نظم الري وتحسين كفاءتها (مثلا من خلال تمديد شبكات الري لتصل إلى المناطق البعلية؛ الري بالتنقيط؛ حصاد مياه الجريان السطحي)	غانا، مالي، موزامبيق، نيجيريا، فيت نام، اليمن
• اعتماد تدابير لحفظ المياه العذبة (مثلا إدارة الطلب، أغطية الظل/نباتات الظل، الصيانة الوقائية لتحسين تدفقات المياه)	تشاد، جيبوتي، موزامبيق، نيكاراغوا
• زيادة إنتاج المياه وسعة التخزين (مثلا من خلال إنشاء خزانات أهلية، وحصاد مياه الأمطار، وسدود الضبط، وما إلى ذلك)	تشاد، موزامبيق، نيكاراغوا، فييت نام، اليمن

• تشجيع نظم البستنة التي تتسم بالكفاءة في استخدام المياه	تشاد، موزامبيق

***تحسين وتنويع الوصول إلى موارد الطاقة النظيفة* لأغراض الإنتاج الزراعي**

• نقل تكنولوجيات الطاقة المتجددة (مثل الغاز الحيوي، المضخات الشمسية)	دولة بوليفيا (المتعددة القوميات)، مالي، موزامبيق، رواندا، اليمن

***توفير معلومات محسنة عن المناخ* للمساعدة في تحسين تأهب المزاعين لمقاومة الصدمات والإجهاد**

• توسيع نشر المعلومات المتعلقة بالطقس للمساعدة في إجراء اختيارات أفضل من حيث نوع الممارسات الزراعية وتوقيتها ومكانها	دولة بوليفيا (المتعددة القوميات)، رواندا
• تحسين جودة تنبؤات الطقس الموسمية للمساعدة في اختيار محاصيل أفضل	ليسوتو
• تحليل النماذج المناخية من أجل تحسين السياسات وتخطيط السيناريوهات	قيرغيزستان، ليسوتو، موزامبيق
• تركيب نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأخطار المرتبطة بتغير المناخ (مثل الفيضانات الخاطفة، وتوغل مياه البحر، والآفات والأمراض)	بنغلاديش، دولة بوليفيا (المتعددة الجنسيات)، ليسوتو، نيكاراغوا، فييت نام

***توفير الخدمات المالية* لإدارة ونقل مخاطر تغير المناخ**

• تقييم وتجريب نظم التأمين على مؤشرات الطقس	
• إنشاء برامج صغيرة ممولة بمنح لابتكارات المزارعين، وإدارة مخاطر تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث	دولة بوليفيا (المتعددة القوميات)، موزامبيق، رواندا
• إنشاء نظم لدعم الأعمال الصغيرة لتحفيز إجراء الأنشطة المتعلقة بإدارة مخاطر تغير المناخ (مثلا القروض المدعمة، ودعم خطط الأعمال)	غانا، موزامبيق، نيجيريا، رواندا

***تعزيز قاعدة مهارات المؤسسات المحلية* لتحليل مخاطر تغير المناخ في الإنتاج الزراعي ومعالجتها**

• إنشاء عمليات مؤسسية لتحليل المخاطر وأوجه الهشاشة المتعلقة بالمناخ على أساس تشاركي	بنغلاديش، ليسوتو، مالي، نيبال، نيجيريا، فيت نام
• جرد خيارات المجتمعات الأصلية المتعلقة بإدارة مخاطر تغير المناخ ونقلها	دولة بوليفيا (المتعددة العرقيات)
• دعم إعداد خطط لإدارة المخاطر على مستوى المناظر الطبيعية (مثلا لمستجمعات المياه، المراعي)	دولة بوليفيا (المتعددة العرقيات)، قرغيزستان، ليسوتو، مالي، موزامبيق، نيجيريا
• تعزيز حوار السياسات بشأن قضايا إدارة مخاطر تغير المناخ وربط منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة بعملية السياسات	بنغلاديش، جيبوتي، ليسوتو، مالي، موزامبيق، فييت نام
• إنشاء هياكل للبحوث التشاركية والتطبيقية على المستوى المجتمعي (مثلا من خلال تجارب المحاصيل، والمسارات الدراسية، والمدارس المقامة في حقول المزارعين)	كمبوديا، ليسوتو، موزامبيق، فييت نام
• تعزيز خدمات الإرشاد الزراعي مع تيسير الوصول إلى الدراية الفنية الإضافية والتكنولوجيات ونظم المعلومات	كمبوديا، ليسوتو، موزامبيق، نيجيريا
• استحداث نُهج لإدارة مخاطر تغير المناخ في المناهج الدراسية (مثل المدارس القائمة في حقول المزارعين، والتدريب على الإرشاد الزراعي، والدورات الجامعية)	كمبوديا، غانا، قيرغيزستان، ليسوتو، موزامبيق، نيجيريا
• تدريب المجموعات الأهلية والمؤسسات المحلية على قضايا تغير المناخ وإدارة مخاطره	تشاد، غانا، قيرغيزستان، ليسوتو، مالي، نيجيريا، رواندا، فييت نام
• تدريب صانعي السياسات والمؤسسات الحكومية على قضايا تغير المناخ وإدارة مخاطره	موزامبيق، فييت نام
• توفير الحوافز لتعزيز مشاركة النساء في تقييم مخاطر تغير المناخ وإدارته	موزامبيق، اليمن
• إنشاء هياكل للوساطة في النزاعات على الموارد الطبيعية الحساسة لتغير المناخ	

تجهيز المنتجات الزراعية وتخزينها في مرحلة ما بعد الحصاد

حماية البنية التحتية لتجهيز وتخزين المنتجات الزراعية من ظواهر الطقس المتطرفة

• تصميم وتطبيق رموز مباني معدلة لحماية البنية التحتية للتجهيز في المناطق المعرضة للأخطار	بنغلاديش، رواندا
• تحسين تخطيط استخدام الأراضي لتجنب الإضرار بالبنية التحتية للتجهيز والتخزين (مثل المذابح، مراكز تجهيز الألبان، مراكز التجهيز) الناجمة عن الظواهر المتطرفة	ليسوتو، موزامبيق
• تحسين توفر المياه خلال الفترات الجافة عن طريق حصاد المياه وتخزينها (مثلا حصاد مياه الأمطار، حصاد الضباب، إدارة الخزانات)	تشاد، رواندا
***زيادة فرص التخزين* للتحوط ضد التقلب المناخي والاقتصادي**	
• إصلاح أو تحسين أو زيادة مرافق التخزين القائمة (مثلا من خلال تحسين تخزين البذور والأغذية والأعلاف؛ وتحسين تبريد منتجات الألبان والأسماك)	تشاد، جيبوتي، رواندا
• استحداث خيارات تخزين جديدة أو بديلة	رواندا
***ترويج تكنولوجيات الإنتاج النظيفة* لخفض الأثر البشري على النظم الإيكولوجية الحساسة للمناخ**	
• استحداث تكنولوجيات للتجهيز والتخزين تتسم بالكفاءة من حيث استخدام الطاقة (مثلا التدفئة والتبريد، والطحن، والإنارة باستخدام الطاقة الشمسية، والكهرباء الفولتية الضوئية باستخدام الطاقة الشمسية، والأجهزة الموفرة للطاقة)	قيرغيزستان، نيجيريا، رواندا
• تطبيق تدابير لمكافحة التلوث (مثلا في تجهيز الكاسافا) للحد من الإجهاد الناجم عن البشر على الموارد المقيَّدة مناخيا	موزامبيق
• زيادة كفاءة استخدام الموارد وخفض الفاقد في مرحلة ما بعد الحصاد من خلال خفض الهدر وإعادة استخدام المنتجات الثانوية وإعادة تدويرها	
الوصول إلى الأسواق	
حماية *البنية التحتية للوصول إلى الأسواق* من ظواهر الطقس المتطرفة	
• تحليل تعرض البنية التحتية الحرجة للأسواق (مثل الطرق الفرعية، ومرافق الأسواق) للفيضانات والعواصف والانهيالات الأرضية والانجراف	جيبوتي
• ترقية وتقوية البنية التحتية للوصول إلى الأسواق القائمة (مثلا تقوية أسطح الطرق؛ تحسين صرف الطرق؛ تسليح أرصفة الإنزال ومصدات الأمواج)	بنغلاديش، جيبوتي، نيجيريا، اليمن
• إنشاء بنية تحتية حمائية لتخفيف أثر الانقطاعات على طرق النقل (مثلا من خلال منع انزلاق المنحدرات/ضفاف الأنهار، مقاطف المياه، الحواجز الواقية من المياه، الهندسة الساحلية)	بنغلاديش
• نقل البنية التحتية لمواقع جديدة لخفض التعرض للأخطار المرتبطة بالمناخ	

الجدول 4

توقعات نتائج برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من واقع المشروعات المصممة في عامي 2012 و2013 (مجمعة من 11 تقريرا لتصميم المشروعات في مرحلة ضمان الجودة)

تراتبية نتائج برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة	*نتائج برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة على مستوى الحافظات العالمية*	*مؤشرات نتائج الحافظة*	*مستهدف عام 2020*	*المبرمج حتى تاريخه* [أ]
الهدف	**تعزيز قدرة صغار المزارعين الفقراء على مواجهة تغير المناخ**	1- عدد أفراد أسر صغار المزارعين الفقراء الذين ارتفعت قدرتهم عل مقاومة تغير المناخ	8 000 000 فرد	2 311 722 من أفراد الأسر بالإضافة إلى 3 030 000 يتلقون معلومات مناخية محسنة [ب]
الغرض	**توسيع نطاق نُهُج التأقلم المتعددة الفوائد للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة**	2- نسبة الاستثمارات الجديدة في مجال إدارة البيئة والموارد الطبيعية في إطار التجديد التاسع لموارد الصندوق مقارنة بالتجديد الثامن.	20 في المائة 4 : 1	تجمّع عبر الحافظة الاستثمارية للصندوق بنهاية التجديد التاسع لموارد الصندوق (2015) 5.7 : 1
		3- نسبة الرفع المالي لمنح برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة مقارنة بالتمويل المقدم من خارج برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.	أقل 30 في المائة	تجمع الآثار عبر الحافظة العالمية لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة (توقعات عام 2015، الآثار الفعلية في 2020)
		4- النسبة المئوية لمدى تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية في المواقع الطبيعية المنتجة	80 000 000 طن	تجمع الآثار عبر الحافظة العالمية لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة (توقعات عام 2015، الآثار الفعلية في 2020)
		5- عدد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتجنبة/أو المنحّاة بالأطنان		
النتيجة 1	**تحسن إدارة الأراضي والممارسات والتكنولوجيات الزراعية المقاومة لتغير المناخ والمراعية لاعتبارت الجنسين**	6- عدد هكتارات الأراضي المدارة وفقا لممارسات مقاومة لتغير المناخ	1 000 000 هكتار	279786 هكتار أكثر من 15 مستجمع مياه [ج]

النتيجة 2	**زيادة توفر المياه وكفاءة استخدامها لأغراض الإنتاج والتجهيز الزراعيين لأصحاب الحيازات الصغيرة**	7- عدد الأسر ومرافق الإنتاج والتجهيز التي ازدادت حصتها من المياه	000 100 أسرة	12000 أسرة أكثر من 31 مرفقا للإنتاج والتجهيز
النتيجة 3	**زيادة القدرات البشرية لإدارة مخاطر تغير المناخ القصيرة الأجل والطويلة الأجل والحد من خسائر الكوارث المرتبطة بالطقس**	8- عدد الأفراد (بما في ذلك النساء) في المجموعات الأهلية والمؤسسات المشاركة في أنشطة إدارة المخاطر تغير المناخ، أو إدارة البيئة والموارد الطبيعية، أو الحد من مخاطر الكوارث	200 1 مجموعة	443 954 فردا أكثر من 805 مجموعة أهلية أكثر من 089 1 مؤسسة
النتيجة 4	**تهيئة البنية التحتية الريفية لمقاومة تغير المناخ**	9- القيمة الدولارية للبنى التحتية الجديدة أو القائمة التي تمت تهيئتها لمقاومة تغير المناخ	000 000 80 دولار أمريكي	000 000 85 دولار أمريكي أكثر من 396 قرية[ب] أكثر من 494 كيلومترا من الطرق الريفية[ج]
النتيجة 5	**توثيق المعارف المتعلقة بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذكية مناخيا ونشرها**	10- عدد الحوارات الدولية والقُطرية حول قضايا تغير المناخ التي ساهمت فيها المشروعات المدعومة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أو شركاء المشروعات بصورة نشطة	40 حوارا	27 حوارا أكثر من 30 منتجا معرفيا ومطبوعة

[أ] بيانات مجمعة من المستهدفات الكمية الواردة في الأطر المنطقية لما مجموعه 11 مشروعا مدعوما في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب زراعة الحيازات الصغيرة. وتُستثنى المستهدفات الواردة كتحسينات بالنسبة المئوية بالنسبة إلى قيم خط أساس لا تزال غير معروفة؛ والمستهدفات النوعية التي لا يمكن تجميعها في أي مؤشر من مؤشرات النتائج على مستوى الحافظة لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة؛ والمؤشرات الكمية التي تستهدف قيما لم يتم تحديدها بعد من خلال عمليات تشاركية.

[ب] تشمل الأفراد الذين يتلقون تنبؤات طقس جديدة أو محسنة، أو تنبؤات أرصاد جوية زراعية، أو تنبؤات موسمية أو معلومات إنذار مبكر.

[ج] قيمة خط الأساس لمجملات استثمارات المشروعات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق التي ترد في نظام إدارة حافظة المشروعات في الصندوق تحت 11 نوعا للمكونات الفرعية المرتبطة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية. وتستثنى استثمارات إدارة البيئة والموارد الطبيعية المرمزة بأسماء فردية خارج أنواع هذه المكونات الفرعية . ويستثنى كذلك التمويل المشترك المرتبط بإدارة البيئة والموارد الطبيعية من غير موارد الصندوق (مثلا، مرفق البيئة العالمي، والصندوق الخاص بأقل البلدان نموا، والصندوق الخاص بتغير المناخ، وصندوق التأقلم).

[د] تُحول إلى هكتارات بأثر رجعي (أي بمجرد تثبت فريق المشروع من المدى الجغرافي لمستجمعات المياه المستهدفة).

[ه] تحول إلى دولارات أمريكية بأثر رجعي (أي بمجرد تثبت فريق المشروع من القيمة المالية للبنية التحتية المقاومة لتغير المناخ).